جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

# المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية

إعداد
بشار ناجح عايد عبد الجواد

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط التنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2017م

# المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية


**إعداد**

**بشار ناجح عايد عبد الجواد**


**نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/01/19م، وأجيزت.**

| **أعضاء لجنة المناقشة** | **التوقيع** |
|---|---|
| **1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً** | ..... |
| **2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً** | ..... |
| **3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً** | ..... |

# الإهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم

أهدي هذا العمل المتواضع لفلسطين بشهدائها الذين ضحوا من أجل بناء الدولة الفلسطينية، وللأسرى والجرحى، وللكل الفلسطيني، ولجنودنا الأبطال الذين يسهرون على حراسة حلمنا وحلم أطفالنا.

لمعلمي الأول ومنارة دربي في حياتي والدي الحبيب

لمن زرعت في قلبي الأمل لذكرى والدتي - رحمها الله - التي كلما تذكرتها أصررت على النجاح أكثر

لسندي بالحياة إخواني الأحباء ، والأصدقاء الرائعين ، للذي من حيث انتهى أنا بدأت العم أبو المنتصر

للذين ينيرون طريقي وأملي ومستقبلي المشرق زوجتي وأولادي.

للسيد الرئيس القائد الأعلى لقوى الأمن.

للمعلم والقائد صاحب الرؤية والمنهجية المتطورة لبناء جيش فلسطيني مهني عطوفة اللواء نضال أبو دخان.

# الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الرائع رائد نعيرات مشرفي وأستاذي الذي لم يبخل عليّ بالإرشاد والتوجيه والعلم.

والدكتور الفاضل العزيز نظام صلاحات عميد كلية القانون في جامعة الاستقلال.

ومعالي الدكتور الفاضل نايف أبو خلف - قسم السياسة بجامعة النجاح، هذه الجامعة العريقة التي أتشرف بالانتماء لها.

**الإقرار**

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's name:** **اسم الطالب:**

**Signature:** **التوقيع:**

**Date:** **التاريخ:**

# فهرس المحتويات


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| | الإهداء | ج |
| | الشكر والتقدير | د |
| | الإقرار | هـ |
| | فهرس المحتويات | و |
| | فهرس الجداول | ط |
| | فهرس الملاحق | ك |
| | الملخص | ل |
| | **الفصل الأول: خطة الدراسة** | **1** |
| 1.1 | مقدمة الدراسة | 2 |
| 2.1 | مشكلة الدراسة | 6 |
| 3.1 | أسئلة الدراسة | 6 |
| 4.1 | فرضيات الدراسة | 7 |
| 5.1 | حدود الدراسة | 9 |
| 6.1 | أهمية الدراسة | 9 |
| 7.1 | أهداف الدراسة | 10 |
| 8.1 | دراسات سابقة | 11 |
| 9.1 | منهج الدراسة | 14 |
| 10.1 | أقسام الدراسة | 15 |
| | **الفصل الثاني: الصورة النمطية والمسؤولية المجتمعية** | **17** |
| 1.2 | المسؤولية المجتمعية | 18 |
| 1.1.2 | مفهوم المسؤولية المجتمعية | 18 |
| 2.1.2 | تطور ثقافة المسؤولية المجتمعية | 19 |
| 3.1.2 | مبادئ المسؤولية المجتمعية ودوافعها | 20 |
| 4.1.2 | هدف المسؤولية المجتمعية | 22 |
| 5.1.2 | أبعاد المسؤولية المجتمعية | 23 |
| 2.2 | الصورة النمطية | 24 |

| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.2.2 | مفهوم الصورة النمطية | 25 |
| 2.2.2 | عناصر الصورة النمطية | 25 |
| | **الفصل الثالث: المسؤولية المجتمعية من منظور الأمـــن الشـــامل والوطني "دلالات وانجازات"** | **30** |
| 1.3 | المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل | 31 |
| 2.3 | مبادئ المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل | 36 |
| 3.3 | المسؤولية المجتمعية وتكامل أدواتها من منظور الأمن الشامل | 39 |
| 4.3 | متطلبات المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل | 42 |
| 5.3 | مهددات الأمن الشامل في مظاهر تدني المسؤولية المجتمعية | 47 |
| 6.3 | قوات الأمن الوطني الفلسطيني والمسؤولية المجتمعية | 50 |
| 1.6.3 | وظائف قوات الأمن الوطني الفلسطينية | 51 |
| 2.6.3 | قوات الأمن الوطني والمؤسسات المدنية | 52 |
| 3.6.3 | مسؤولية قوات الأمن الوطني الفلسطيني المجتمعية | 56 |
| | **الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات** | **63** |
| 1.4 | منهج الدراسة | 64 |
| 2.4 | مصادر جمع البيانات والمعلومات | 64 |
| 3.4 | مجتمع الدراسة | 65 |
| 4.4 | عينة الدراسة | 65 |
| 5.4 | أداة الدراسة | 69 |
| 6.4 | صدق الأداة | 70 |
| 7.4 | ثبات الأداة | 71 |
| 8.4 | إجراءات الدراسة | 71 |
| 9.4 | متغيرات الدراسة | 72 |
| 10.4 | المعالجات الإحصائية | 73 |
| | **الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها** | **74** |
| 1.5 | النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة | 75 |
| 1.1.5 | النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة | 75 |
| 2.1.5 | النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة | 77 |

| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 3.1.5 | النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة | 80 |
| 4.1.5 | النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع للدراسة | 80 |
| 5.1.5 | النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة | 82 |
| 2.5 | النتائج العامة للدراسة | 102 |
| 3.5 | التوصيات | 103 |
| | **قائمة المصادر والمراجع** | **105** |
| | **الملاحق** | **113** |
| | **Abstract** | **b** |

# فهرس الجداول


| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **جدول (1)** | توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمحافظة | 65 |
| **جدول (2)** | توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة | 66 |
| **جدول (3)** | توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن | 67 |
| **جدول (4)** | توزيع عينة الدراسة حسب الجنس | 67 |
| **جدول (5)** | توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي | 67 |
| **جدول (6)** | توزيع عينة الدراسة حسب العمر | 68 |
| **جدول (7)** | توزيع عينة الدراسة حسب نوع الوظيفة | 68 |
| **جدول (8)** | توزيع عينة الدراسة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري | 69 |
| **جدول (9)** | فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها | 70 |
| **جدول (10)** | معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها | 71 |
| **جدول (11)** | مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون ( Pearson Correlation Matrix) بين درجات القسم الأول (النشاطات المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني) والقسم الثاني (التنمية المهنية) | 76 |
| **جدول (12)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي | 81 |
| **جدول (13)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير المحافظة | 83 |
| **جدول (14)** | اختبار ANOVA احسب متغير المحافظة | 84 |
| **جدول (15)** | نتائج اختبار (LSD) للفروق حسب لمتغير المحافظة | 86 |
| **جدول (16)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن | 88 |
| **جدول (17)** | نتائج اختبار ANOVA لمتغير مكان السكن | 89 |

| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **جدول (18)** | نتائج اختبار (LSD) للفروق في في واقع المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن في مجالات الدراسة الأول والثاني (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني، والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) | 90 |
| **جدول (19)** | نتائج اختبار (ت) لمتغير الجنس | 91 |
| **جدول (20)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي | 93 |
| **جدول (21)** | اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي | 94 |
| **جدول (22)** | نتائج اختبار (LSD) للفروق حسب متغير المؤهل العلمي في مجالات الدراسة الثاني والثالث (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) | 95 |
| **جدول (23)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير العمر | 96 |
| **جدول (24)** | نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير العمر | 97 |
| **جدول (25)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير نوع الوظيفة | 98 |
| **جدول (26)** | نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير نوع الوظيفة | 99 |
| **جدول (27)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير متوسط دخل الأسرة الشهري | 100 |
| **جدول (28)** | نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير متوسط دخل الأسرة الشهري | 101 |
| **جدول (29)** | نتائج اختبار (LSD) للفروق في حسب متغير متوسط الدخل الشهري للأسرة | 102 |

# فهرس الملاحق


| الرقم | الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **ملحق (1)** | أداة الدراسة بصورتها النهائية | 114 |
| **ملحق (2)** | اللجنة العلمية | 120 |
| **ملحق (3)** | العلاقات العامة والإعلام | 123 |
| **ملحق (4)** | الفرقة القومية والموسيقات العسكرية | 126 |
| **ملحق (5)** | الدائرة الطبية | 128 |
| **ملحق (6)** | برنامج التواصل المجتمعي "2012" | 131 |
| **ملحق (7)** | برنامج دورات التعايش مع القوات | 136 |
| **ملحق (8)** | أسماء المحكمين | 139 |
| **ملحق (9)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة المجال الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي | 140 |
| **ملحق (10)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته للمجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي | 142 |
| **ملحق (11)** | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة المجال الثالث (تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي | 144 |

**المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني**
**وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية**

**إعداد**
**بشار ناجح عايد عبد الجواد**
**إشراف**
**د. رائد نعيرات**

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية، حيث جاء السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي: ما أثر سلوك المسؤولية المجتمعية في ممارسات قوات الأمن الفلسطينية على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية في جهاز الأمن الوطني؟ في حين افترض الباحث أن الأنشطة والفعاليات المجتمعية للأمن الوطني ساهمت في تحسين الصورة النمطية للمواطن الفلسطيني نحو السلطة الفلسطينية.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2015 م وعددهم (28000) من مختلف محافظات الوطن الشمالية، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية مؤلفة من (430) من المستفيدين من برامج قوات الأمن الوطني المجتمعية في محافظات الضفة الغربية الشمالية، حيث استُخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ، كما استخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة.

وجاءت الدراسة في خمسة فصول، حيث تطرق الفصل الأول إلى مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهميتها وأهدافها والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه أبرز المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وهي المسؤولية المجتمعية ومفهومها وشروطها وعناصرها، وكذلك الصورة النمطية، ومفهوم الصورة النمطية ، في حين تطرق الباحث في الفصل الثالث إلى المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل والوطني و أبرز النشاطات المجتمعية التي تؤديها قوات الأمن الوطني الفلسطينية، أما الفصل الرابع فقد تناول منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها،

وصدق الأداة وثباتها وأبرز المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة. أما الفصل الخـــامس فقد تناول نتائج الدراسة من حيث فقرات الاستبيان ونتائج الفرضيات، وفي الختام تطرق الباحث إلى أبرز النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

**وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:**

- إن ما قامت به السلطة الفلسطينية على مدار السنوات السابقة ممثلة بقوات الأمن الوطني في نطاق مسؤوليتها المجتمعية أثّر بشكل إيجابي على نظرة المجتمع تجاه الدور التنموي لقوات الأمن الوطني.

- يعتبر أمن وسلامة الأفراد في المجتمع الفلسطيني هو الهم الأول لقوى الأمن الفلسطيني؛ لذلك فإن قوات الأمن الوطني تقوم بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لهذا الأمر من جانب، ومن جانب آخر تهيئة الظروف للاستمرار بتطبيق الإستراتيجية الأمنية المعززة لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة (الشاملة) في فلسطين .

- ينطلق ضباط وأفراد وعناصر جهاز الأمن الوطني في خدمة أبناء شعبهم من منطلقين رئيسين؛ الأول يتعلق بالتزام الأفراد باللوائح وأنظمة الجهاز نفسه القائمة على تعزيز مفاهيم الأمن داخل المجتمع، أما المنطلق الثاني فينطلق من أبناء الجهاز أنفسهم، ومستوى أدائهم في خدمة أبناء شعبهم سواء بالجانب العملي أو الجانب الفني اللوجستي في أداء هذا العمل .

- تعتبر المسؤولية المجتمعية أحد أهم أولويات أجهزة الأمن الوطني في أغلب دول العالم المتحضر، وتضطلع بأدوار ريادية في تقديم الخدمة للمواطنين، وعلى هذا الأساس فإن الأمن الوطني الفلسطيني يُعتبر من أحد هذه الأجهزة التي تضطلع بأدوارها في تقديم خدماتها للمجتمع الفلسطيني.

**وقد ناقش الباحث هذه النتائج وعلى ضوء ذلك وضع عددا من التوصيات أهمها:**

1. تعميق المجتمع المدني بجمعياته ومؤسساته وروابطه بالمؤسسة الأمنية لتوطيد عقد تكاملي من المسؤولية المشتركة اتجاه المجتمع تدفع لتطوير وتنمية سلوك وأدوات الأمن.

2. تكثيف الجهود المبذولة من قبل القوات في المجال المجتمعي لتشمل مناطق نائية وبالتحديد المناطق القروية الصغيرة ومناطقC .

3. ضرورة أن تحذو الأجهزة الأخرى حذو قوات الأمن الوطني بالاهتمام بالجانب الاجتماعي في برامجها وخططها.

4. تعاون قوات الأمن الوطني مع أجهزة الأمن في الدول المتقدمة من أجل استلهام تجاربهم ومحاولة الاستفادة منها في تطبيق ما يصلح منها في المجتمع الفلسطيني خصوصا فيما يتعلق بآليات تقديم المساعدات أو في حال وجود أزمات وكوارث طبيعية.

5. ضرورة تعزيز حضور جهاز الأمن الوطني في المجتمع الفلسطيني؛ وهذا التعزيز لا يتم فقط من منطلق المسؤولية الاجتماعية، ولكن من منطلق المفهوم الحضاري للأمن، وأن الإنسان هو محور العملية الأمنية من كافة جوانبها.

6. تعميق الحوار مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بما يساهم في إيجاد آلية مشتركة لتقديم كافة الخدمات للإنسان الفلسطيني بغض النظر عن مكان تواجده.

# الفصل الأول

# خطة الدراسة

# الفصل الأول

# خطة الدراسة

## 1.1 مقدمة الدراسة

تعد المسؤولية المجتمعية من أهم وأبرز الواجبات التي تقع على كاهل المؤسسات الوطنية في الدولة، وهي تعبر عن التزام تلك المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسين مستوى الخدمات المقدمة له بطريقة طوعية تساهم في تعزيز وتقوية علاقة تلك المؤسسات المجتمع، والمسؤولية المجتمعية لا تقتصر على مجرد المشاركة في عمل خيري هنا أو هناك او حملات تطوعية، بل يجب أن تشمل النواحي الصحية والبيئية وتطوير المجتمع المحلي.[1]

وفي ظل التغيرات الكبيرة الحاصلة في العالم العربي، و نظرا لعدم قدرة الدولة على القيام بمسؤوليتها وواحباتها تجاه جميع المواطنين، فلا بد من قيام المؤسسات على اختلاف أشكالها وتخصصاتها بأدوار في مجال المسؤولية المجتمعية، وتوفير آليات فاعلة في مجال التصدي للتحديات القائمة وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض طريق النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع على المدى الطويل [2].

إن الهدف الرئيس من المسؤولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. وتركز على ثلاثة جوانب هي: دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق التقدم الاجتماعي، والإسهام في حماية البيئة[3].

---

[1] رحال، عمر، **المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الربحية والطوعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية**، فلسطين، 2011 ص39.

[2] شاهين محمد احمد، **المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية: جامعة القدس نموذجا دراسة وصفية تحليلية**، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، فلسطين، 2011، ص56.

[3] مخلوف، شادية، **ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني ((نموذج مقترح))**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2011، ص6.

لا شك أن واقع ممارسة المسؤولية المجتمعية في فلسطين يتطلب مزيداً من العمل والجهود لتكون هذه الممارسة جزءاً أصيلاً وممارسة واعية وصحيحة، ولتدعيم اتجاهات ممارسة مسؤولية مجتمعية حقيقية في واقعنا الفلسطيني، تعتبر المسؤولية المجتمعية جزءاً صلباً ومهماً في عمق مسؤوليات الدولة وحكومتها القائمة على تسيير الأمور فيها، وبما أنّ الأمن من العناصر المهمة في بناء الدولة، فإنّ طبيعة العلاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين والمجتمع بشكل هام تعتبر من الأولويات المهمة في مأسسة الدولة، والتوجه بها إلى الاستقرار، وهو ما يظهر بشكل واضح اهتمام الأجهزة الأمنية الفلسطينية به وخاصة الأمن الوطني، أو ما يطلق عليه أحياناً الجيش الفلسطيني المصغر، فلا شك أنّ المؤسسة العسكرية مؤسسة اجتماعية خدماتية كالمؤسسات الاجتماعية الأخرى، مثلها مثل، المؤسسة الأسرية، والصحية، والتربوية، والصناعية...الخ، وهي تقدم خدماتها لكافة شرائح المجتمع دون استثناء أو تمييز، علماً أن الدور التنموي للمؤسسة العسكرية عموماً هو دور مجتمعي شامل لكل المجالات (أمنية، اقتصادية، اجتماعية، صحية، بيئية...)، حيث إن المؤسسة العسكرية في الكثير من الدول الديمقراطية لعبت دوراً أساسياً في مجالات المساعدة الاجتماعية والإسكانية والصحية (خاصة خلال الحروب والكوارث الطبيعية أو في حالات النزاعات المسلحة) كما تلعب المؤسسة العسكرية في ذات الإطار دورا يتعدى حدود الدولة إلى غيرها من الدول، ومثال ذلك القوات متعددة الجنسيات في كثير من مناطق النزاع والكوارث حول العالم. [1]

وقد برزت في الآونة الأخيرة بعد محاولة الإصلاح المستمرة في الأجهزة الأمنية مجموعة من الفعاليات والنشاطات التي ينظمها الأمن الوطني للتعايش مع الناس والتقارب معهم، كان أبرزها مخيمات التعايش التي تجرب هناك لمختلف أبناء الوطن، من موظفين وشباب، وطلبة جامعات، وصحفيين وغيرهم ممن يعيش حياة الجندي الفلسطيني في الأمن الوطني، ويمرّون بما يعيشه من تعب وجهد وتدريب في سبيل تنفيذ عمله على أكمل وجه، حيث لا يختلف اثنان على أنّ الأمن الوطني حالياً يحظى بالاهتمام والإقبال والتكريم من مختلف الجهات

[1] راغب، أحمد، **دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية**، ورقة بحثية مقدّمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعي، 2001، ص 1

القائمة على إدارة شؤون المحافظات في الضفة الغربية، نتيجة لما يقوم به من فعاليات وأنشطة سيأتي ذكرها في البحث في الموقع المناسب، والتي من الأمثلة عليها على سبيل المثال لا الحصر: مخيم التعايش مع طلبة الجامعات[1]، كل جامعة على انفراد، ومخيمان للتعايش مع الصحفيين الفلسطينيين، ومخيم التعايش مع المجلس التشريعي الشبابي الفلسطيني[2]، وبرنامج "أفقر الفقراء" الذي تم فيه تشييد وتأثيث 30 منزلاً في طولكرم[3]، وتنظيم الأيام المفتوحة مع طلبة الجامعات والمدارس.

وتساهم المسؤولية المجتمعية في الأجهزة الأمنية، وفي غيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك في ما يقوم به الأمن الوطني حالياً، في تعزيز الأمن الشامل في الضفة الغربية، وهو الذي يعرّف بأنه قدرة الدولة على تأمين المستوى الأدنى من الأمن تجاه المخاطر التي تهدد سلامة مكونات المجتمع. وتعتبر هذه المخاطر باختلاف مصادرها وتنوع أشكالها ومهما كان وقعها والغاية من ذلك السعي للمحافظة على السير العادي للمؤسسات وتواصل النشاطات الجماعية والفردية والحرص على دوام التنمية الاقتصادية. وقد تمّ البحث عن حلول أمنية جديدة والتفكير في آليات تتسم بأكثر نجاعة من شأنها الحفاظ على الأشخاص والمكاسب، وكذلك احترام القيم الإنسانية الخالدة. والأمن الشامل لا يتوقف على الأمن التقليدي بل يتجاوزه ليشمل عديد الحلول والآليات المتقاطعة لمجموع المخاطر والتهديدات. وذلك ليس باللجوء إلى العنف والقمع، بل بالاستجابة إلى متطلبات المجتمع، والتوصل إلى تحقيق أمن يشمل جميع مكونات المجموعة الوطنية.[4]

وبذلك لا يمكن أن نغفل عن أن الأمن الشامل يشمل الأمن الصناعي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن السياسي، والأمن الدبلوماسي، والأمن

---

[1] قيادة منطقة جنين وطوباس تختتم مخيم التعايش الخاص بجامعة فلسطين التقنية خضوري، دنيا الوطن، 2015/6/13
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/06/13/728717.html

[2] تخريج مخيم التعايش المجلس التشريعي الشبابي، قوات الأمن الوطني، 2014/3/23
/http://www.nsf.ps/pnf/ar/1463/img1/art

[3] ياسين، مراد، الأمن الوطني ابتدع برنامج " أفقر الفقراء " وساهم في بناء وتشييد وتأثيث 30 منزلا، الحياة الجديد، http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=218534&cid=3099

[4] عمران، محمد. **منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل**، 2008

السياحي، والأمن التعليمي، والأمن البيئي، والأمن الصحي، بالإضافة إلى الأمن القومي والوطني والإقليمي، فالتوسع والتغيرات في العمل الأمني من تقليدي إلى شامل أتاح الفرصة في تحول بعض الخدمات الأمنية التي تقدمها الدولة، حيث أصبحت تقدمها إما شركات أمنية خاصة، أو تقوم الشركات بإنشاء قطاع للأمن خاص بها يقوم على أمن وحماية المنشآت، وأيضا قيام مراكز استشارية أمنية ومراكز تدريب أمنية خاصة، وذلك بسبب هذا التوسع الهائل في المفهوم الأمني والتوسع في الخدمات[1].

يعتبر الأمن الوطني أكبر قوى الأمن عدداً وأفضلها تجهيزاً وتدريباً، حيث يقارب عدد منتسبي قوات الأمن الوطني الفلسطيني في المحافظات الشمالية 9000، وهي هيئة عسكرية مسلحة مهامها الدفاع عن الوطن وتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي في فلسطين، وهو الجسر الذي يربط مرحلة ما قبل الدولة (السلطة الفلسطينية) بمرحلة الدولة والتي يكتمل فيها بناء الجيش[2]. كما أنها هيئة نظامية أمنية ذات صبغة عسكرية مهيكلة بتشكيلات ميدانية وكتائب، وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن، وخدمة الشعب، وحماية المجتمع، والسهر على حفظ الأمن والنظام العام، وتؤدي واجبها ضمن الحدود التي رسمها القانون من احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتخضع مباشرة تحت قيادة الرئيس القائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني[3] .

وانطلاقاً مما سبق فإنّ الباحث يعدّ دراسة بعنوان " المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية " للوقوف على أثر الأمن الوطني في تغيير الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية عند المواطنين، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات البحثية في جمع البيانات، ومن أبرزها سيكون الاستبيان، والمقابلة، حيث سيتم توزيع الاستبيان على مجموعة من المواطنين للوقوف على وجهة نظرهم تجاه الأنشطة الاجتماعية التي ينظمها الأمن الوطني ومدى استفادتهم منها، وكذلك سيتم عمل مقابلات مع

---

[1] سلطان، عدنان، مفهوم الأمن وتأثيره على العولمة، http://kenanaonline.com/users/DrAdnanSultan/posts/95069

[2] لقاء مع مدير العلاقات العامة والإعلام في الأمن الوطني، 2015/1/1، العدد5، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، التفويض.

[3] عن قوات الأمن الوطني: الموقع الالكتروني لقوات الأمن الوطني الفلسطيني: 2013/6/30 /http://www.nsf.ps/pnf/ar/52/1

النخبة من الأمن الوطني للتحاور معهم حول موضوع الدراسة والوقوف على واقع ومخططات والرؤية الشاملة للأمن الوطني.

### 2.1 مشكلة الدراسة

لا تقف مسؤولية الجهات المسؤولة عن الأمن في الدولة الحديثة عند حدود حفظ النظام، وتطبيق القانون، وتنفيذ المهام المنوطة بها ضمن اختصاصها، بل تتسع تلك المسؤوليات إلى التعامل مع المجتمع الذي تخدمه تلك الأنظمة الأمنية، والتي نسميها في فلسطين باسم القطاع الأمني، وقد برز منها في الآونة الأخيرة الأمن الوطني، كمؤسسة أمنية كبيرة وقوية في هذه الأجهزة، وله الدور والقدرة على صنع التغيير وفتح القنوات التواصلية مع المواطن الفلسطيني، وبالتالي تبنى الأمن الوطني عقيدة أمنية من منطلق المسؤولية المجتمعية التي يحملها من خلال مجموعة كبيرة من الفعاليات والأنشطة المشتركة مع مؤسسات عدة، ومع مجموعة من الجهات الفلسطينية التي لا تتوانى عن القبول أو الإقبال على مثل هذه المشاريع والفعاليات.

وتتحدد مشكلة الدراسة انطلاقاً من الدور الاجتماعي الذي بدأ الأمن الوطني يفرض نفسه فيه في المجتمع الفلسطيني، ومن النشاط القوي الملاحظ بشدّة في الساحة الفلسطينية، وكذلك الإقبال الشديد من المواطنين على التعامل مع الأمن الوطني في إطار هذه الفعاليات، والذي يستوجب دراسة أثر هذه الإستراتيجية، وما يترتب عليها من تغيّر في الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية، ولذلك تجيب الدراسة على السؤال الآتي:

**ما أثر سلوك المسؤولية المجتمعية في ممارسات قوات الأمن الفلسطينية على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية في جهاز الأمن الوطني؟**

### 3.1 أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هو مفهوم الصورة النمطية؟

2. ما هو مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأهدافها وأبعادها؟

3. ما هي مبادئ ومتطلبات ومهددات المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل؟

4. ما هي رؤية ورسالة قوات الأمن الوطني الفلسطينية؟

5. ما هي وظائف ومسؤولية قوات الأمن الوطني الفلسطينية المجتمعية؟

6. ما هي اللجان المتخصصة في المجال المجتمعي في جهاز الأمن الوطني الفلسطيني؟

7. ما أثر المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية

8. ما مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته؟

9. ما النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني؟

10. ما مستوى الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية التي يقدمها جهاز الأمن الوطني؟

11. هل تختلف تقديرات المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2016 م حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية باختلاف متغيرات (المحافظة، ومكان السكن، والجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، ونوع الوظيفة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري؟

### 4.1 فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. ساهمت الأنشطة والفعاليات المجتمعية للأمن الوطني في تحسين الصورة النمطية للمواطن الفلسطيني نحو السلطة الفلسطينية.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير العمر.

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير نوع الوظيفة.

8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة الشهري.

### 5.1 حدود الدراسة

**الحدود الموضوعية:** ينحصر موضوع الدراسة في تناول دور قوات الأمن الوطني الفلسطيني في المسؤولية المجتمعية.

**الحدود الزمنية:** تمتد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من العام 2012 إلى الفترة الحالية (السنوات الثلاث الماضية).

**الحدود المكانية:** ينحصر مكان الدراسة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية).

### 6.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في المستويات التالية:

**1. المستوى العلمي**

تمثل الدراسة أهمية علمية كونها تشكل واحداً من المراجع والجهود العلمية القليلة التي تبحث في موضوعات الأجهزة الأمنية والجوانب المتعلقة بها، وكونها واحدة من المرجعيات النادرة –على حسب علم الباحث– في مجال المسؤولية المجتمعية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبالتالي تشكل مادة نظرية مهمة ومفيدة للباحثين والمختصين والدارسين في مجالات المسؤولية المجتمعية والأجهزة الأمنية على السواء.

**2. المستوى التطبيقي**

تخرج الدراسة بمجموعة من التوصيات، والمقترحات المهمة التي من شأنها تحسين الواقع الفلسطيني للأجهزة الأمنية، وكذلك تحسين مستوى المسؤولية المجتمعية للأجهزة الأمنية، خاصة الأمن الوطني الفلسطيني، وبذلك سيكون لتطبيق ما يأتي في توصياتها والاهتمام به أثر في تحسين مستوى الأداء والانتباه إلى العديد من النقاط الأساسية التي يجب أن تُعنى الأجهزة الأمنية بها في بناء علاقتها بالمواطن الفلسطيني، ومؤسسات المجتمع المدني.

وبناء عليه فإن إعداد مثل هذه الدراسة مهم جداً من الناحيتين التطبيقية والعلمية، مع العلم أنها من الدراسات النادرة والقليلة التي تناولت هذا الشأن، والمراجع المتوفرة عنها شحيحة جداً.

### 7.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر سلوك المسؤولية المجتمعية في ممارسات قوات الأمن الفلسطينية على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية في جهاز الأمن الوطني، وذلك من خلال الخبرة الذاتية للباحث وعمله في قوات الأمن الوطني، كما تسعى الدراسة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

1. التطرق إلى مفهوم الصورة النمطية.
2. التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأهدافها وأبعادها.
3. إيضاح مبادئ ومتطلبات ومهددات المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل.
4. إبراز رؤية ورسالة قوات الأمن الوطني الفلسطينية.
5. محاولة التعرف على وظائف ومسؤولية قوات الأمن الوطني الفلسطينية المجتمعية.
6. التطرق إلى اللجان المتخصصة في المجال المجتمعي في جهاز الأمن الوطني الفلسطيني.
7. التعرف على أثر المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية.
8. إيضاح مدى مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته.
9. التطرق إلى النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني.

10. التعرف على مستوى الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية التي يقدمها جهاز الأمن الوطني.

11. إبراز مدى تقديرات المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2016 م حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية باختلاف متغيرات (المحافظة، ومكان السكن، والجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، ونوع الوظيفة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري.

### 8.1 دراسات سابقة

**دراسة سليمان (2013) بعنوان "دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي":**

وهي دراسة ركزت على دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية كعملية متكاملة ومترابطة في ظل التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية، حيث قامت الدراسة بوصف وتحليل جملة من العوامل الذاتية (الداخلية)، والموضوعية (الخارجية) التي لعبت دوراً حاسماً في إضعاف دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد خلص في نهاية دراسته إلى أن كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي. بحيث لم تتمكن السلطة الفلسطينية من التخلص من إرث الاحتلال الإسرائيلي الطويل، ووضع التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على طريق النمو والاستدامة؛ بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي[1].

[1] سليمان، بسام أحمد، **دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013.

**دراسة شيب (2013) بعنوان "انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)"**

حيث قدمت الدراسة رؤية واضحة حول مدى انعكاس هذه الخطط الإصلاحية والتنموية على تحقيق الأمن الإنساني. وهدفت الدراسة إلى معرفة انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني. وذلك من خلال بعض النتائج التي توصلت إليها الباحثة عن طريق تحليل الخطط الإصلاحية والتنموية الفلسطينية، وأهمها: •تنعكس الخطط الإصلاحية والتنموية في الأراضي الفلسطينية انعكاساً سلبياً على التحرر من الفاقة والجوع والخوف، كما لم تحقق فلسفة الحكومة في بناء المؤسسات الفلسطينية بصفتها إستراتيجية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية فاعليتها، إذ إن الاحتلال استمر، ولم تبنَ الدولة الفلسطينية المستقلة ولم تحقق السيادة والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان التي تجسد بمجملها انعدام الأمن السياسي، والأمن الشخصي. وقدمت الباحثة توصيات عدة أهمها ضرورة عمل السلطة الوطنية الفلسطينية خططاً تنموية متوسطة المدى وبعيدة المدى، لمكافحة الفقر والبطالة، ورصد الموازنات الكافية لذلك، مما يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي، وإعداد السياسيات والبرامج في الخطط الفلسطينية القادمة من منظور الأمن الإنساني؛ لأن الاستثمار في الأمن الإنساني في الأراضي الفلسطينية سيضمن للفلسطينيين المساهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [1].

**دراسة هلال (2007) واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة دراسة اجتماعية[2]**

يتناول هذا البحث واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة، وقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال عدة نقاط تتمثل في تحديد مفهومي الشرطة والجمهور. وكذلك تم تناول العوامل

---

[1] شيب، فداء محمود مصطفى، **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013

[2] هلال، ناجي محمد، **واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة دراسة اجتماعية**، إصدارات مركز بحوث الشرطة، الشارقة. 2007.

المؤثرة على طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة إضافة إلى تقديم تجارب تطبيقية لتعاونهما في العديد من الدول المتقدمة.

ولقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة لعل من أبرزها أن هناك ما يقرب من نصف المبحوثين قد سبق لهم التعاون مع الشرطة سواء من خلال الإبلاغ عن جريمة أو حادث مروري أو التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقا للعدالة. كذلك أوضحت النتائج إفادة نسبة كبيرة من المبحوثين بجودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم. وأرجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس بالأمن والأمان والطابع الإنساني في تعامل الشرطة فضلا عن الإنجاز السريع في المعاملات.

**دراسة جعفر (ب. ت)الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى[1]:**

وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها أن من أهم عوامل ظهور شرطة خدمة المجتمع ضرورة التوسع في وظيفة الشرطة لتشمل أدوار وقائية ذات طابع اجتماعي، وأن مسؤولية أمن المجتمع يجب أن يشارك فيها أفراد وقطاعات المجتمع، و أن من أهم عوامل نجاح شرطة خدمة المجتمع عمل رجال الشرطة وسط المجتمعات الصغيرة، واحترام تطبيق القوانين، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ونشر وغرس ثقافة الشرطة المجتمعية في المدارس.

**دراسة عطاف المومني (2004): الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف دراسة ميدانية لبعض المراكز الأمنية في مدينة عمان بالأردن.[2]**

وتوصلت الباحثة إلى أن جهاز الشرطة نادراً ما يقوم ببعض الأدوار التي هي من أهم النشاطات الاجتماعية، والتي تتمثل في توفير فرص عمل للشباب، وعدم وجود رعاية لاحقة للمفرج عنهم من خلال توفير فرص عمل لهم، أو مساعدتهم على إيجاد عمل.

---

[1] جعفر، فاطمة عبد الرسول، **الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي**، دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى، جامعة البحرين، البحرين، بدون تاريخ.

[2] المؤمني، عطاف ذياب، **الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

**دراسة عبد الكريم الحربي (2004) الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية، مدى فاعلية المجتمع مع المؤسسات الأمنية للوقاية من الجريمة [1]**

أوضحت النتائج الإحصائية الأهمية الكبيرة جداً لمساعدة الدور الاجتماعي على زيادة فاعلية جهود رجال الأمن عند أداء مهامهم، أما المراحل العملية للدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية أوضحت النتائج الإحصائية الأهمية الكبيرة لمدى تجاوب المجتمع لتنفيذ القرارات التي تحقق الأمن، وأساليب الدور الاجتماعي لمشاركة المؤسسات الأمنية، وأوضحت النتائج الإحصائية الأهمية الكبيرة للمحاضرات والحفلات الأمنية التي تؤدي إلى زيادة فاعلية الدور الاجتماعي.

**دراسة محمود سفر (2004) المؤسسات الأمنية والمجتمعية رؤية مستقبلية[2]**

وترى الدراسة أن مفهوم الأمن قد تطور خلال العقود الأخيرة بوتيرة متسارعة ليتجاوز المفهوم التقليدي القائم على تفرد الأجهزة الرسمية بتحقيقه إلى مفهوم حديث له أبعاده المختلفة، ويتركز تحقيقه على فلسفة المشاركة المجتمعية التي تعني إسهام المجتمع بأفراده وقطاعاته الرسمية وغير الرسمية في برامج الوقاية من الجريمة ومكافحتها. و قد بدأ تطبيق هذا المفهوم الحديث الذي يعد أسلوبا متحضرا ومتطورا للفهم الأمني في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ستينيات القرن الماضي، وأكدت النتيجة نجاحه في التقليل من نسب الجريمة ليثبت بذلك أن الأجهزة الرسمية لا يمكنها مهما توافر لها من إمكانات أن تلاحق التطور المذهل للجريمة في هذا العصر.

**9.1 منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بحسب ما يراه الباحث ملائماً، وذلك وفق محاور الدراسة وطبيعتها، ويمكن توضيح المنهج كالتالي:

---

[1] الحربي، عبد الكريم، **الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية، مدى فاعلية المجتمع مع المؤسسات الأمنية للوقاية من الجريمة**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 2004.

[2] سفر، محمود، **المؤسسات الأمنية والمجتمعية رؤية مستقبلية**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 2004.

**المنهج الوصفي:** ويتم من خلال وصف البيانات المتعلقة بالعمل الاجتماعي للأجهزة الأمنية، وخصوصاً الأمن الوطني، وجمع المعلومات حول الفعاليات والأنشطة المجتمعية، ورسم العلاقات بينها وبين الرؤية الحديثة للأمن الوطني.

**المنهج التحليلي:** ويتمثل في تحليل النتائج الخاصة بإجابات المواطنين تحليلاً كمياً، وإجابات النخبة في الأمن الوطني من خلال المقابلة وتحليلها نوعياً، والخروج بالاستنتاجات المناسبة التي تبيّن أثر سلوك المسؤولية المجتمعية في ممارسات الأمن الوطني على الصورة النمطية للمواطنين عن السلطة الفلسطينية.

**المنهج الإحصائي:** من خلال استخدام التحليل الإحصائي لاستبانات الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) على عينة عشوائية طبقية من المواطنين الذين تلقوا خدمات من قوات الأمن الوطني الفلسطيني.

### 10.1 أقسام الدراسة

تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول كما يلي:

**الفصل الأول:** خطة الدراسة وتشمل: مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وتساؤلاتها، وفرضياتها، وأهميتها، وهدفها، وحدودها.

**الفصل الثاني:** (الإطار المفاهيمي): ويشمل أبرز المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وهي مفهوم الصورة النمطية وأقسامها، ومفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأهدافها وأبعادها.

**الفصل الثالث:** استعرض الباحث في هذا الفصل عن المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل والوطني "دلالات وإنجازات" حيث ربط الباحث بين الأمن والتنمية مبيناً مبادئ المسؤولية المجتمعية ومتطلباتها وأهم مهدداتها من منظور الأمن الشامل، وكذلك تطرق الباحث إلى أبرز النشاطات الاجتماعية التي تؤديها قوات الأمن الوطني الفلسطينية.

**الفصل الرابع:** إجراءات البحث (الطريقة والإجراءات)، حيث يقوم بها لقياس المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية كالآتي:

1. قام الباحث بتحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها.
2. قام بإعداد استبانة موجهة للمواطنين الذين تلقوا خدمات من قوات الأمن الوطني.
3. عرض الاستبانات على مجموعة من المحكمين، وتوزيعها، وتحليلها، والتأكد من صدق الاستبانة وثباتها.

**الفصل الخامس:** عرض نتائج الاستبيانات و مناقشة النتائج والتوصيات.

# الفصل الثاني

# الصورة النمطية والمسؤولية المجتمعية

# الفصل الثاني

# المسؤولية المجتمعية والصورة النمطية

## 1.2 المسؤولية المجتمعية

### 1.1.2 مفهوم المسؤولية المجتمعية

إن المسؤولية المجتمعية مفهوم من المفاهيم الإنسانية الراقية، وتعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة، وتتسع لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع و البيئة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وهي التزام بالإسهام في التنمية المستدامة لتحسين مستوى معيشة المواطن بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في وقت واحد.

من هنا فإن مفهوم المسؤولية المجتمعية مفهوم قديم في عدد كبير من جامعات العالم، لكن هذا المفهوم يكاد لا ينجو من أخطاء التنفيذ في كثير من الأحيان، فعمادات خدمة المجتمع ومراكزها في الجامعات أصبحت ربحية تهدف في المقام الأول لإيجاد عوائد مالية. فالدور الذي يقدمه كثير من المراكز لا يعدو كونه شراكة مع القطاع الخاص تنتهي بتقديم شهادات[1].

وأضاف عمر رحال[2] عدة تعريفات للمسؤولية المجتمعية:

- هي التزام أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين أوضاع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحيط اجتماعيًا، وصحيًا، وعلميًا.
- هي الأنشطة التي تمارسها المؤسسات في سبيل خدمة المجتمع.
- هي التزام الشركات بالتصرف أخلاقيًا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم.

---

[1] عواد، يوسف ذياب، **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**، رام الله، جامعة القدس المفتوحة، 2010، ص 6

[2] رحال، عمر، **المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية**، ورقة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، 2011، ص40

- هي تذكير المؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه. وبعضها يرى أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية /طوعية– دون إلزام – تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإدارتها المنفردة تجاه المجتمع. وبعضها الآخر يرى أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات.

في حين عرفت شادية مخلوف[1] المسؤولية المجتمعية على أنها: عبارة عن ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الإدارة العليا الدعم والمساندة التامة تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

### 2.1.2 تطور ثقافة المسؤولية المجتمعية

تبدأ عملية تعلم المسؤولية المجتمعية منذ أن يعي الناشئ تحمل والديه المسؤولية في رعايته وتربيته وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وتنمو المسؤولية تدريجيًا عن طريق التربية والتنشئة،وفي كلا المستويين يظل الهدف واحدًا، وهو إعداد الفرد ليكون مواطن المستقبل ويكون راعيًا وواعيًا لذاته ومسؤولياته. لذلك لا يمكن أن نهمش دور التربية المساعد على إذكاء الشخصية وتنمية ملكاتها (المهارات والقدرات، والحس الأخلاقي والوجداني، والعملي، والإرادة الفاعلة، والثقة بالنفس وروح المبادرة والإبداع في العمل).

بدأت عبارة "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" تتردد على مسامعنا. ولكن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد بعد بشكل واضح. وفي أحسن الأحوال، فإن معظم مبادرات المسؤولية المجتمعية،إن لم نقل جميعها،لا تزال في حدود الإعراب عن النوايا الحسنة للمؤسسات تجاه المجتمع الذي تزاول نشاطها فيه.

ظلت المشاركة المجتمعية لسنوات تعتمد على المبادرات الفردية الداخلية، ولكن مع تعاظم دور منشآت القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وبشكل عكسي مع دور القطاع

[1] مخلوف، شادية، **ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني**، ورقة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، 2011، ص254

العام الذي بات تشريعيًا بالدرجة الأولى تضاعفت الحاجة لتحقيق تعاون متوازن بين الأطـــراف الثلاثة " الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع، لتجاوز المشاركة الاجتماعية بشكل عشوائي، ولكي تأخذ شكلا منظما بأهداف واضحة واستراتيجيات معلنة تحت مظلة المسؤولية المجتمعية.

وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين أصبح لمنشآت القطاع الخاص فـــي الـــدول الصناعية دور تنموي أساسي، وأصبح العطاء للتنمية جزءًا لا يتجزأ مـــن نشـــاطاتها، وباتـــت المسؤولية الاجتماعية جزءًا من خطط التسويق لمنتجات الشركات، وتصاعد التنافس إلى الحـــد الذي كان وراء مبادرات بعض الشركات الكبرى بإنشاء مؤسسات تنموية أو تخصيص موازنات ضخمة للعمل الاجتماعي والخيري، وقد تجاوز الأمر المشاركة في مساعدة الفئات الأقل حظـــا إلى آفاق أرحب، وأنماط متعددة من المسؤولية المجتمعية.

وفي هذا السياق، يتعين على المؤسسات أن تضع المسؤولية المجتمعيـــة فـــي صـــلب استراتيجياتها بعيدًا عن العلاقات العامة، وإدارة الأزمات، إذ إن هذه المسؤولية هي في المقـــام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تنـــاول مشـــكلات معينة في بيئة معينة، وإيجاد حلول عملية لها.

### 3.1.2 مبادئ المسؤولية المجتمعية ودوافعها[1]

- يتحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس، والأسرة، والمجتمع.
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
- يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
- ربط المسؤولية المجتمعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية والعربية.
- رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية.

[1] رحال، عمر، **المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية**، مرجع سابق، ص42

• المسؤولية المجتمعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات، والمؤسسات تجاه المجتمع من خـــلال تنمية الموارد البشرية.

وهناك من ذكر تسعة مبادئ للمسؤولية المجتمعية كالتالي[1]:

1. المبدأ الأول: الحماية وإعادة الإصلاح البيئي: يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات، والعمليات، والخدمات والأنشطة الأخرى، ودمج ذلك في العمليات اليومية.

2. المبدأ الثاني:القيم والأخلاقيات: تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيـــذ المواصـــفات، والممارسات الأخلاقية، المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

3. المبدأ الثالث:المساءلة والمحاسبة: يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق، وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

4. المبدأ الرابع: تقوية السلطات وتعزيزها: العمل على الموازنة في الأهداف الإســـتراتيجية، والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين، والعملاء، والمستثمرين، والمزودين، والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

5. المبدأ الخامس:الأداء المالي والنتائج: تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المـــال بمعدل عائد تنافسي، بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول، واستدامة هـــذه العائدات، وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

6. المبدأ السادس: مواصفات موقع العمل: أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشـــرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية بحســـبان أن العـــاملين يمثلون شركاء قيّمين في العمل بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل، والأجور التنافسية، والمنافع، وبيئة عمل آمنة وصديقة، وخالية من المضايقات.

---

[1] الإرحيم، سفيان، **مشروع المواصفة القياسية للمسؤولية المجتمعية ISO 26000**، هيئة التقييس لدول مجلس التعـــاون لدول الخليج العربية، 2010.

7. المبدأ السابع:العلاقات التعاونية: أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل، وتعمل على ترقية المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشركاء ومتابعتها.

8. المبدأ الثامن: المنتجات ذات الجودة والخدمات: تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين، وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات، وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد بالكمال، ورضاء الزبائن وسلامتهم.

9. المبدأ التاسع:الارتباط المجتمعي: تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه، تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته، وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورًا يتسم بالإيجابية، والتعاون، والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

### 4.1.2 هدف المسؤولية المجتمعية

إن الهدف الرئيس من المسؤولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. وتركز على ثلاثة جوانب هي [1]:

- دعم النمو الاقتصادي.
- تحقيق التقدم الاجتماعي.
- الإسهام في حماية البيئة.

ويمكن للمؤسسات أن تحقق عددًا من الفوائد المهمة عند تبنيها مجالات المسؤولية المجتمعية من أهمها:

[1] مخلوف، شادية، **ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني**، ص256

- تشجيع جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية.

- تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور بتعزيز أداء نتائج المنظمات وتحسينه.

- تحسين العلاقة مع الأطراف المعنية وتنظيمها.

- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة العاملين، وصحتهم، والاهتمام بحقوقهم المختلفة.

- تحسين اعتمادية التعاملات ونزاهتها من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد.

- المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين، بشأن المنتجات أو الخدمات.

- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى البعيد، عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، والخدمات البيئية.

- المساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية.

### 5.1.2 أبعاد المسؤولية المجتمعية[1]

#### 1. البعد الاقتصادي

لا يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي، وضمن هذا السياق فعلى المؤسسات أن تقوم بتبني، وتطبيق مبادىء المساءلة والشفافية، والسلوك الأخلاقي واحترام

[1] سليمان، صلاح، المواصفة ISO 26000 المسؤولية المجتمعية. 2009، منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.hrm-group.com/vb/archive/index.php?t-31268.html

مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطـــوير دليـــل للحوكمة المؤسسية خاص بها.

**2. البعد الاجتماعي**

لا بد للمؤسسة أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحســـين شـــؤون العاملين فيها، ورعايتهم بما ينعكس إيجابًا على زيادة إنتاجهم، وتنمية قدراتهم الفنيـــة، وتـــوفير الأمن المهني والوظيفي، والرعاية الصحية، والمجتمعية لهم.

**3. البعد البيئي**

لا بد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، والقضاء على الانبعاثات السامة، والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفـــاءة، والإنتاجيـــة المتاحـــة، وتقليـــل الممارسات التي قد تؤثر على تمتع البلاد، والأجيال القادمة بهذه الموارد. وعلى المؤسســـة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة، وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشـــاطاتها، وتقـــديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئيـــة ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. ومن الواجب على تلك المعايير التي تحددها المؤسسة نفسها أن تكون شاملة، مثبته (ممكن إثباتها) وموثقة ومعمول بها[1]

**2.2 الصورة النمطية**

يؤسس الإنسان صورته الذهنية عن الأشياء والأشخاص عن طريق التجارب المباشـــرة والتجارب غير المباشرة، وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم.

وتبين الدراسات أن سلوك الإنسان وتصرفاته (من أقوال وأفعال وكل ما يصدر عنـــه) مرهون دائماً بهذه الصورة العقلية المختزنة في الإطار المرجعي عن مختلف الأشياء والأحداث، وتحصل الاستجابة لرسالة من الرسائل نتيجة للتفاعل الذي يحدث بين رموز تلك الرسالة (بعـــد

[1] سليمان، صلاح، ال**مواصفة ISO 26000 المسؤولية المجتمعية**. مرجع سابق.

قبولها ومرورها في مصفاة الإطار المرجعي، واجتيازها ودخولها إلى دائرة نظـــام المخـــزون المعرفي)، وبين الصورة العقلية المتكونة لها عن الخبرات السابقة. [1]

### 1.2.2 مفهوم الصورة النمطية

وترجم الباحثون العرب مصطلح (**stereotype**) إلى مصـــطلح الصـــورة النمطيـــة، والصورة كما ترى هي شكل أو صفه الشيء، والنمط هو جماعة من الناس أمرهم واحد، وتعني أيضاً الصنف، وكذلك أشار العرب المسلمون الأوائل والعلماء إلى تفسيرات عديـــدة للصـــورة، وإلى مصطلح (الصورة الذهنية) بصورة واضحة، فقد أشار العالم العربي ابـــن ســـينا (981م-1037 م) إلى أن الأشياء لها وجودان، وجود خارج الذهن سماه في عقل الإنسان بالتصور.[2]

كما يرى الدكتور صالح أبو إصبع،[3] الصورة النمطية على أنها تلك الصورة التي تنطبع في الأذهان عن أشخاص، أو شعوب حاملة معها سمات موضوعة في قالب ذهنـــي يحـــد مـــن التفكير، في تصور هؤلاء الأشخاص أو الشعب بصورة مخالفة للذهن.

### 2.2.2 عناصر الصورة النمطية

وكذلك تتصف الصورة النمطية قبل تكوينها بثلاثة عناصر مميزة [4]

- مجموعة الصفات المعرفية التي يستطيع الإنسان أن يدرك بها ذلك الشيء بطريقة عقلية.
- العنصر الوجداني أو الإدراكي، ويرتبط بمدى الميل أو الكره لموضوع معين، فمدى الميل أو الكره يحدد الرفض أو القبول لسمات المدرك.

---

[1] سميسم، حميدة مهدي، ***بنية الصورة وسياسة الاتصال (دراسة في إشكالية البنية الاتصالية للاستهلاك والثقافة العربية)***، **المجلة الفصلية العلمية المحكمة**، كلية الإعلام، جامعة بغداد، عدد مزدوج العدد 6-7، حزيران /2009، ص21.

[2] المرجع السابق، ص21.

[3] أبو إصبع، صالح، **تحديات الإعلام العربي، دراسات الإعلام، المصداقية، الحدية، والهيمنة الثقافية**، عمان، دار الشروق والتوزيع، 1999، ص 76.

[4] سليمان، ميخائيل، **صورة العرب في عقول الأمريكيين**، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، مركـــز دراســـات الوحـــدة، 1978،ص 195-200.

- العنصر السلوكي أو الإجرائي، ويتمثل في مجموعة الاستجابات للموضوع الذي يراه الشخص مناسباً في ضوء السمات المدركية.

والصورة الذهنية تتأثر بالأحداث المتراكمة التي يستغرق حدوثها أو تأثيرها مدة طويلة من الوقت أو تتكون من عدة مكونات وأحداث صغيرة يومية أو شبة أسبوعية، أو لا يظهر تأثيرها إلا عندما تكتمل أو تقترب من الاكتمال، ومن هنا تظهر خطورة وسائل الإعلام في تشكيل الصورة للأفراد وجعلها تشكل الإطار الدلالي لديهم عن طريق المعلومات والآراء التي تنشرها وتذيعها في إطار اهتمام الوسيلة أو عدم الاهتمام بموضوعات معينة وإغفال الأخرى، الأمر الذي يؤثر بدرجة أو بأخرى على تشكيل الصور الذهنية لدى الأفراد. [1]

تحدد الدراسات اختلاف الصورة الذهنية عن الصورة النمطية في نقطتين مهمتين هما: [2] أن الصورة الذهنية يمكن تغييرها إذ إنها تتسم بالثبات النسبي، أما الصورة النمطية فهي تقاوم التغيير فمن الصعب تغييرها.

وفى الصورة الذهنية تمثيل منظم لموضوع ما في النظام المعرفي للفرد، وهي بنية تراكمية من السمات التي تميل من التجانس، فهي تمثل نموذجا مبسطا لبيئة الفرد وتنشأ من تلقي الفرد رسائل عن طريق الاتصال المباشر وغير المباشر، وتتميز هذه السمات بأنها تشكل واقعاً صادقاً لأصحابها ينظرون من خلاله ويتصرفون على أساسة. [3]

وبالمقابل فقد ركز قسم من الدراسات العربية على المواقف السلبية والإيجابية معاً، مثلما هو الحال مع من يرى في الصورة النمطية مجموعة من الأحكام والصفات والتقديرات العامة

---

[1] الصفتي، نوال عبد العزيز، **صورة العرب في المجلات الأسبوعية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر**، بحث منشور في كتاب الإعلام وصورة العرب والمسلمين، وقائع المؤتمر السنوي الثامن لكلية الإعلام،جامعة القاهرة، الجزء الأول، القاهرة، 2002م، ص 43.

[2] الكحكي، عزة مصطفى، **دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا في أذهان الشباب الجامعي المصري، الإعلام وصورة العرب والمسلمين**. وقائع المؤتمر السنوي الثامن لكلية الإعلام جامعة القاهرة، الجزء الأول، القاهرة، 2002م، ص 235.

[3] الكحكي، عزة مصطفى، **دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا في أذهان الشباب الجامعي المصري**، مرجع سابق، ص 332.

ذات الدلالة الإيجابية أو السلبية التي تنطبق على جماعة بأكملها مجموعة من الأفراد يجمعهم عرق أو قومية أو وطن أو دين.. حيث إن التعميم والتكرار والمدلول الخلقي أو الاجتماعي والتطبيق على جماعة بأثرها هي العناصر المكونة للصورة المقولبة". [1]

تعد الصورة النمطية جزءًا من الصورة الذهنية، وذلك لا يعنى أن كل صورة ذهنية هي صورة نمطية، إذ إن مفهوم الصورة الذهنية أوسع وأشمل، ومن ضمن إطار النظريات المعرفية فإنه يحتوي ثلاث مستويات"[2]

**الأول:** هو مجموعة السمات المعرفية(الإدراكية) التي يفهم المرء بواسطتها الشيء بطريقة عقلية.

**الثاني:** المكون التأثيري (العاطفي) متمثلا بتفضيل أو عدم تفضيل الشيء المعني.

**الثالث:** المكون الحركي (السلوكي) الذي يضم مجموعة الاستجابات للعملية التي يعتقدها المرء ملائمة إزاء الشيء في ضوء صفات الشيء المدركة مسبقا.

إن المقارنة بين استخدامات مفهوم الصورة الذهنية والصورة النمطية في سياق علم النفس الاجتماعي، تؤشر على مدى التداخل الحاصل بين المفهومين والاستخدام المتبادل بينهما، أحدهما بدلالة الأخرى أحياناً، بيد أن الاستنتاج المنطقي يشير إلى أن العلاقة بين الصورة الذهنية والصورة النمطية هي علاقة الكل بالجزء، وأن مفهوم الصورة الذهنية هو أكثر سعةً وشمولاً من مفهوم الصورة النمطية، التي ترتبط بالدرجة الأساس بعملية التنميط ودراسة الاتجاهات وبناء نظرية عن التعصب.

---

[1] نصر، مارلين، **صورة العرب والإسلام في المناهج الدراسية الفرنسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م، ص 20.

[2] الموسوي، موسى جواد؛ عبد الرزاق، انتصار إبراهيم؛ الساموك، صفد حسام، **الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، جامعة بغداد، سلسلة مكتب الإعلام والمجتمع، الكتاب الأول، الناشر: جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011م، ص 68.

إن صورة الجماعة الخارجية (النمطية) لا ينظر إليها على أساس صدقها أو كذبها، بل على أساس تناسبها مع أهداف الجماعة الداخلية ومصالحها أو بعبارة أخرى ربما تحتوى أو لا تحتوي السمات الموجودة في الجماعة المنمطة، بيد أن صدق أو كذب هذه السمات ليس شيء مهما بالنسبة لتضمينها في الصورة النمطية.[1]

وتتجلى الصورة النمطية في مجموعة من المعتقدات عن السمات الشخصية لجماعة من الناس، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم الصورة النمطية إلى صورة إيجابية وصورة سلبية.

- صورة نمطية إيجابية

تتجلى الصورة النمطية الإيجابية على مجموعة من السمات التي تثير مشاعر الحب والتعاطف والتأييد والإعجاب والرغبة في التقليد، وكثيراً ما يكون ذلك عن طريق تصوير البطولة والانتصارات والأعمال الإنسانية والاختراعات والإنجاز، والقوة، والتفوق والإنسانية، وحب الخير، والتضحية، والود والسلام.

كما تثير هذه المشاعر تصوير المعاناة الإنسانية، والظلم، والكفاح، والصمود والمقاومة ومواجهة الأقوياء والانتصار عليهم، والرغبة في السلام. وتعد الصورة الإيجابية ثروة معنوية، و يُعَد نجاحُ شعبٍ أو حركةٍ في تشكيلِ صورةٍ إيجابيةٍ انتصاراً يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النجاح والانتصارات[2]. ولا توصف الصورة الإيجابية بأنها صورة نمطية (Stereotype) بل توصف فقط بأنها صورة (Image) لأن الأفراد يحققونها من خلال الدعاية والإعلان.

- صورة نمطية سلبية

تتجلى الصورة النمطية السلبية على مجموعة من السمات التي تثير مشاعر الخوف والكراهية، والنفور، والاشمئزاز، والاحتقار، ويكون ذلك بتصوير العنف، والبطش، والقسوة، وسفك الدماء، والإرهاب، والهزائم، والتخلف، والفقر.

---

[1] جبارة، صفاء صنكور، **صورة بريطانيا في الصحافة العراقية 1945– 1958 م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب قسم الإعلام، 2001م، ص 142.

[2] صالح، سليمان، **أخلاقيات الإعلام**، مكتبة الفلاح، الكويت، 2005، ص 19.

وتلعب هذه الصورة النمطية السلبية دوراً كبيراً في تسويغ الحروب، والأعمال العنيفة ضد الشعب صاحب هذه الصورة، حيث تم تسويغ الاستعمار الغربي وما ارتكبه هذا الاستعمار من مجازر ضد الشعوب في إفريقيا وآسيا بتصوير هذه الشعوب على أنها شعوب متخلفة جائعة عارية يتاجرون بالرقيق غير متحضرين بدائيون. أي أنهم تم تصويرهم بصورة أقرب إلى صورة الحيوانات منها إلى صورة البشر. كما أن الصورة السلبية يمكن أن ينتج عنها صورة سلبية ذاتية تؤدي إلى الشعور بالدونية وعدم القدرة على الإنجاز، والاستسلام للهزيمة باسم الواقعية، وعدم القدرة على المقاومة. والمشكلة أن لا مجال لاختبار سمات أية صورة نمطية في هذا العصر من خلال الخبرة الشخصية، إذ إن وسائل الإعلام أصبحت هي المصدر الرئيس لكل أفكارنا، وتصوراتنا، عن الدول والشعوب، والثقافات، والديانات.[1]

[1] صالح، سليمان، **أخلاقيات الإعلام**، مرجع سابق، ص79.

# الفصل الثالث

# المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل والوطني "دلالات وإنجازات"

## الفصل الثالث

## المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل والوطني "دلالات وإنجازات"

### 1.3 المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل

يحتاج الأمن، والاستقرار، إلى جهد الأفراد، والجماعات فهؤلاء هم الذين يحافظون على بنية المجتمع من أي تهديد داخلي، وخارجي، ومع تكاثر المعضلات التي تواجه المجتمعات على صعيد الأمن الشامل بات من الضرورة بمكان استنهاض كل مكونات القطر الواحد في مواجهة التحديات، والمخاطر، المحدقة بالإنسان، ولن يتحقق ذلك دون الشعور بالمسؤولية وتطبيق ذلك عملياً وفق علاقة تكاملية تشمل جميع أبناء المجتمع الواحد كل حسب موقعه ومسؤولياته.

**المسؤولية المجتمعية ضرورة تنموية**

إن حجم المسؤولية المجتمعية في الحفاظ على مختلف جوانب الأمن الشامل يتطلب انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي والفكري والسياسي بين صفوف وأفراد المجتمع، فكلما ارتفعت نسبة الوعي لدى شرائح المجتمع في ضرورة المشاركة التي يلعب فيها الفرد دوراً محورياً في الحياة السياسية والاجتماعية الاقتصادية فيشارك في وضع الأهداف العامة والآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن والنهضة، إذ إن المسؤولية المجتمعية إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم.[1]

لا تقتضي ممارسة المسؤولية المجتمعية موقعاً وظيفياً رسمياً، بل هي مشاركة تأخذ جميع الأشكال وفي كافة المستويات، ولقد تحدث الحارثي وزهران عن المسؤولية المجتمعية حينما قال: بأن ارتباط الحقوق والواجبات لإشباع الاحتياجات وحل المشكلات من أهم المبادئ التي ترتكز عليها المسؤولية المجتمعية، حيث إن هذا الإشباع لا بد أن يرتبط بمدى مساهمة أهالي المجتمع واشتراكهم في الجهود المبذولة، وهو ما يجعل نجاح جهود تنظيم المجتمع رهن

[1] يحياوي، نعيمه؛ عاقله فضيلة: التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي.على الرابط التالي: www.kantakji.com/media/1593/9001.doc

بمدى المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن المطلوب على كافة المستويات وفي جميع الاتجاهات.[1]

يرى الباحث أن العملية التنموية لا تقوم من غير مسؤولية مجتمعية تتجلى عبر المشاركة الاجتماعية بحيث يتم انخراط مختلف فئات المجتمع في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان، وهذا يتطلب فهما مزدوجاً لدى الجهات المسؤولة من صنع السياسات العامة وتنفيذها وكذلك المجتمع.

إن التغلب على متطلبات المعيشة والأوضاع غير الملائمة هي جوهر المسؤولية المجتمعية التي تستهدفها التنمية، وهذه العلمية لا تخرج إلى حيز الوجود دون رعاية مجتمعية تتحقق على يديها أمن المجتمع واستقراره، فإذا كانت تنمية المجتمع تهدف إلى إدخال تغييرات مقصودة ومخططة تتعلق بالجانب المادي ممثلاً في رفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي، أو الجانب المعنوي الممثل بتنمية القدر الذاتية في المجتمع، والاعتماد على قدرات المجتمع من أجل حل مشاكله على أساس الحفاظ على الأمن والاستقرار، فإن مقتضيات المسؤولية المجتمعية ستنعكس إيجاباً على المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهاراتية التي تطرأ على المجتمع أثناء القيام بعمليه التنمية، مما يجعل المجتمع وحده واحدة لا تؤثر فيه التحديات والإشكاليات الطارئة على بيئته.

إذن هناك أهداف للتنمية المنوطة بالأمن الشامل تقوم على عاتق المجتمع عندما يقف عند مسؤولياته ومنها:[2]

1. تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية وتحقيق التكامل مع المجتمعات المحلية والقومية.

---

[1] عودة، ياسر: **المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية غزة 2014.ص40-43.

[2] قدومي، منال عبد المعطي صالح. **دور المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. 2008 ص20 -23

2. تحقيق برامج التنمية التي تعتمد على التخطيط والجهود المبذولة بن أفراد المجتمع.

3. تنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم، وقيمهم، وتأهيلهم، وتدريبهم على أسس تراعي أهمية الفعل الفردي ضمن بوتقة الفعل الجماعي المثمر حتى يستطيعوا الإسهام في عملية التنمية بايجابية.

4. عملية التنمية هي جزء من خطة قومية يتحقق من خلالها الأمن الشامل الذي يفتح المجال واسعاً لتحقيق التقدم، والازدهار المنشود.

لذلك يعد تحقيق التنمية فريضة شرعية وضرورة بشرية فهي من وجهة النظر الشرعية تعتبر أن كل فرد مسؤول عما يقوم به من أعمال، فهو مستأمن من الله على عمارة الكون، ويجب إدارة هذه الأمانة بما يحقق المنفعة للأمة كلها، ومن هذا المنطلق جاء معنى الاستخلاف الذي يقتضي المسؤولية عن مقدرات الناس واستثمارها في صلاح الناس والكون بشكل عام، وتبين الدلائل القرآنية أن الإسلام أعطى أولوية للأمن الذي يعتبر مقدمة لازمة لتحقيق التنمية، فقد جاء ذكر الأمن في القرآن الكريم من باب امتنان الله تعالى على عباده بهذه النعمة العظيمة، وفيها إشارة لأهميته، فبدونه لا تتحقق مطالب الناس في العيش الكريم وتحقيق أهدافهم[1] ، لذلك نجد العديد من آيات الله تعالى تبين أهمية الأمن في حياة الناس من ذلك قوله تعالى:

- "فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ[2].

- "لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ. إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ. فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ. الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ"[3].

---

[1] حسنه، عمر عبيد. التنمية البشرية رؤيا ومضامين
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=1&ChapterId=4&BookId=2098&CatId=201&startno=0

[2] سورة عمران

[3] سورة قريش

وغيرها الكثير ولم تكن السنة النبوية بمعزل من القرآن في بيان أهمية الأمن وتحقيقه للحصول على الاستقرار والازدهار، ففيها ما يؤكد أمن الإنسان في الجماعة التي يعيش معها، يقول الرسول –صلى الله عليه وسلم–" مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا".[1]

فالأمن على نفس الإنسان وعلى سلامة بدنه من العلل والأمن على الرزق والمال وسلامة الاختيار هو الأمن الشامل الذي أوجز الإحاطة به وتعريفه هذا الحديث الشريف، كما أعطى الإسلام أولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية كما في قوله تعالى" وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.[2] فعمل الخير والحفاظ على أمن المجتمعات التي تصان فيها الأموال والأعراض والأنساب من المقاصد الشرعية وهي حقوق لكل المواطنين ضمن مسؤولياتهم الاجتماعية، وكما أن الفرد مطالب بمسؤوليته الاجتماعية كذلك الجماعات والشركات ومختلف المؤسسات تكون المسؤولية فيها أعظم، مصداقاً لقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– "*كُلُّكُمْ رَاعٍ* وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ..."[3] وهناك من الأحاديث الكثيرة التي تعكس مفهوم المسؤولية الاجتماعية كقوله صلى الله عليه وسلم " مَثَلُ المؤمنين في تَوَادِّهم وتراحُمهم وتعاطُفهم: مثلُ الجسد، إذا اشتكى منه عضو: تَدَاعَى له سائرُ الجسد بالسَّهَرِ والحُمّى".[4] وبالتطبيق الصحيح والالتزام الحرفي بالمسؤولية الاجتماعية التي نص عليها الإسلام يمكن الوصول إلى مجتمع متقدم يخلو من الآفات، وتتحقق فيه المسؤولية الفردية التي تقتضي أن يحافظ الإنسان على ما ينفعه ويديم عليه نعمة الأمن.

يرى الباحث أنه ومن خلال استقراء بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة أن الإسلام قد اهتم في وضع قواعد وقيم عظمى لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المسؤولية المجتمعية وحماية المجتمع، والتأكيد على أهمية البيئة والعمل على الحفاظ عليها

---

[1] الترمذي الزهد (2346)، ابن ماجه الزهد (4141)

[2] سورة المائدة

[3] صحيح البخاري – الجمعة رقم الحديث (853)

[4] صحيح مسلم» كِتَاب الْبِرِّ، وَالصِّلَةِ، وَالْآدَابِ رقم الحديث: 4691

وصيانتها والحفاظ على توازنها لبقائها، وعمل على حماية المخلوقات التي تعيش على الأرض والإحسان إليها، بما في ذلك حماية الإنسان من شرور نفسه ومن ظلم أخيه الإنسان، مع الاستفادة مما في الأرض من موارد ومقدرات وفق ضوابط خاصة من غير إفراط. ولم يقتصر ذلك على تحديد أساليب الثواب للمحسنين للبيئة، والعقاب للمسيئين لها، بل تعدت ذلك إلى جعل أخلاقيات التعامل مع البيئة سلوكاً حميداً يجب أن يلتزم به المسلم ويراقبه ربه في أدائه.

إن التقدم الفردي والجماعي يمر من خلال المسؤولية المجتمعية التي تعد واحدة من دعائم الحياة المجتمعية الضرورية، لذلك بث الوعي بأهميتها في الحفاظ على أمن المجتمعات ووضع البرامج الكفيلة بترسيخها لدى الأفراد والمؤسسات قضية مركزية في تحقيق السلم الأهلي واستمرارية العطاء وبناء الحضارة. من هنا نجد أن المفكرين القدامى قد وضعوا تصوراتهم عن المجتمع الفاضل والأسس التي ينبغي أن تحكم علاقات الناس بعضهم ببعض ضمن ما يعرف بالأمن الاجتماعي في العصر الحديث، وهو مفهوم يقوم على "أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة المجتمعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع"، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون في تحقيق الأمن الشامل الذي تقع المسؤولية فيه على كل الشرائح المجتمعية العامة والنخبوية منها، في إشاعة ثقافة التسامح، والتمسك بالقيم، والمفاهيم النبيلة، وإطلاق قيم الحرية، والتجديد، والإبداع والحداثة فهي البديل عن الفوضى، وسيادة عقلية التحريم والتجريم سواء على الصعيد السياسي، أوالاجتماعي، أو الثقافي، أو ما يتعلق بنمط الحياة.[1]

تستمد المسؤولية المجتمعية مقوماتها من النظام من منطلق الشعور بالانتماء، وهي حالة تفترض وجود بناء تنظيمي، أو تنظيم اجتماعي اتفاقي، يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام، ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية مما يجعل المسؤولية المجتمعة ذات ارتباط وثيق بكافة أنواع الأمن الشامل، بدءاً من الأمن الاقتصادي الذي يؤهل الإنسان للحصول على

[1] السلم الأهلي والأمن الاجتماعي من منظور الإسلام: http://www.assakina.com/news/news1/16369.html

احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والعلاج، وهذه التدابير هي التي تصب في النهاية في خلق الأمن الاقتصادي للناس القائم على التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة المجتمعية بين فئات المجتمع، وبالنظر إلى الأمن البيئي والنفسي والغذائي والقومي والوطني نجد أنها مصطلحات أريد بها التنبيه إلى ضرورة الحفاظ على الأمن الشامل الذي به تقوم الدول وتتحقق التنمية، ويحمي المجتمع من أي أخطار تهدده من خلال قدرة المجتمع بأدواته المختلفة سواء أكانت الدولة ذاتها أو عن طريق المسؤولية الجمعية بما تفرضه من برامج وأعمال تراقب فيه أداء الدولة عبر مؤسساتها المدنية والسياسية من أجل حماية مؤسسات الدولة الرسمية والشعبية، والمقدرات المادية والمعنوية، وبسط الاستقرار، والطمأنينة بين فراد المجتمع.[1]

لقد أصبحت مهددات الأمن أكثر تعقيداً من ذي قبل، فقد تطورت الوسائل وتنظيماتها وتعاظمت مخاطرها وآثارها وتشابك وتعقد مستوياتها، مما جعل من المسؤولية المجتمعية ضرورة قصوى للمصلحة العامة وفي ضوئها تتحقق الوحدة وتتماسك الجماعة، وينعم المجتمع بالأمن والسلام. فيما يعتبر عدم القيام بموجبات المسؤولية المجتمعية من أكثر المهددات للحياة البشرية وأمن المواطنين وترتبط هذه المهددات بشكل عضوي بأنماط الحياة والعلاقات والتعاملات السائدة في عالم أصبح قرية الكترونية صغيرة لا يعرف الحدود ولا يعترف بها.

### 2.3 مبادئ المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل

تستهدف المسؤولية المجتمعية بمفهومها الواسع غرس بذور الثقة وتعميقها بين جميع أفراد المجتمع ما يضمن تحقيق الطمأنينة بين جميع أبناء الوطن الواحد، كما تعمل على تفعيل الدور الإيجابي قي تحقيق قضايا وأنشطة مشتركه مع الجهات المعنية بالمسؤولية المجتمعية، وتحقيق متطلباتها والإسهام في التخفيف من الأضرار المقلقة التي باتت تهدد المجتمع بإخطار كبيرة، كما تستهدف المسؤولية المجتمعية تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال:

أولا: توسيع دائرة الاهتمام بالتوعية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية لقضايا تمس عصب الحياة في المجتمع حسب توجيهات وقائية تمنع من حصول الضرر.

[1] قدومي، منال عبد المعطي صالح. **دور المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**، مرجع سابق، ص 27-31

ثانياً: بنائية تعزز الايجابيات بحيث يتم التفاعل بين جميع مكونات المجتمع في كل ما من شـــأنه تحقيق التقدم والتنمية ضمن رؤية وخطط مدروسة، وإدارة ناجحة تحترم الوقت وتتسلسل فـــي تحقيق الإنجازات.

ثالثا: علاجية تتدخل في وضع حلول للمشكلات المجتمعية، ذلك أن المجتمع عرضة للعديد مـــن الأخطار والإخفاقات، فتوفير البدائل والاستعداد التام لحل المشاكل الطارئة أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار والأمن. لذلك تقوم المسؤولية المجتمعية على عدد من المبادئ المهمـــة وفـــق منظور الأمن الشامل ومنها:[1]

- القيم والأخلاقيات: فيجب أن تكون كل الأنشطة المجتمعية مهتمة بالبعد القيمي، فهي صمام أمان للاستثمار المادي والبشري، تساعد هذه القيم على تنشئة الفرد ليصبح مواطناً يتمتـــع بشخصية متكاملة ومتوازنة مستوعباً متطلبات العلم والحضارة، وملماً بحقوقه وواجباتـــه، ومدركاً مسؤولياتة المترابطة بدرجة الحرية الممنوحة له ومن أهم القيم: الصدق، والشفافية، والإخلاص، والأمانة، والتعاون ورقابة الضمير، والإرادة والمسؤولية.

- المساءلة والمحاسبة من أجل بقاء السياسية العامة النـي تتبناها الدولة وفق أهداف المجتمـــع وتحقيق مصالحه بعيدا عن الاستفراد أو التعامل على أسس مصالح فئوية ضيقة، فالشراكة المتوازنة بين جميع القطاعات يضمن أمن المجتمع واستقراره.

- العلاقات التعاونية المبنية على العدالة والأمانة مع أفراد المجتمع حتى تمارس دورها على أكمل وجه، وتوثيق عرى التواصل بين المجتمع ومؤسساته المختلفة بحيث تتميـــز عمليتـــا التواصل والاتصال بالحساسية المسؤولة مجتمعياً تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته.[2]

يرى الباحث بأن المسؤولية المجتمعية لها وجهان أحـــدهما موجـــه داخـــل المؤسســـة واحتياجات أفرادها ونتاج عملياتها، والمؤسسات في ميدان الواقع كثيـــرة، والأخـــرى خـــارج

[1] عواد، يوسف ذياب وآخرون: **المسؤولية المجتمعية**. جامعة القدس المفتوحة، 2014 .ص16-18

[2] المرجع السابق.

المؤسسة من حيث شراكتها في إحداث تنمية مجتمعية مستدامة، والمحافظة على ممارسة سلوك أخلاقي في بيئة عمله، ولا يمكن أن يتكامل عملها دون ذلك.

وعليه فإن الشراكة بين مختلف أداوت المجتمع لا بديل عنها في تحقيق الأمن الشامل، فهي بحاجه دائماً إلى تطوير العلاقة بالمجتمع، ويدخل عليها من التجديدات والمزيد من الأنماط ما يواكب التطور الحاصل في العالم مع الأخذ بعين الاعتبار اتخاذ الأساليب والآليات التي تجعلها أكثر تفعيلاً، وتحقيقاً للأهداف السامية المنشودة التي نسعى إليها.

لقد أصبح العالم الآن يتجه إلى تبني سياسة مشاركة المجتمع بعد أن همش لسنوات طوال لسبب أو آخر، وأضحت تبحث عن سبل ووسائل تمكنها من توثيق عرى التعاون بين الجمهور، وأدواته الممثلة في الجهات السيادية كالشرطية ونحوها. وهذا ما يؤكده اللواء نضال أبو دخان قائد قوات الأمن الوطني في فلسطين حينما قال:" تبني المسؤولية المجتمعية قامت على تفاعل اجتماعي متبادل بين شرائح المجتمع المختلفة وقوات الأمن الوطني وهذا حقق حالة من التكامل ساهمت في تعزيز حالة الأمن والاستقرار في المجتمع"[1].

وهذه العلاقة التكاملية تتمثل من خلال قيام القوات بمكافحة السلوك الإجرامي في الوقت الذي تقوم به مؤسسات وشرائح المجتمع في الوقوف في وجه العناصر الإجرامية والتبليغ عنهم وتوعية الأفراد مع الإيمان بأن المواطن هو الركيزة الأساسية في معادلة الأمن، وليس رجل الأمن بسلاحه وعتاده وسلطته، لقد ساهمت المسؤولية المجتمعية في كسب ثقة المواطن واحترامه للمؤسسة العسكرية وتعاونه معها مما انعكس على المسؤولية المجتمعية، كما أن تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للمواطنين في شتى المجالات نتج عنه رضا وإعجاب المواطن يتحول معه إلى عنصر إيجابي داعم للأمن ومسهلاً لمهامه؛ ما خفف من الأعباء على القوات، وقلل من المعارضة والمواجهة في الشارع ما أدى إلى توفير الكثير من الجهد والوقت والمال.[2]

[1] مقابلة شخصية مع اللواء نضال أبو دخان قائد قوات الأمن الوطني في فلسطين بتاريخ 2016/9/11.

[2] المرجع السابق.

### 3.3 المسؤولية المجتمعية وتكامل أدواتها من منظور الأمن الشامل

ازدادت احتياجات الناس للأمن في العصر الحديث نتيجة لتقدم وتطور المجتمعات البشرية، ولكثرة المخاطر الجديدة والمتنوعة، حتى أصبح الاحتياج الأمني يشمل كل ما يتعلق بالإنسان من أمن جسده إلى أمن كيانه إلى أمن حريته وحقوقه، وأصبح الأمن يشكل ركناً من أركان وجوده الإنساني والاجتماعي، ولئن كان الأمن حاجة ضرورية للمجتمع فإن البشرية واجهت صعوبات في الحفاظ على أمنها نتيجة لتطور البشرية واختلاف أساليب ونمط حياتها، حيث واجهت صعوبات في مراقبة سلوك أفرادها ودرجة الضبط فيها، علاوة على عدم قدرتها على مواجهة التجمعات البشرية الأخرى التي أصبح منطق القوة فيها يتحكم في حكمها ورغباتها. فعملت تلك الدول على الحد من التجاوزات عن طريق تكليف عدد من للأفراد للعمل على توفير الأمن فظهر ما يعرف بالشرطة قبل ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة قبل الميلاد في منطقة وادي الرافدين، وبعد ذلك حدث تطور في التجمعات البشرية، عرفت إثرها نوعاً من الأجهزة هدفها فرض النظام وتنظيم العلاقة بين الناس حتى أصبحت الشرطة جزءاً أساسياً من مقومات الدولة، ومع تطور الدول مر مفهوم الشرطة بتطورات أثرت على طبيعته وواجباته ومسؤولياته، فكان الطابع التقليدي لأجهزة الشرطة هو المفهوم السائد الذي ينحصر في مهام كشف الجريمة ومجموعة الأعمال الوقائية لمنع وقوع الجريمة.[1]

وعلى ضوء تنوع الاحتياجات الأمنية للفرد والمجتمع وعمق أبعادها أصبحت أجهزة العدالة الجنائية أو ثالوث الحلقة المفرغة ؛(الشرطة،والقضاء، والسجون) غير قادرة وحدها على تحقيق هذا المفهوم الحديث للأمن، فالأخطار المتنوعة ومصادرها المتعددة والتصدي للجريمة فاقت قدرات وإمكانات أجهزة العدالة؛ مما أضعفت قدرتها على المواجهة، ما دفع المفكرين والقائمين على الأمن في تلك الأجهزة وغيرها إلى البحث عن حلول مجدية لهذه الظاهرة من خلال أساليب وأنماط جديدة على قاعدة أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتطلب تضافر الجهود

[1] القزويني، محسن باقر: مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه. http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=96

وحلاً اجتماعياً تشارك فيه كل المؤسسات وأفراد المجتمع في التعامل مع هذه الظاهرة، ولـيس فقط الأجهزة الأمنية في الدولة.[1]

لقد أبرز هذه الاحتياج الشديد للأمن طرق وأساليب جديدة لتحقيقه تقوم على دمج أعضاء المجتمع والأجهزة الأمنية كقوات الأمن الوطني وغيرها على العمل معاً للتعرف على المشكلات المجتمعية لمواجهة الجريمة، وبهذه المشاركة التي تقتضيها المسؤولية المجتمعية التي ينخـرط فيها الجميع يحقق الأمن بمفهومه الحديث وبكل أبعاده.

إن شعار الأمن مسؤولية الجميع طبقته العديد من الدول كالولايات المتحـدة الأمريكيـة واليابان وغيرها من دول أوروبا الرائدة في هذا المجال، جاء هذا التطبيق بعد أن أدركت تلـك الدول أن الأمن لا يمكن تحقيقه بمفردها مهما توافرت لها الإمكانات المادية والبشرية، معللة ذلك أن عدد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير عدد الجرائم المكتشفة، وأن أداء الأجهزة الأمنية لا يتناسب مع ازدياد معدلات الجريمة، رغم أن تلك الدول تقوم بمهامها الأمنية على أكمل وجه، ولو نظرنا إلى نموذج كاليابان مثلاً لوجدنا أن الخدمات الاجتماعية والإنسانية يقوم بها جهاز الشرطة ضمن خطة إستراتيجية تقوم على التخطيط والتداخل والاندماج بين الأنشطة الأمنية التي تقـوم بهـا المؤسسات الأهلية في المجتمع، والأنشطة التي تقوم بها الشرطة المحلية بقصـد الوقايـة مـن الجريمة، كما تتضمن هذه الإستراتيجية وجود إدارة مختصة لمتابعة مفهوم الشرطة المجتمعيـة وكذا التشاور والتعاون مع مختلف قطاعات المجتمع وبما يحقق مشاركة وإسهام المواطن فـي تحقيق الأمن، وذلك وفق ما تقترحه من آليات لتحقيق هذا التعاون علاوة على تشجيعها لإنشـاء الجمعيات الأهلية في مجالات الأمن المختلفة، لذلك نجد الجمعيات الأهلية أيضاً فـي المجتمـع الياباني تمثل أحد أوجه المسؤولية المجتمعية لسلامة المجتمع، وهي مكونة مـن كبـار السـن والمتقاعدين تهدف إلى توعية المجتمع وإلقاء المحاضرات في المدارس، وخلق أجواء اجتماعية

[1] البشر، خالد بن سعود: ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ http://www.minshawi.com/other/albeshr.htm

بين قطاعات المجتمع، ويوجد في المجتمع الياباني كذلك جمعيات خاصة للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، وكذلك جمعيات لمكافحة المخدرات، ومكافحة جرائم الإنترنت.[1]

ومع التغير الحاصل في مفهوم الأمن نتيجة للتنامي التدريجي لهذا المفهوم وما وصل إليه من خلال المدارس الفكرية في مجال الأمن واتساع أبعاده، وتنوع مؤسسات تحقيقه، أصبحت الحاجة إلى وجود أمن شامل يحقق للفرد والمجتمع في آن واحد، الاستقرار والطمأنينة، من خلال أنواع الأمن الشامل الذي يتسم بالتنوع والتعدد طبقاً لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:[2]

1. الأمن الفردي والجماعي: ففي الوقت الذي يقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد وذلك بسلامته من كل خطر يتهدده، فإن الأمن الجماعي يعني أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، فوحدتها الأمة الدينية والاجتماعية والفكرية وحماية مقدراتها ومصالحها الجماعية ما يعنى به الأمن الجماعي.

2. الأمن الداخلي والأمن الخارجي: وهو ما يعني أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تتحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصها النظامية والإدارية والسيادية، أما الأمن الخارجي أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية بحيث يقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة وسلامة حدودها ومقومات وجودها.

3. الأمن الإقليمي: ويعني تحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد، وأما الأمن القومي: فهو "أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كياناً فكرياً وثقافياً ودينياً

---

[1] الرائد، يومية، الأمن مسؤولية الجميع، 2012. على الرابط التالي: 2012/07/24
http://elraaed.com/ara/news/9217-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86...-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9.html

[2] حسين، زكريا: مفهوم الأمن القومي و الاجتماعي. على الرابط التالي:
https://alwatan.wordpress.com/2009/05/10/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-

وعرقياً واحداً، وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الـذاتي وشخصـيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية".

4. الأمن النوعي والموضوعي: فالأمن الموضوعي هي صور الأمن السابق، أما الأمن النوعي فهو نوع معين موصوف كالأمن الفكري الذي يحقق للفرد التوازن النفسي ضـد أخطـار الأمراض وسوء التغذية وشبح البطالة...، والأمن الجنائي يأمن فيه الإنسان على حياته ومن حوله وعلى ممتلكاته وأمواله، والأمن البيئي يحمي فيه المجتمع من أخطار التلوث وآثـار الحرب والصراعات، وكذلك الأمن الثقافي والإعلامي يحمي المعتقدات والموروث الثقافي والفكري من التأثيرات السلبية، والأمن الاقتصادي الذي يأمن فيه الإنسان علـى ممتلكاتـه ومصادر دخله من جرائم التزييف والنصب والاحتيال.

بناء على ما تقدم أصبح مفهوم الأمن مفهوماً واسعاً غير مرتبط فقط بالجريمة بصورتها التقليدية بل يشمل كل جوانب الحياة، وذا أبعاد مختلفة ومتنوعة كتنوع حياة الفـرد، ولـم يعـد تحقيقه هدف بحد ذاته بل أصبح أداة ووسيلة للتنمية وإسعاد الإنسان.[1]

### 4.3 متطلبات المسؤولية المجتمعية من منظور الأمن الشامل

#### 1. التكافل

يقصد بالتكافل الاجتماعي:" أن يكون أفراد المجتمع مشـاركين فـي المحافظـة علـى المصالح العامة والخاصة ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيـه أنه إلى جانب الحقوق التي له أن عليه واجبات للآخرين وخاصة الذين لـيس باسـتطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة وذلك بإيصال المنافع إليهم ودفع الأضرار عنهم " بحيث يحمل كل فرد كماً هائلاً من العاطفة نحو الفرد الآخر في واقع مجتمعي تسوده المحبة والأمن والاستقرار بعيداً عن التفكك وفقر المشاعر الإنسانية المتبادلة، تلك هي أبرز معاني ومظاهر التكافل الاجتمـاعي

[1] القزوينـي، محسـن بـاقر: مقومـات الأمـن الاجتمـاعي فـي الإسـلام وآليـات تحقيقـه. http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=96

الذي يخرج من أبناء المجتمع الواحد بدافع المسؤولية اتجاه الآخر بحيث يشعر كل فرد بوحدة المصير داخل القطر الواحد، وأي تأثير سلبي أو إيجابي يقع فيه المجتمع فإنه يصيب الجميع دون استثناء، هذا المعنى الشامل للتكافل تؤكده نصوص القرآن والسنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[1] وقول الرسول الكريم: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى).[2] [ البخاري، رقم 5665].

تتجلى دلالات مفهوم التكافل في عملية تتضامن وتعاون بين أبناء المجتمع سواءً كانوا أفراداً أو جماعات، حكاماً أو محكومين، على صعيد الماديات والمعنويات، بهدف إيجاد المجتمع الأفضل، ودفع الضرر عن أفراده وتحقيق الأمن الشامل الذي يطمح إليه، فغاية التكافل إصلاح أحوال الناس، وأن يعيشوا في الحياة أمنين مطمئنين على عقائدهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم...، وأن تتحقق لهم ضمانات الاستقرار والسلام، وأسباب العيش الهانئ الأفضل.[3]

يقوم مبدأ التكافل على بناء العلاقات على أساس قواعد سليمة تقوم على أسس القيم الإنسانية متخطيةً بذلك الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية بحيث يصبح الفرد منتمياً إلى المجتمع بدلاً من أن يكون منتمياً لذاته مع عدم تجاهل حاجاته الفردية، هو جزء من الإستراتيجية الاجتماعية في ديننا الحنيف والتعايش بهذا المعنى له آثار أخلاقية تؤدي إلى التقدم واستتباب الأمن المنشود.[4]

### 2. المشاركة

يمثل الاشتراك الفعلي في إدارة وتنظيم وحل مشاكل الناس أصدق تعبير عن الديمقراطية والحكم السليم، وبقدر فاعلية المشاركة تصلح إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن

---

[1] سورة المائدة

[2] صحيح البخاري، رقم 5680

[3] فرحات، يوسف على، جولات في الفكر الإسلامي: 2012 http://palwakf.ps/irshad/ar/index.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjA9j7VpkXdeKu1jfxPKNuunzXkRpKQq7UgJMTDTG

[4] القزويني، محسن باقر: **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه**.مرجع سابق

يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم، فمفهوم المشاركة الاجتماعية يقوم على مجموعه من المفاهيم تشكل مساهمة الناس في صناعة التغييرات التي تجري بالمجتمع، ومساهمة الناس في العمل المجتمعي لا يمنع من تكوين تنظيمات تعمل على تحقيق الأهداف المشتركة لكل أبناء المجتمع الواحد فمشاركة المجتمع في إحداث التغيير يصبح ذات أهمية بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة والتي منها:[1]

- المساهمة المجتمعية تؤول إلى ترسيخ الديمقراطية وبدونها لا يصبح هناك وجود للديمقراطية في ممارسة دورها باختيار من يمثلها ومحاسبة من يقصر في خدمة المجتمع واستتباب أمنه على كافة الصعد.

- الانعزال والسلبية والمشاكل الأمنية وغيرها وليدة غياب المسؤولية المجتمعية ومساهمتها في تفعيل مختلف مكونات المجتمع باتجاه الحفاظ على أمنه ومقدراته.

- التغييرات التي يقوم بها المواطنون ضمن مسؤوليتهم المجتمعية تشعرهم بحجم المسؤولية وتصبح التغييرات ذات أهمية تدوم أطول من تلك التي تفرض عليهم.

- الفهم المتكامل والشعور بالمشاكل التي تواجه الناس في حياتهم والمشاركة المجتمعية في حلها تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة، ذلك أن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقية في تحمل مسؤولياتهم اتجاه قضاياهم.

ويمكن أن تتجلى المشاركة المجتمعية المباشرة وغير المباشرة بعدة طرق وأساليب أهمها:[2]

- المشاركة المباشرة؛ وهي مشاركة تقوم على استهداف السلطات الحكومية لكل ما يتعلق بالعملية التنموية من خلال مختلف فئات الشعب أو الهيئات أو الجماعات المنظمة.

- المشاركة غير المباشرة؛ وهي ما تحدث بدوافع ذاتية أو بواسطة أشخاص معنيون وبتكليف من جهات معينة.

---

[1] قدومي، منال عبد المعطي صالح. **دور المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**، مرجع سابق، ص40-43

[2] المرجع السابق، ص40-43.

يرى الباحث أن ما يتعلق بالقوى المشاركة في المشاركة المجتمعية هي الفعاليات الشعبية والجمعيات الأهلية التي تعرف بوسطاء التغيير التي يتحقق من خلالها مفهوم المشاركة المجتمعية التي يعتد عليها بشكل كبير فهذه الفعاليات والجمعيات هي الممثلة إلى حد كبير للمجتمع الذي تعيش فيه، وهي التي نقوم بإحداث التغيير فيه، وهذا يدعم ويؤكد الفكرة التي تؤكد أن عملية التغيير والتخطيط يجب أن ينبع من المجتمع –أي تكون العلمية ذاتيه–.

وتهدف المشاركة المجتمعية لتحقيق الأهداف التالية:

- تشمل المشاركة المجتمعية السكان والهيئات والمؤسسات والمنظمات وهي تقوم على دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.
- تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه الناس يتم تحديدها عن طريق المشاركة المجتمعية التي تواجه حياة الناس، وهذا بدوره يساعد في رسم السياسات لمعالجة الصعوبات والمشكلات.
- الاعتماد على الذات وخلق شخصية مسؤولة متعاونة أهم ما تعززه المشاركة المجتمعية.
- تتطلب المسؤولية المجتمعية تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم ومشاركة فاعله للتغلب على هذه المشكلات.

يقوم تحقيق الأهداف سالفة الذكر إلى بناء مجتمع قادر وتنموي قائم على شعور الفرد بالمسؤولية مما يؤدي إلى اهتمامه بالمجتمع والمحيط الذي يعيش فيه فيرتبط به عاطفياً ومعنوياً، وبمبعث من هذا الارتباط فإنه يهتم أن يكون هذا المحيط آمناً مستقراً متماسكاً يرتبط أعضاؤه ببعضهم بروابط التفاهم والثقة المتبادلة، فيرتبط الواحد بالمجتمع ارتباط عضوي لا فكاك منه، ما يستحثهم إلى أداء واجب خدمته وحمايته وتطويره وصولاً إلى تحقيق الأمن الشامل.

يمثل المجتمع إطارا ثقافيا له عاداته وتقاليده وأعرافه ومعتقداته والمسؤولية المجتمعية فيه تحتاج إلى الفهم المتبادل بين المواطن وهذا المجتمع، فتأتي مشاركته في النشاط العام من

أجل مصلحة المجتمع وإدراكه لأهمية هذا الدور الذي يشكل جزءاً مهما من أدائه، فتنجز الأعمال وهم في حالة من التأهب والرغبة والحماس، بل إن تنمية المسؤولية الاجتماعية تشكل طاقة يتمتع بها الفرد ويوظفها لأداء واجباته للدفاع عن حقوقه في نفس الوقت، فيوازن بين واجباته وحقوقه بشكل متقابل ولا يخفف من حدة ذلك إلا تنامي الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وأول ما يعزز هذا الشعور هو تحقيق العادلة الاجتماعية التي تعتبر جزءا مهما من تحقيق الأمن الشامل، كما أن منع الأفراد داخل المجتمع من ممارسة دورهم اتجاه المجتمع تشكل معضلة أمام استشعار المسؤولية والعمل بمقتضياتها، وهو ما يتعارض مع تنمية المسؤولية المجتمعية عند أفراد المجتمع ما يؤثر على أداء المجتمع ككل في الحفاظ على الأمن المنشود، لذلك يعتبر إشعار الكادر الشبابي على وجه التحديد بأهميته وبدوره الاجتماعي وإشراكه في عمليه تبادل وجهات النظر، ومناقشة البدائل المطروحة وتدخله في عملية التخطيط للعمل الجماعي من أجل المجتمع ضماناً رئيسياً لنجاح ما يترتب على المسؤولية المجتمعية، بل إن استنبات المسؤولية المجتمعية في شخصية الشباب ينبغي أن يشكل هدفاً للنظم الاجتماعية جميعها – والنظام الأسري والتعليمي في مقدمتها – والمؤسسات العاملة على تحقيق أهدافها وتسهيل أدائها لأدوارها في المجتمع. وبثها كاتجاه عام في صفوف الشباب، سواء كقناعة أخلاقية، أو كممارسة عملية. [1]

يلاحظ مما سبق أن هناك علاقة تبادلية بين المشاركة السياسية والمسؤولية المجتمعية بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، فأداء الفرد لأدواره في المجتمع ينبغي أن يكون على دراية بشؤون مجتمعه بحكم مشاركته في قضايا مجتمعه، فهو يدرك دوره وارتباطاته بمسؤوليات الآخرين، فيتعامل معهم من أجل الحفاظ على صورة المجتمع وإثبات وجوده كعضو فاعل يمثل إرادته وحريته، ويحتاج هذا الدفع النفسي بشعور كبير بالمسؤولية المجتمعية. فتعيق الشعور بالولاء والانتماء للمجتمعات وهذا لا يتم إلا عبر المشاركة التي تشكل مرتكزا أساسيا في المسؤولية المجتمعية فبها يكتسب الأفراد كثيرا من المهارات والخبرات التي تعود على المجتمع بالفائدة.[2]

---

[1] غرايبة.، فيصل: تنشئة الأبناء على الشعور بالمسؤولية وتوليها. http://www.alrai.com/article/683322.html

[2] عودة، ياسر: **المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية**. مرجع سابق ص 55.

### 5.3 مهددات الأمن الشامل في مظاهر تدني المسؤولية المجتمعية

الخطر المحدق بالمجتمعات يأتي نتيجة طبيعية لعدم اهتمام الأفراد بأداء واجباتهم بكفاءة وعدم الاهتمام بالمحافظة على الممتلكات العامة، وعدم ارتباط أهدافهم الخاصة بأهداف المجتمع وشعورهم بالسلبية نحو المشاركة في الحياة الاجتماعية، كما تؤدي السلبية إلى إعاقة حركة التنمية التي يتطلبها المجتمع للخروج من مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن تعزى هذه السلبية إلى ضعف في سلوكيات الأفراد الناتج عن عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية نحو مجتمعاتهم.[1]

ما يؤدي إلى تمزيق النسيج المجتمعي ويؤدي إلى اتساع الفجوة في العلاقات الإنسانية ويمزق الروابط الاجتماعية هو التهاون في تحمل المسؤولية والجهل بمقتضياتها ويعد هذا الأمر نوعاً من التخلف النفسي.

وهناك عدة مظاهر لتدني المسؤولية المجتمعية تؤدي إلى فقدان الأمن ومنها:[2]

- وهن البنيان النفسي الأخلاقي في الشخصية برمتها الذي يتسببه الفتور في الهمة عن العمل.
- ضعف الثقة والتي تتسبب في العزلة النفسية وهي أن يكون الفرد في الجماعة حاضراً فيها معدوداً من أعضائها ولكنه غائب عنها.
- التفكك الاجتماعي: ويظهر فيما يقع بين الأفراد من تدابر أو تفرق أو تنازع وهو مظهر بالغ الخطورة.

ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى تدني مستوى المسؤولية الاجتماعية ما يلي:[3]

- اضطراب المعيار الاجتماعي ما ينعكس على الوجود النفسي والاجتماعي فينهار الفهم وتشوش الاختيار وتعطيل الالتزام.

---

[1] عودة، ياسر: **المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية**. مرجع سابق، ص 55

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق ص52.

- عدم المشاركة في صنع الواقع والمستقبل نتيجة للتناقض بين تطلعات المـــواطنين والبيئـــة المحيط بهم.

- الانفصام بين النظرية والتطبيق في مسألة الوازع الديني والتشكك من قيمة الـــدين، وفـــي قدرته على تنظيم حركة الحياة ومعالجة مشاكله والاكتفاء ببعض المظاهر والفروق، ممـــا أدى إلى تحليل لأخلاق وفساد السلوك ونقص المسوؤلية لدى أفراد المجتمع.

**الأمن الوطني**

**مفهوم الأمن الوطني**

هو الجهود التي يبذلها القائمون على العمل في المرفق الأمني بالدولة لمكافحة الجريمة وقايةً وضبطاً، واتخاذ كافة الإجراءات التي تدعم وترسخ جميع مقومات الأمن كترسيخ العقيـــدة الدينية، وأخلاقيات الإسلام السمحة، ودعم عوامل تنمية ولاء الأفراد للوطن، والإسهام في حـــل المشكلات الجماهيرية لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأمنية[1]

والأمن الوطني هو الجهود التي تبذلها أجهزة الأمن للمحافظة على أمن وتماسك المجتمع الإنساني، وبنائه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وعاداته وتقاليده وإنجازاته المختلفة من خلال اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل أمن واستقرار المجتمع ودوام التقدم والازدهار[2].

والأمن الوطني هو توفير الحماية للدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشـــعبها وثرواتها القومية وتراثها الفكري والثقافي ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر داخلياً وخارجياً، سياسياً أو معنوياً، اقتصادياً أو عسكرياً[3].

---

[1] كامل، محمد فاروق عبد الحميد: **المدخل لدراسة العلوم الأمنية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيـــة، (د.ت)، ص61

[2] القرني، حنيف جاري: **الأمن والتنمية: الآثار المتبادلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف العربيـــة للعلوم الأمنية، 1989.

[3] محمد، محمد جاسم: **الإستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي: رؤية عربية**، العراق، مركـــز دراســـات الخلـــيج العربي، 1983، ص35

والأمن الوطني من المفاهيم التي تتخذ معنيين: الأول مفهوم ضيق، ويشير مباشرةً إلى تحرر الدولة من مشاعر القلق والخوف والتوتر لاتخاذ الإجراءات التي تزيل تلك المشاعر، بمعنى القضاء على التهديدات التي يمكن أن تؤثر في مصالح الدولة وحقوقها المادية والمعنوية، أما المفهوم الواسع فيتضمن شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة التي تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية[1].

وهو قدرة الدولة على المحافظة على نفسها وطاقتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي[2].

والأمن الوطني هو: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية[3].

وعرف العجمي الأمن الوطني على أنه: أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية[4].

**الأمن الوطني الفلسطيني**

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات العامة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقا لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه[5].

وهو هيئة نظامية أمنية ذات صبغة عسكرية مهيكلة بتشكيلات ميدانية و كتائب وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام

---

[1] الشقحاء، فهد بن محمد: **الأمن الوطني: تصور شامل**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص14

[2] البشري، محمد الأمين: **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص19

[3] الكيلاني، إبراهيم وآخرون: **القاموس الأمني**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998، ص71

[4] العجمي، ظافر محمد: **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص9

[5] **قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية** رقم 8 لعام 2005، مادة رقم 7، المنشور في الوقائع العدد 56.

العام، وتؤدي واجبها ضمن الحدود التي رسمها القانون من احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتخضع مباشرة تحت قيادة الرئيس القائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني[1].

**رؤية ورسالة قوات الأمن الوطني الفلسطينية**

وتتمثل الرؤية الأساسية للقوات بتأسيس قوات أمن وطني متميزة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي عبر المساهمة الفاعلة في الشراكة الأمنية مع دول المنطقة والعالم لتكون قادرة على حفظ الأمن، والأمان للمواطن الفلسطيني.

ولعل الرسالة الأساسية لقوات الأمن الوطني الفلسطينية تتمثل في الاستمرارية في تعزيز سيادة القانون، وتكريس مبادئ احترام الحريات العامة والخاصة، واحترام حقوق الإنسان من خلال بناء عقيدة أمنية لتطبيق أفضل الممارسات بالاعتماد على الموارد البشرية، والمعرفية المتميزة باستخدام أفضل التقنيات والتكنولوجيا العصرية بما يخدم العمليات الميدانية رغم الممارسات والعراقيل الإسرائيلية.[2]

**6.3 قوات الأمن الوطني الفلسطيني والمسؤولية المجتمعية**

تعد النظم العسكرية ممثلة بقوات الأمن الوطني من أهم النظم البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي؛ وذلك لدورها في هذا النظام الذي يرعاها ويكتنفها ويشرف عليها ويتابع استقرارها وديمومتها، كما وترتبط قوات الأمن الوطني بعلاقات مباشرة بالنظم الاجتماعية الأخرى كالنظم السياسية، والاقتصادية، والأسرية، والدينية. على ضوء ذلك تشكل حماية المواطنين وتعزيز سيادة القانون، وتكريس مبادئ احترام الحريات العامة والخاصة، واحترام حقوق الإنسان من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه القوات من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية رغم الممارسات والعراقيل الإسرائيلية.[3]

---

[1] الموقع الالكتروني لقوات الأمن الوطني الفلسطيني: www.nsf.ps/pnf/ar/52/1

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

من هنا فإن الحرص الذي تبديه قوات الأمن الوطني في وجود بيئة آمنة ومستقرة تحمي النسيج الاجتماعي وتحافظ عليه متماسكاً، قوياً يعزز السلم الأهلي، ويساهم في استقرار الوطن، وازدهاره، ولعل خصوصية فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي جعل من قوات الأمن الوطني ذات مهام متشعبة تختلف بها عن طبيعة دور المؤسسة العسكرية في مختلف مناطق العالم، وبالتالي تمثل قوات الأمن الوطني الوجه الأبرز في المؤسسة العسكرية الفلسطينية فهي وسيلة لتحديث المجتمع وتنميته لما تتمتع به من قدرة تنظيمية مرتبطة وجوداً بالعلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى.[1]

### 1.6.3 وظائف قوات الأمن الوطني الفلسطينية

تتولى قوات الأمن الوطني الفلسطيني المهام التالية:

1. حفظ الأمن العام في داخل الوطن.
2. مساعدة الأجهزة الشرطية في تنفيذ مهامها عندما تكون غير قادرة على ضبط الأمن.
3. مساندة رجال الأمن أثناء تنفيذ مهامهم وتوفير الحماية لهم.
4. مساندة أجهزة الضابطة الجمركية أثناء تنفيذ مهامهم.[2]

يرى الباحث أن تأمين حدود الأراضي الفلسطينية من المهام الرئيسية لقوات الأمن الوطني، وكذلك تقديم المساعدات لقوات الشرطة لتوفير الأمن والأمان لجميع المواطنين، وتوفير عناصر الاستقرار الضرورية واستكمال خطط فرض الأمن والنظام العام رغم كل الممارسات الإسرائيلية التي من شأنها تقويض هذه الخطط، وإضعاف مصداقية السلطة وقدرتها على الصمود والبقاء وتعطيل رؤية القيادة السياسية في إقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن هذا الواقع السياسي لم يمنع قوات الأمن القيام بمهامها المجتمعية بل ساهمت في تحقيق الأمن وفق رؤيتها التي تتبنى فيها مشاركة المجتمع همومه وقضاياه.

---

[1] **الموقع الالكتروني لقوات الأمن الوطني الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني**، مرجع سابق.

تعزز ثقافة الأمن الوطني ومسؤولياته اتجاه المواطنين ثقافة الانتماء الوطني التي تتجلى فيها حب الوطن والاستعداد الدائم للدفاع عن مقدراته والتضحية من أجله، وتحرص هذه القوات على المساهمة في توفير العوامل التي من شأنها تقوية الانتماء الوطني من خلال مسؤولياتها المجتمعية والتي تتجلى في العديد من البرامج والأنشطة التي تقوم بها، ومن هذه العوامل المؤثرة في تعزيز الانتماء الوطني العامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي والديني؛ إذ إن إشباع حاجات الأفراد وتوفير مقومات الحياة الأساسية كالصحة، والتعليم، والإسكان، وفرص العمل واستقرار النظم السياسية وإشاعة الثقافة السياسية التي يحترم فيه المواطن وغيرها من مظاهر العوامل المؤثرة في تحقيق الانتماء وترسيخ ثقافة المشاركة والإحساس بالمسؤولية تشكل أهداف رئيسية تسعى قوات الأمن الوطني من خلال مؤسسات المجتمع المدني والعديد من اللجان والفرق المنبثقة عنها لتحقيقها.[1]

### 2.6.3 قوات الأمن الوطني والمؤسسات المدنية

العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية قائمة على عدد من الاعتبارات تمثل بمجملها علاقة مترابطة متكاملة من الصعب الفصل بينهما، فالمؤسسة العسكرية ليست مجتمعاً منفرداً ذا أهداف تتعلق بإدارة الحرب فقط بل أصبحت تعبئة الجبهة الداخلية لا تقل أهمية عن تعبئة الجبهة العسكرية المقاتلة، فنجاح الثانية مرتبط بالأولى بل تشكل الأولى الحصن الأول في منع اختراق الجبهة الثانية. [2]

يعتبر المجتمع المدني هو الرافد الأساسي الذي يغذي المجتمع العسكري بالأفراد مما ينشأ عن هذا الارتباط عملية تنشئة تقودها المؤسسة العسكرية باتجاه تطوير جديد تذوب معه الفروقات المدنية ضمن تماثل اجتماعي يجمعها في بوتقة واحدة بحيث تنتظم فيه العلاقة بين المؤسسة العسكرية ممثلة بقوات الأمن الوطني في ظل الأنظمة الديمقراطية وبين المجتمع المدني على قاعدة أن الشعب بيده تحديد الخيارات عبر ممثليه المنتخبين في تقدير السياسات

---

[1] أبو فودة، محمد. الانتماء الوطني.على الرابط التالي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/05/24/89792.html

[2] ربايعه، غازي إسماعيل: **الرأي العام والعلاقات العامة**. عمان، دار الشرق، 1962، ص23-25

العامة، وتقوم القوات العسكرية في النظام الديمقراطي بمهمة خدمة البلاد لا قيادتها وأنَ سيطرة المؤسسة المدنية على قوات الأمن على اختلاف تشكيلاتها تمثل مبـدأً جوهريـاً مـن مبـادئ الديمقراطية، ليس هذا من باب أنهم أكثر حكمة من العسكريين لكـن هـذه مقتضـيات النظـام الديمقراطي الذي يصدر عن إرادة الشعب ومن يمثله في اتخاذ القرارات، هذا لا يمنع مشـاركة القطاع الأمني مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة السياسية والاجتماعية لكن بصفتهم الشخصية فهي الحامية للمجتمع وأداة التنفيذ فيه، وإذا كان الحفاظ على الأمن من مهمات الأمن الـوطني فإن مدخل ذلك يتم من خلال تحقيق مجموعه من المبادئ مثل حكم الأغلبية وحقـوق الأقليـات وحرية التعبير وهي ما تعنى به المؤسسات المدنية.[1]

هناك نماذج للعلاقات المدنية العسكرية ومنها: النموذج الليبرالي حيث يقوم هذا الـنهج على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفاً لكل من المدنيين والعسكريين، وعليـه فـإن تـولى المناصب الحكومية معينون ومنتخبون أوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية من مهـام المدنيين، كما يعتمد هذا النموذج عدم التدخل في الشؤون العسكرية مثل الترقيات والامتيـازات الخاصة بهم على أساس احترام شرف الجندية وتقدير خبراتهم ما يعـزز الـروابط العسـكرية المدنية التي على تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة، بحيث تكون فيه المؤسسة العسـكرية قـوة نظامية تساعد في حفظ الأمن وتقديم الخدمات الكبرى التي لا يقوم بهـا إلا الجـيش، غيـر أن الأولويات تبقى رهناً بعوامل موضوعيه تارة، وبخصوصيات بعض دول العـام الثالـث تـارة أخرى.[2]

وعليه فإن المنظمة العسكرية منظمة اجتماعية لها نظام اجتماعي له تقاليده وخصائصه بسلوك اجتماعي خاص بالأفراد المنتمين لهذه المؤسسة.

الصورة مختلفة في البلاد النامية فقوات الأمن الوطني وباقي المؤسسة العسكرية تمثـل في واقع الأمر المؤسسة الوطنية الوحيدة في مقابل ضعف الروابط القومية العامـة، فـالروابط

---

[1] إسـماعيل، عميـرة: دور المؤسسـة العسـكرية الجزائريـة فـي تحقيـق التنميـة ص 80- 83
http://www.arabsi.org/attachments/article/4633/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%

[2] المرجع السابق. ص 80 – 83

القبلية والعشائرية تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعي الناس أكثر مما يحدده الانتماء إلى جماعة واحدة، وكان الجيش الكيان الذي احتوى كل فئات السكان وجمع بين أبنـــاء مختلـــف الأقـــاليم وممثلي الفئات القبلية والاجتماعية، هذه الواقع حول الجيش لرمز لوحدة الأمة وحامـــل أفكـــار السيادة مما أضفى عليه طابعاً فريداً أكسبه أغلبية على جميع التنظيمات كما يمكـــن للمؤسســـة العسكرية أن تعكس أيديولوجية المجتمع وتضم بداخلها القوى الاجتماعية السائدة فيه.[1]

إن المؤسسة العسكرية الحقة تقوم على توثيق العلاقة بالمواطنين والتفاعل معهم مما ينتج عنه ترسيخ الثقة بالوطن ومستقبله، وفي ذلك تحقيق للمصلحة الوطنية العليا، كما أنها في موقع الحماية للإرادة الشعبية من خلال حمايتها للدستور ومؤسسات الدولة، فالعلاقـــة طرديـــة بـــين المؤسسة العسكرية والمواطنين فكلما كانت المؤسسة العسكرية على علاقة جيدة مع المـــواطنين استطاعت أن تلعب دوراً مهماً في مجال التكامل بين مختلف الفئات التي يتشكل مهـــا المجتمـــع وبناء الإحساس بالولاء الوطني والهوية المشتركة التي تمثل وفاق الجميع.[2]

تعد المؤسسة العسكرية ممثلة بالأمن الوطني جزءاً مهماً من التركيب الاجتماعي، فالنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والأسرية والدينية تربطها علاقات وثيقـــة عضـــوية وتكامليـــة ومباشرة مع المؤسسة العسكرية، فالمؤسسة العسكرية لا تستطيع أن تؤدي دورها ووظائفها دون مؤسسة اقتصادية تساعدها على تجهيزاتها بالمعدات وتزودها بالمواد الغذائية وتوفر لهم البيانات والمصانع والمختبرات التي تتطلبها طبيعة واجباتها الوطنية والأمنية. في الوقت الذي تقوم بـــه المؤسسة العسكرية في تأمين الحماية لمختلف المؤسسات وتساعد على انتشار الأمن والسلام في ربوع البلاد. الأمر الذي يعكس نفسه على الحركة التجارية والاجتماعية و الإنسانية بشكل عام.[3]

مشاركة المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة يمثل تعبيرا عن مستوى التقـــدم والتطـــور والفهم السياسي للنظام الحاكم، وقد أشارت وثيقة الإسكندرية المنبثقة عن مؤتمر قضايا الإصلاح

---

[1] إسماعيل، عميرة: **دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في تحقيق التنمية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] الحسن، احسان محمد: **علم الاجتماع العسكري**.ط 1. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية..1988 ص78

العربي لأهمية الإصلاح الديمقراطي القائم في أحد أوجهه على الجهود الرقابية لمؤسسات المجتمع المدني للعمل على بناء نظام ديمقراطي حقيقي والمرتكز على تشريع يعبر عن تطلعات الشعب، لذلك نشطت العديد من المؤسسات المدنية التي تلتقي مع المؤسسة الأمنية في تحقيق الأمن واحترام كرامة الإنسان والمواطن، وتدعم المجتمع في بناء القدرات البشرية والمؤسسية على المستوى العلمي والمهني ومن هذه المؤسسات:

1. معهد الحقوق الذي أنشئ عام 1993في جامعة بيرزيت بهدف المساهمة بتحديث البنى القانونية الضرورية لفلسطين، كما عمل المعهد على تنفيذ برامج تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن الفلسطيني للمساهمة في دعم المؤسسات الأمنية الفلسطينية، وتقوية قدرات العاملين فيها ضمن علاقة تشاركية فعالة بين قوى الأمن وإدارة المعهد في الرقابة وتقييم السياسات الأمنية الفلسطينية بجوانب متعددة.[1]

2. جامعة الاستقلال للعلوم الأمنية: تبنت هذه المؤسسة تطوير القطاع الأمني الفلسطيني من خلال إجراء أبحاث ودراسات وتنفيذ أنشطة متعلقة بإصلاح وتطوير القطاع الأمني، وذلك من خلال مركز القطاع الأمني الذي تأسس كأول مركز فلسطيني بحثي مستقل ومتخصص، كما و يتعاون المركز مع جهات متعدد ذات علاقة كالداخلية والتشريع والعديد من الخبراء وأصحاب الاختصاص في مجال إصلاح الأمني للمساهمة في بناء قطاع أمني فعال، ودعم كل أشكال الرقابة المدنية والبرلمانية والقضائية على أجهزة الدولة الفلسطينية لضمان الشفافية وسيادة القانون.[2]

3. المرصد الإعلامي للقطاع الأمني الفلسطيني: موقع إلكتروني يتفاعل مع منابر إعلامية رئيسية تعبر عن توجهات المجتمع المدني، وتعنى بحوكمة وإصلاح قطاع الأمن مراقباً كل تجاوزات العمل الأمني الفلسطيني.[3].

---

[1] http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/2012-11-20-11-35-08/186-2012-11-03-08-36-36?start=90

[2] http://www.pass.ps

[3]http://www.arabo.com/links/,221,225,211,216,237,228/,227,228,217,227,199,202/696351.html

4. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة: من أهم أهداف المؤسسة تفعيل دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني للحد من جرائم الفساد العام والخاصة، وهو ما يستدعي السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية الاطلاع على نتائج جهود أمان لتحسين بيئة المجتمع الفلسطيني تأسست هذه المؤسسة عام2000 لمكافحة الفساد.[1]

5. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تأسس عام 1995 لتنمية الثقافة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وهو مركز مساند لحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية.[2]

وهناك العديد من المؤسسات الفاعلة الأخرى: كمركز حقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة "الحق" والقانون من أجل الإنسان والملتقي المدني.

### 3.6.3 مسؤولية قوات الأمن الوطني الفلسطيني المجتمعية

تساهم قوات الأمن الوطني في خدمة المجتمع وذلك ضمن مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية، حيث خولت لها المادة الثامنة لسنة 2008 الصادرة عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صلاحيات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفقاً لما قاله "من أن الأمن الوطني قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع، والسهر على حفظ الأمن، والنظام العام، والآداب العامة، وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات".[3]

وعليه انطلقت الخطة التطويرية لقوات الأمن الوطني من مفهوم الأمن الشامل والتنمية المستدامة، فبعد دراسة مستفيضة للواقع المجتمعي واحتياجاته تبلورت فكرة التطوير في واجبات القوات فسعت قوات الأمن الوطني جاهدة في توثيق الترابط بينها وبين المواطن منتحيةً سلوكاً غير نمطي في تقديم الخدمات الإنسانية اتجاه المواطنين، معتمدة نهج التكاملية فيما بينها وبين

[1] http://www.aman-palestine.org
[2] http://www.pchrgaza.org/PCHR/a/index_test.html
[3] http://www.nsf.ps/pnf/ar/76/0/

المجتمع المدني ومؤسساته وتكريس علاقات الشراكة الفاعلة والذي من خلالها استطاعت قوات الأمن الوطني الفلسطيني تقديم دورها الأمني الشامل بطابع وبعد اجتماعي مما خلق حالة من الثقة بين القوات والمواطن.

**أهداف القوات (المجتمعية)**[1]

استطاعت تحقيق الأهداف من خلال رسالتها المجتمعية كالتالي:

- تحسين صورة الأمن الوطني أمام الشعب.
- إفشال المشروع الإسرائيلي القاضي بجعل الأمن الوطني عصا غليظة بوجه الشعب الفلسطيني وقامع وباطش به، وخلق شرخ بين القوات والناس.
- استعادة ثقة منتسبي القوات في أنفسهم، بعد زوال عبارات التخوين والذم، وولادة عبارات الثناء والإعجاب.
- تعاون المواطنين مع القوات وتقديم المعلومات الأمنية عند المخاطر والمطلوبين للعدالة.
- مد يد العون للفئات المهمشة، والضعيفة، في المجتمع الفلسطيني والتي حدثت فيها تصدعات في السنوات الأخيرة.
- توفير الجهد، والمال، والوقت في الأزمات بحيث أصبحت القوات تعالج الأزمات في وقت قياسي، وبأقل جهد وإمكانيات.
- تحقيق الاتصال والتواصل والتكامل مع المجتمع المدني ومؤسساته الرسمية والخاصة لمساعدة المواطنين.
- لوصول إلى أكبر قدر ممكن من المحتاجين والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم يد العون لهم.

[1] مقابلة شخصية مع سيادة اللواء نضال أبو دخان، مرجع سابق.

- تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال المشاركة المجتمعية الواسعة في أفراح المواطنين وأتراحهم.
- توفير الدعم الكامل لأكبر عدد من المواطنين من الفئات المهشمة يمكن الوصول إليهم.
- الوصول إلى الرضا الذاتي في أداء الواجبات تجاه المواطنين.
- حماية حقوق المواطنين، والحفاظ على ممتلكاتهم، وتوفير الأمن المجتمعي لكل فرد.
- تعزيز روح التعاون والتكامل بين قوى الأمن والمواطن لخدمة أمنه وسلامته.
- خلق بيئة من الود والاحترام اتجاه واجب رجل الأمن الذي يحرص دائما على سلامة وأمن الوطن والمواطن وتقديم العون في كافة الظروف.
- ترسيخ شعور المواطن بالانتماء لمؤسساته الأمنية.
- دعم الحريات، وحقوق الإنسان، وتوطيد مفاهيم العدالة، واحترام الرأي، والرأي الآخر بين أبناء المجتمع الواحد.
- بث الثقة وروح التسامح وحسن الظن وزرع روح المشاركة وحب الوطن وإعماره.

وبهذا تنسجم أهداف قوات الأمن الوطني مع رسالته في تقديم يد المساعدة للشرائح المهمشة في المجتمع، ومساعدة المحتاجين والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، وخلق التكاملية في الرعاية المجتمعية لتحسين ظروف المواطن المعيشية في الملبس والإيواء والصحة والتعليم، وتعزيز سيادة القانون وتكريس مبادئ احترام الحريات العامة والخاصة واحترام حقوق الإنسان.

وتبرز العديد من اللجان المتخصصة في المجال المجتمعي في جهاز الأمن الوطني الفلسطيني، وسأتطرق إلى كل لجنة على حدا مع تعريف لها ومهامها المجتمعية:

**اللجنة العلمية**

هي" دائرة من دوائر الأمن الوطني تُعنى بتنظيم وتطوير وتقديم الأعمال والخدمات الفنية والهندسية والإنشائية والصيانة والإشراف على تنفيذ المنشآت والمباني التابعة لقوات الأمن الوطني من قبل الطواقم الهندسية والفنية لديها، وتقوم بترميم المباني والمنشآت العسكرية وصيانة المعدات وتصنيع الاحتياجات اللازمة في الورش الفنية الخاصة بالقوات"[1]. الملحق (2)

**أما أبرز نشاطاتها المجتمعية فهي:**

- تحسين ظروف سكن المواطنين المعدومين بترميم بيوتهم.
- تحسين ظروف ومعيشة الفئات المهمشة.
- استطلاع أوضاع الأسر والبيوت المعدومة وغير القابلة للحياة الكريمة وتوثيقها بالصور وإحصائها بالأعداد في كافة المناطق (في المدينة والريف والمخيمات والتجمعات البدوية).
- تقدم القوات الأيدي العاملة والفنيين والمهنيين من خلال المشاغل والورش في استكمال ومساعدة أصحاب تلك الحالات المحتاجة.
- تقوم ببناء وتقديم وإضافة جزء من المساكن للأسر الفقيرة.
- تأمين احتياجات الأسر من الأثاث المنزلي والمعدني والخشبي ليتم تجهيزها في مشاغل القوات مثل غرف النوم والأسرة والخزائن وأدوات منزلية وكهربائية من خلال المتبرعين.
- مساعدة بعض الحالات من خلال طواقم فنية متحركة تقوم بأعمال صيانة سريعة مثل تأهيل شبكات الكهربا والماء والصرف الصحي.
- بناء وترميم وصيانة دور عبادة (مساجد+ كنائس)

[1] **كتاب الانجاز السنوي**، دائرة التخطيط في الأمن الوطني الفلسطيني، وثائق غير منشورة، 2015.

- ترميم وصيانة مدارس حكومية ووكالة غوث. [1]

**العلاقات العامة والإعلام**

هي شعبة تعنى بمهمة الاتصال والتواصل مع كافة القطاعات في المؤسسة الأمنية والمجتمع المدني، ومتابعة كافة النشاطات الإعلامية وبناء جسور ثقة بين المجتمع المحلي والأمن الوطني وترويج مبادئ وفلسفة القوات[2]. الملحق (3)

**ويتلخص دورها المجتمعي في:**

- بناء علاقات اجتماعية إنسانية مع الحالات الخاصة لمنتسبي الأمن الوطني وتسهيل احتياجاتهم مع المؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة.
- توفير قناة اتصال ما بين المجتمع المدنين و الأمن الوطني.
- تقديم الخدمات الاجتماعية والمشاركات الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- إقامة أيام التعايش والفعاليات ومخيمات الإيواء لشرائح عدة في المجتمع.
- المشاركة في الأعمال التطوعية خاصة موسم الزيتون. [3]

**الفرقة القومية والموسيقات العسكرية**

هي وحدة تختص بتطوير وتنظيم الموسيقى العسكرية والفنون الشعبية والوطنية، تُعنى بتغطية كافة المناسبات الرسمية والاحتفالات الوطنية والمراسم واستقبال الوفود العسكرية، بالإضافة لفرقة فنية للعزف والغناء والوطني والتراثي لمشاركة المجتمع المدني في أفراحه وأتراحه[4]. الملحق(4)

---

[1] **كتاب الانجاز السنوي**، دائرة التخطيط في الأمن الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

[2] **كتاب الانجاز السنوي**، دائرة العلاقات العامة والإعلام في الأمن الوطني الفلسطيني، وثائق غير منشورة، 2015.

[3] المرجع السابق.

[4] **كتاب الانجاز السنوي**، دائرة التخطيط في الأمن الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

**ويتلخص دورها المجتمعي في:**

- المشاركات المجتمعية في الجامعات والمدارس ودور رعاية الأطفال.
- استقبال الأسرى المحررين.

**الدائرة الطبية**

تعريفها: هي دائرة من دوائر قوات الأمن الوطني وظيفتها الأساسية تقديم المساعدة الطبية من خلال التنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة في تقديم الرعاية الطبية لمنتسبي القوات وعائلاتهم، وتقديم يد العون والمساعدة للفئات الأقل حظا في المجمع المدني [1]. الملحق (5)

**ويتلخص دورها المجتمعي في:**

- تقديم الأدوية غير المتوافرة في وزارة الصحة أو الخدمات الطبية العسكرية للمرضى وخاصة أدوية السرطان والأمراض المزمنة.
- المساهمة في توفير تكاليف زراعة أطفال الأنابيب.
- الإشراف على حملات التبرع بالدم بين صفوف منتسبي قوات الأمن الوطني في مختلف محافظات الوطن.
- الإسهام في إيصال مساعدات الدائرة المالية في الأمن الوطني إلى مستحقيها من الحالات الاجتماعية عبر قيام الدائرة الطبية بإجراءات التقصي والبحث الخاصة بهذه الحالات للتأكد من استحقاقها للمساعدة.
- التبرع بالدم.

[1] **كتاب الانجاز السنوي**، دائرة التخطيط في الأمن الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

- أيام طبية مجانية.

وهناك كذلك نشاطات مجتمعية أخرى للأمن الوطني الفلسطيني كبرنامج التواصل المجتمعي "2012" الملحق (6)، و برنامج دورات التعايش مع القوات الملحق (7).

# الفصل الرابع

# الطريقة والإجراءات

# الفصل الرابع

# الطريقة والإجراءات

يشتمل هذا الفصل على وصف الطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، والخطوات التي من خلالها سيتحقق الباحث من صدق الأداة وثباتها، هذا بالإضافة على وصف الدراسة وتصميمها، والطرق الإحصائية التي اتبعها الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة وتوضيحها وتحليلها.

## 1.4 منهج الدراسة

لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة الخاصة بالمسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

## 2.4 مصادر جمع البيانات والمعلومات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على مصادر البيانات الثانوية التي تمثلت بالكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة للبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على عينة الدراسة ومقدارها (430) استبانة.

### 3.4 مجتمع الدراسة

كون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2015 م وعددهم (28000) من مختلف محافظات الوطن الفلسطيني موزعين كما في الجدول رقم (1) والذي يبين توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمحافظة.

**جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمحافظة**

| المحافظة | العدد |
|---|---|
| طولكرم | 2000 |
| جنين | 3000 |
| الخليل | 4000 |
| نابلس | 3500 |
| أريحا والأغوار | 2000 |
| طوباس | 1500 |
| قلقيلية | 2000 |
| بيت لحم | 2500 |
| رام الله والبيرة | 3500 |
| القدس | 2000 |
| سلفيت | 2000 |
| **المجموع** | **28000** |

يتضح من الجدول رقم (1) أعداد المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2015 م.

### 4.4 عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة من جميع المواطنين الذين تلقوا خدمات من قبل قوات الأمن الوطني حيث تم توزيع (500) استبانة، وقد تمكن من استرداد (430) استبيانا من عينة الدراسة تمثل ما نسبته (86.0%) من مجموع العينة التي تم توزيعها.

**المعلومات الشخصية**

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية:

**1. توزيع أفراد العينة حسب المحافظة**

**جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة**

| المحافظة | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| طولكرم | 39 | 9.1 |
| جنين | 49 | 11.4 |
| الخليل | 76 | 17.7 |
| نابلس | 73 | 17.0 |
| أريحا والأغوار | 11 | 2.6 |
| طوباس | 43 | 10.0 |
| قلقيلية | 45 | 10.5 |
| بيت لحم | 46 | 10.7 |
| رام الله | 17 | 4.0 |
| القدس | 3 | .7 |
| سلفيت | 28 | 6.5 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المحافظة، حيث يبين الجدول أن أعلى النسب كانت لمحافظة الخليل ومن ثم محافظة نابلس وأدناه كانت لمحافظة القدس الشريف ومن ثم أريحا والأغوار.

**2. توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن**

**جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن**

| مكان السكن | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| مدينة | 171 | 50.6 |
| قرية | 132 | 39.1 |
| مخيم | 35 | 10.4 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (3) أن مستوى (مدينة) قد حصلت على أعلى نسبة مئوية من العينة (50.6%)، أما أقل مسبة مئوية من عينة الدراسة فكانت لمستوى سكن (مخيم) حيث حصلت على (10.4%).

**3. توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

**جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس**

| الجنس | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ذكر | 194 | 57.4 |
| أنثى | 144 | 42.6 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (4) أن النسبة المئوية للذكور كانت الأعلى حيث بلغت (57.4%) في حين بلغت للإناث (42.6%)

**4. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

**جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ثانوية عامة فأقل | 119 | 35.2 |
| دبلوم | 65 | 19.2 |
| بكالوريوس | 133 | 39.3 |
| ماجستير فأعلى | 21 | 6.2 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (4) أن النسبة المئوية لحملة البكالوريوس كانت الأعلى حيث بلغت (39.3%) يليها مستوى (ثانوية عامة فأقل) بنسبة (35.2%) في حين بلغت أدنى النسب (6.2%) وهي لحملة الماجستير.

**5. توزيع أفراد العينة حسب العمر**

**جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

| العمر | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| 20 عام فأقل | 45 | 13.3 |
| 21–31 عام | 164 | 48.5 |
| 32–42 عام | 78 | 23.1 |
| أكثر من 42 عام | 51 | 15.1 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (6) أن النسبة المئوية للفئة العمرية (21–31 عام) كانت الأعلى حيث بلغت (48.5%) يليها مستوى (32–42 عام) بنسبة (23.1%) في حين بلغت أدنى النسب (13.3%) وهي لفئة أعمار (اقل من 20 عام).

**6. توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة**

**جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الوظيفة**

| نوع الوظيفة | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| حكومي | 96 | 28.4 |
| قطاع خاص | 79 | 23.4 |
| شبه حكومي | 13 | 3.8 |
| غير ذلك | 150 | 44.4 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (7) أن النسبة المئوية لمستوى وظيفة (غير ذلك) كانت الأعلى حيث بلغت (44.4%) يليها مستوى (حكومي) بنسبة (28.4%) في حين بلغت أدنى النسب (3.8%) وهي لفئة وظيفة (شبه حكومي).

**7. توزيع أفراد العينة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري**

**جدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب متوسط دخل الأسرة الشهري**

| متوسط دخل الأسرة الشهري | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| 2000 شيكل فأقل | 156 | 46.2 |
| 2001- 4000 شيكل | 127 | 37.6 |
| أكثر من 4000 شيكل | 55 | 16.3 |
| المجموع | 430 | 100.0 |

يتضح من الجدول رقم (4) أن النسبة المئوية لمستوى دخل (2000 شيكل فأقل) كانت الأعلى حيث بلغت (46.2%) يليها مستوى (2001-4000) بنسبة (37.6%) في حين بلغت أدنى النسب (16.3%) وهي لمستوى متوسط دخل (أكثر من 4000 شيكل).

**5.4 أداة الدراسة**

استخدم الباحث الاستبانة أداة لدراستها على عينة الدراسة من المبحوثين، وتضمنت الاستبانة ثلاثة مجالات هي: مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته، والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني، و تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بواقع المسؤولية المجتمعية، والصورة النمطية.

2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في المسؤولية المجتمعية، والصورة النمطية.

3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

**الجزء الأول:** ويشمل المعلومات الأولية عن المواطنين متلقي الخدمات من قوات الأمن الـوطني والذين قاموا بتعبئة الاستبانة وتتضمن البيانات الديمغرافية لهم.

**الجزء الثاني:** واشتمل على (31) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي مستوى المعرفة بجهـاز الأمن الوطني وواجباته، والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني، و تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مقياس ليكرت الخماسي، يبدأ بالدرجة (بدرجـة كبيـرة جداً) وتُعطى (5) درجات، ثم (بدرجة كبيرة) وتعطى (4) درجات، ثم (بدرجة متوسطة) وتعطى (3) درجات، ثم (بدرجة قليلة) وتعطى درجتين، و(بدرجة قليلة جداً) وتعطى درجة واحدة.

وقد تكونت الأداة من (31) كما يبين الجدول رقم (9)

**جدول (9): فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها**

| الرقم | المجال | عدد الفقرات | الفقرات |
|---|---|---|---|
| 1 | مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته | 10 | 10-1 |
| 2 | النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | 11 | 21-11 |
| 3 | تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | 10 | 31-22 |
| المجموع | | 31 | |

**6.4 صدق الأداة**

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة علـى مجموعـة مـن المحكمين المختصين في شؤون الدراسات السياسية والتنموية والتخصصات الأخرى، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقـرات، ومـدى مناسـبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكِّمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من ثلاثة مجالات و (31) فقرة، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية. ملحق (8).

### 7.4 ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا،Cronbach's Alpha والجدول (10) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

**جدول (10): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها**

| الرقم | المجال | عدد الفقرات | معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا |
|---|---|---|---|
| 1 | مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته | **10** | 0.894 |
| 2 | النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | **11** | 0.901 |
| 3 | تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | **10** | 0.905 |
| | **الثبات الكلي** | **31** | **0.953** |

يتضح من الجدول رقم (10) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين(0.984– 0.905) للمجالات الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته) و الثالث (تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) في حين بلغ الثبات الكلي (0.945) وهو معامل ثبات عالٍ ويفي بأغراض البحث العلمي.

### 8.4 إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها، إذ تم توزيع (500) استبانة، وتم استرجاع (339) استبانة ورقية و(91) استبانة إلكترونية منها وجميعها استبانات صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.

- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

**9.4 متغيرات الدراسة**

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

**أ- المتغيرات المستقلة**

- المحافظة: وله عشر مستويات: (طولكرم، وجنين، والخليل، ونابلس، وأريحا والأغوار، وطوباس، وقلقيلية، وبيت لحم، ورام الله والبيرة، والقدس، وسلفيت).

- مكان السكن: وله ثلاث مستويات (مدينة، وقرية، ومخيم)

- الجنس: وله مستويان: (ذكر، أنثى)

- المؤهل العلمي: وله أربع (ثانوية عامة فأقل، ودبلوم، وبكالوريوس، و ماجستير فأعلى)

- العمر: وله أربع مستويات (20 عام فأقل، ومن 21–31 عام، ومن 32–42 عام، وأكثر من 42 عام).

- نوع الوظيفة: وله أربع مستويات) حكومي، وقطاع خاص، شبه حكومي، وغير ذلك).

- متوسط دخل الأسرة الشهري:: وله ثلاثة مستويات: (ألفان شيكل فأقل، ومن 2001–4000 شيكل، و أكثر من 4000 شيكل).

**ب - المتغير التابع**

ويتمثل في استجابات المبحوثين المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2015 م حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية.

### 10.4 المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

2. اختبار" ت " لعينتين مستقلتين (Independent T-test)، لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي الجنس.

4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي: المحافظة، ومكان السكن، و المؤهل العلمي، و العمر، ونوع الوظيفة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري.

5. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach).

6. اختبار (LSD) للمقارنة البعدية، للتعرف على مصدر الفروق في المجالات التي يتم رفض فرضياتها بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي.

7. مصفوفة بيرسون (Pearson Corrolation Matrix) لفحص العلاقة بين مجالات الدراسة (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته، والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني، و تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) لدى المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2016 م.

# الفصل الخامس

# نتائج الدراسة ومناقشتها

# الفصل الخامس

# نتائج الدراسة ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى المسؤولية المجتمعية التي يتبناهـــا جهـــاز الأمـــن الوطني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحـــث استبانة مؤلفة من ثلاثة مجالات و(31) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفـــة مـــن (338) مـــن المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 – 2016 م.

## 1.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي:

### 1.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة

**ما أثر المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني على الصورة النمطية للســـلطة الفلسطينية،؟**

من أجل الإجابة عن هـــذا الســـؤال، تـــم اســـتخدام مصـــفوفة بيرســـون ( Pearson Corrolation Matrix) للعلاقة بين مجالات الدراسة (النشاطات المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني، و تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية).

ويبين الجدول رقم (11) هذه النتائج:

**جدول (11): مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) بين درجات القسم الأول (النشاطات المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني) والقسم الثاني (التنمية المهنية)**

| المجال | | تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية |
|---|---|---|
| النشاطات المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني | **معامل الارتباط** | **0.685 |
| | **مستوى الدلالة** | *0.000 |

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.01)

تشير نتائج الجدول (5) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.01) بين مجالي النشاطات المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية فيها مقدارها (0.685) عند مستوى دلالة (0.000).

بمعنى أن المسؤولية المجتمعية نعمل على رفع الصورة الإيجابية للسلطة الفلسطينية وتعزيزها لدى عينة الدراسة من المبحوثين والذين تلقوا خدمات من جهاز الأمن الوطني.

وهذا يشير إلى وجود أهمية للنشاطات المجتمعية التي يقوم بها الجهاز، والتي هي جزء من رسالته ورؤيته نحو المجتمع الفلسطيني وأفراده تتعدى الجانب الأمني المتمثل في المحافظة على أمن المجتمع واستقراره تتمثل في جوانب اجتماعية وخدمات يقدمها لأفراد المجتمع الفلسطيني كونه أحد الأجهزة المتقدمة التي تعمل بشكل حضاري، حيث يماثل الأجهزة الأخرى في الدول الإقليمية والدولية

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعود إلى التواصل المباشر بين قوات الأمن الوطني والمجتمع، والعمل المستمر بمختلف الاتجاهات لتعزيز هذه الصورة الإيجابية التي تنعكس بنفس المستوى على واقع التنمية السياسية في فلسطين. وكذلك تعود إلى تلك النشاطات المجتمعية التي قام ويقوم بها الجهاز من خلال المساعدة التي يقدمها لبعض الأسر المتضررة نتيجة الاحتلال

كهدم المنازل وغيرها وتتفق تلك النتيجة مع **دراسة سليمان (2013)** [1] **ودراسة شيب (2013)**[2].

**2.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة**

**ما مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته؟**

ولتفسير نتائج أسئلة الدراسة، استخدم الباحث النسب المئوية التالية:

**المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.**

**المتوسط الحسابي (3.41- 4.20 ويعادل 68.2%- 84.0) درجة كبيرة.**

**المتوسط الحسابي (2.61-3.40 ويعادل 52.2%- 68.0%) درجة متوسطة.**

**المتوسط الحسابي (1.81-2.60 ويعادل 36.2%- 52.0%) درجة قليلة.**

**المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.**

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المجال، ويتضح ذلك في الملحق رقم (9) أن درجة الموافقة على مجال **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني كانت كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي (3.73) والنسبة المئوية التي بلغت** (74.6)

ويتضح من الملحق رقم (9) أن أعلى الفقرات موافقة هي الفقرة الثامنة التي نصت على(يقوم جهاز الأمن الوطني عبر التنسيق مع المؤسسات التعليمية بتعريف الطلاب بمهامه وواجباته من خلال معسكرات التعايش) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.11) وهي درجة كبيرة وهذا يؤكد على قيام جهاز الأمن الوطني بواجبات اجتماعية تتمثل في التنسيق مع

---

[1] سليمان، بسام أحمد، **دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، مرجع سابق.

[2] شيب، فداء محمود مصطفى، **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)**، مرجع سابق.

المؤسسات التعليمية التي تعتبر من المؤسسات المهمة لتعريف الطلبة بالجهاز وواجباتـــه، كمـــا اتضح أن أقل الفقرات موافقة هي الفقرة الثانية التي تنص على:(سبق لي أن تلقيت خدمات مـــن جهاز الأمن الوطني)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.36) وهي درجة متوسطة وهذا يـــدل على وجود خدمات لجهاز الأمن الوطني نحو المواطنين.

ويتضح مما سبق أن هناك معرفة كبيرة من قبل المواطنين بجهاز الأمن الوطني، بمعنى أن خدمات الجهاز غير الأمنية واضحة للمواطنين الذين يرون بأن منتسبي هذا الجهاز على قدر كبير من المسؤولية، وأعماله واقعية، ويعمل في ذات الوقت على زيادة الوعي الثقافي والسياسي لأفراد المجتمع من خلال مؤتمرات وندوات لتوعية المجتمع، ويهتم هذا الجهاز بشـــريحة ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع، حيث تعتبر هذه المسؤولية عظيمة وذات أهمية كبيرة في المجتمعات المتحضرة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة (الدرجة الكبيرة من المعرفة بالأسباب التالية):

1. جدوى هذه البرامج الذي تقوم به قوات الأمن الوطني وضرورة تطويرهـــا بحيـــث تشـــمل قطاعات أخرى

2. أهمية الشريحة التي تعاملت معها قوات الأمن الوطني مما يظهر إدراك القوات لدور النشء في بناء المشروع الوطني.

3. أن هناك درجة كبيرة من معرفة المواطنين بوجود نظام قانوني وإداري ينظم عمل الجهاز، كذلك رؤية الجهاز ورسالته واضحة، ويلتزم بمعايير الشفافية في التوظيف وترشيحهم.

**3.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة**

**ما النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني؟**

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المجال، ويتضح ذلك في الملحق رقم (10) أن درجة الموافقة على مجال **النشاطات المجتمعيـــة كانـــت كبيـــرة بدلالـــة المتوسط الحسابي (3.93) والنسبة المئوية التي بلغت** (78.6)

ويتضح من الملحق رقم (10) أن أعلى الفقرات موافقة هي الفقرة الواحدة والعشرون التي نصت على (يشارك جهاز الأمن الوطني في الفعاليات والمناسبات الوطنية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.39) وهي درجة كبيرة جداً، وهذا يؤكد على قيام جهاز الأمن الوطني بواجبات اجتماعية تتمثل بمشاركة الجهاز في المناسبات والفعاليات الوطنية، كما اتضح أيضاً أن أقل الفقرات موافقة هي الفقرة الحادية عشرة، والتي تنص على:(يساهم جهاز الأمن الوطني في برامج حماية البيئة والتخلص من الملوثات)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.58) وهي درجة كبيرة وهذا يدل على وجود خدمات لجهاز الأمن الوطني نحو البيئة الفلسطينية من خلال مساهمته في برامج حماية البيئة.

كذلك يتضح من الملحق رقم (10) الدور الاجتماعي الإيجابي والفعال الذي يلعبه جهاز الأمن الوطني في تقديم الخدمات للمواطنين أثناء حدوث الكوارث الطبيعية مثل المنخفضات الجوية الشديدة، وقيامه كذلك بالأعمال التطوعية في مجال خدمة المجتمع، واستصلاح الأراضي، وقطف الزيتون وغرس الأشجار في الأراضي المهددة بالمصادرة بالإضافة إلى الأنشطة الأمنية التي يقوم بها، ومساعدة الجمعيات الخيرية التي تقدم برامجها الدعم والمساندة للمواطنين، ومن ثم دوره في خدمة المجال الطبي للمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك مساهمته في برامج الرعاية والطفولة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة (الدرجة الكبيرة من إدراك هذه النشاطات بالأسباب التالية):

1. أهميتها وملامسة حاجات المجتمع لمثل هذه النشاطات.

2. مشاركة جهاز الأمن الوطني في الفعاليات والمناسبات الوطنية والمجتمعية.

وتتفق تلك النتيجة مع مقابلة اللواء نضال أبو دخان[1] التي أشار فيها إلى أبرز أهداف الأمن الوطني في المجال المجتمعي، حيث تناول من بين تلك الأهداف (تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال المشاركة المجتمعية الواسعة في أفراح المواطنين وأتراحهم)

[1] مقابلة شخصية مع اللواء نضال أبو دخان، قائد قوات الأمن الوطني، بتاريخ 2016/9/11

### 4.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع للدراسة

**ما مستوى الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية التي يقدمها جهاز الأمن الوطني؟**

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المجال، ويتضح ذلك في الملحق رقم (11) أن درجة الموافقة على مجال مستوى الصورة الإيجابية عن السلطة الفلسطينية التي يقدمها جهاز الأمن الوطني من خلال أنشطته كانت كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي (3.91) والنسبة المئوية التي بلغت (78.2)

ويتضح من الملحق رقم (11) أن أعلى الفقرات موافقة هي الفقرة الثانية والعشرون التي نصت على (يساهم دور جهاز الأمن الوطني في الاستقرار الأمني في تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الفلسطينية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.17) وهي درجة كبيرة، وهذا يؤكد على قيام جهاز الأمن الوطني بواجبه الريادي بحفظ الأمن والاستقرار للمجتمع الفلسطيني، كما اتضح أيضاً أن أقل الفقرات موافقة هي الفقرة الثلاثون، والتي تنص على:(يدعم جهاز الأمن الوطني التعليم والبحث العلمي مما يعزز من تحسين الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.65) وهي درجة كبيرة وهذا يدل على وجود خدمات لجهاز الأمن الوطني نحو التعليم في المجتمع الفلسطيني.

ويتضح من نتائج الملحق رقم (11) وجود مساهمة لنشاطات جهاز الأمن الوطني في تعزيز الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية، وكذلك نشاطاته التي تحترم الحريات العامة، وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وتبنيه لوسائل الرقابة والمحاسبة في أعماله.

ويتضح من النتائج الأساليب القيادية الحديثة التي ينتهجها الجهاز، واستخدامه للنظم التقنية المتطورة في عمله، ومساهمته في دعم برامج التعليم والبحث العلمي التي تعمل جميعها على تعزيز الصورة الإيجابية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ويفسر الباحث هذه النتيجة(الدرجة الكبيرة من الصورة الإيجابية التي عبر عنها أفـراد عينة الدراسة من المواطنين الذين تلقوا خدمات جهاز الأمن الوطني بالأسباب التالية):

1. يساهم دور جهاز الأمن الوطني في الاستقرار الأمني في تعزيز الصـورة الإيجابيـة عـن السلطة الفلسطينية.

2 تساهم النشاطات المجتمعية التي يقوم بها جهاز الأمن الوطني في تعزيز النظـرة الإيجابيـة للسلطة الفلسطينية. وتتفق تلك النتيجة مـع **دراسـة سـليمان (2013)** [1] **ودراسـة شـيب (2013)**[2]، كذلك تتفق تلك النتيجة مع مقابلة اللواء نضال أبو دخان والتي أشار فيها إلى أبرز أهداف الأمن الوطني في المجال المجتمعي حيث تناول من بين تلك الأهداف (حماية حقـوق المواطنين والحفاظ على ممتلكاتهم وتوفير الأمن المجتمعي لكل فرد).

**خلاصة النتائج وترتيب الأبعاد والدرجة الكلية للاستجابات:**

**جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسـطينية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي**

| الرقم | الرقم في الاستبانة | المجال | متوسط الاستجابة | الانحراف المعياري | النسبة المئوية % | درجة الاستجابة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | 3.93 | 0.68 | 78.6 | كبيرة |
| 2 | 3 | تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | 3.91 | 0.64 | 78.2 | كبيرة |
| 3 | 1 | مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | 3.66 | 0.76 | 73.2 | كبيرة |

**أقصى درجة للفقرة (5) درجات**

[1] سليمان، بسام أحمد، **دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسـرائيلي**، مرجع سابق.

[2] شيب، فداء محمود مصطفى، **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)**، مرجع سابق.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (6) أن مجالات المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية كانت كبيرة، فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين(73.2) إلى (78.6) وهما المجالات (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني و (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني).

### 5.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس للدراسة

**هل تختلف تقديرات المواطنين الذين تلقوا خدمات مادية ومعنوية من قبل قوات الأمن الوطني ما بين عام 2012 –2016 م حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية باختلاف متغيرات (المحافظة، ومكان السكن، والجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، ونوع الوظيفة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري؟**

من أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم تقسيمه على النحو التالي:

**أولاً متغير المحافظة**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة؟**

للإجابة عن هذا السؤال، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول (13، و14، 15) تبين النتائج:

**جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير المحافظة**

| المجال | المحافظة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | طولكرم | 39 | 3.73 | 0.68 |
| | جنين | 49 | 3.53 | 0.77 |
| | الخليل | 76 | 3.73 | 0.78 |
| | نابلس | 73 | 3.59 | 0.67 |
| | أريحا والأغوار | 11 | 3.40 | 0.46 |
| | طوباس | 43 | 3.86 | 0.83 |
| | قلقيلية | 45 | 4.20 | 0.49 |
| | بيت لحم | 46 | 3.08 | 0.81 |
| | رام الله | 17 | 3.48 | 0.55 |
| | القدس | 3 | 3.80 | 0.26 |
| | سلفيت | 28 | 3.81 | 0.67 |
| | المجموع | 430 | 3.66 | 0.76 |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | طولكرم | 39 | 3.91 | 0.65 |
| | جنين | 49 | 3.80 | 0.58 |
| | الخليل | 76 | 3.83 | 0.75 |
| | نابلس | 73 | 4.16 | 0.60 |
| | أريحا والأغوار | 11 | 3.75 | 0.51 |
| | طوباس | 43 | 4.11 | 0.69 |
| | قلقيلية | 45 | 4.30 | 0.37 |
| | بيت لحم | 46 | 3.46 | 0.69 |
| | رام الله | 17 | 3.50 | 0.53 |
| | القدس | 3 | 4.18 | 0.48 |
| | سلفيت | 28 | 4.05 | 0.73 |
| | المجموع | 430 | 3.93 | 0.68 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | طولكرم | 39 | 4.04 | 0.61 |
| | جنين | 49 | 3.76 | 0.66 |
| | الخليل | 76 | 3.97 | 0.64 |
| | نابلس | 73 | 3.86 | 0.61 |
| | أريحا والأغوار | 11 | 3.60 | 0.57 |
| | طوباس | 43 | 4.15 | 0.66 |
| | قلقيلية | 45 | 4.03 | 0.43 |
| | بيت لحم | 46 | 3.63 | 0.67 |
| | رام الله | 17 | 3.80 | 0.48 |
| | القدس | 3 | 4.40 | 0.26 |
| | سلفيت | 28 | 4.08 | 0.82 |
| | المجموع | 430 | 3.91 | 0.64 |

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (المحافظة) لمجالات الدراسة الثلاث، ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المحافظة والموضحة في الجدول (14).

**جدول (14): اختبار ANOVA احسب متغير المحافظة**

| | **مصدر التباين** | **مجموع المربعات** | **درجة الحرية** | **متوسط المربعات** | **قيمة (ف)** | **مستوى الدلالة** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | بين المجموعات | 34.404 | 10 | 3.440 | 6.710 | *0.000 |
| | داخل المجموعات | 214.834 | 419 | 0.513 | | |
| | المجموع | 249.239 | 429 | | | |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | بين المجموعات | 27.032 | 10 | 2.703 | 6.549 | *0.000 |
| | داخل المجموعات | 172.936 | 419 | 0.413 | | |
| | المجموع | 199.967 | 429 | | | |
| تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | بين المجموعات | 11.801 | 10 | 1.180 | 2.947 | *0.001 |
| | داخل المجموعات | 167.775 | 419 | 0.400 | | |
| | المجموع | 179.576 | 429 | | | |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA**

يتبين من الجدول (14) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha$ = 0.05) في المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة في مجالات الدراسة الثلاث (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني، تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية، و مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني)، حيث كانت مستوى الدلالة أقل من (0.05) في المجالات الثلاث وبهذا نرفض الفرضية الصفرية.

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير المحافظة في مجالات الدراسة الثلاث، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (15) يبين ذلك

**جدول (15): نتائج اختبار (LSD) للفروق حسب لمتغير المحافظة**

| | المستوى | جنين | نابلس | بيت لحم | طولكرم | الخليل | أريحا والأغوار | طوباس | رام الله | سلفيت | القدس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني) | قلقيلية | *0.67605 | *0.60804 | *1.12623 | *0.47590 | *0.46719 | *0.79758 | *0.33922 | *0.71843 | *0.39238 | *0.32854 |
| | بيت لحم | *-0.45018 | -0.51820 | | *-0.65033 | *-0.65904 | | *-0.78701 | *-0.40780 | *-0.73385 | *-0.62473 |
| المجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) | المستوى | جنين | نابلس | بيت لحم | طولكرم | الخليل | أريحا والأغوار | طوباس | رام الله | سلفيت | القدس |
| | قلقيلية | *0.50204 | | *0.84071 | *0.39767 | *0.47297 | *0.55702 | | 0.80107 | | |
| | بيت لحم | -0.33867 | *-0.69227 | | *-0.44304 | *-0.36774 | | *-0.64579 | | -0.58682 | |
| المجال الثالث (تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطيني) | المستوى | قلقيلية | نابلس | بيت لحم | طولكرم | الخليل | أريحا والأغوار | طوباس | رام الله | سلفيت | القدس |
| | جنين | *-0.27655 | | | *-0.27980 | | | *-0.39459 | | *-0.32092 | *-0.24789 |
| | طوباس | *0.28595 | | 0.52321 | | | *0.55581 | | | | |

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA

يتضح من الجدول رقم (15) ما يلي:

1. وجود فروق في المجال الأول (**مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني**) بين مستوى محافظة (قلقيلية) ومستويات محافظة (جنين، ونابلس، وطولكرم، والخليل، و أريحا والأغوار، وطوباس، ورام الله) ولصالح مستوى محافظة (**قلقيلية**).

ووجود فروق بين مستوى محافظة (بيت لحم) ومستويات محافظات (جنين، ونابلس، وطولكرم، والخليل، وطوباس، ورام الله، وسلفيت) ولصالح مستويات محافظات (جنين، ونابلس، وطولكرم، والخليل، وطوباس، ورام الله، وسلفيت)

2. وجود فروق في المجال الثاني (**النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني**) بين مستوى محافظة (قلقيلية) ومستويات محافظات (جنين، وطولكرم، والخليل، و أريحا والأغوار، وورام الله) ولصالح مستوى محافظة (**قلقيلية**).

ووجود فروق بين مستوى محافظة (بيت لحم) ومستويات محافظات (جنين، ونابلس، وطولكرم، والخليل، و طوباس، وسلفيت) ولصالح مستوى محافظات (جنين، ونابلس، وطولكرم، والخليل، و طوباس، وسلفيت)

3. وجود فروق في المجال الثالث(**تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية**) بين مستوى محافظة (جنين) ومستويات محافظات (قلقيلية، وطولكرم، وطوباس، وسلفيت) ولصالح مستوى محافظات (قلقيلية، وطولكرم، وطوباس، وسلفيت).

ووجود فروق بين مستوى محافظات (طوباس) ومستوى محافظات (نابلس، وبيت لحم، وأريحا والأغوار) ولصالح مستوى محافظة (طوباس)

ويعزو الباحث وجود فروق لصالح محافظات (قلقيلية) ومحافظات محافظات (جنين، ونابلس، وطولكرم، والخليل، وطوباس، ورام الله، وسلفيت) ومحافظة (طوباس) إلى ما يلي:

1. كون هذه المحافظات تتعرض لكوارث طبيعية بسبب طبيعتها الجغرافية.

2. كون هذه المحافظات تتعرض بها مناطق ريفية بحاجة غلى عمل اجتماعي وزراعي وبالتالي بحاجة إلى أعمال اجتماعية

وكذلك إلى تباين احتياجات المناطق المختلفة كما أن المساحة التي تعمل من خلال المؤسسة العسكرية تختلف من منطقة إلى أخرى من ناحية سهولة العمل فيها والتواصل المباشر مع الناس والتي تخضع في الغالب إلى الظروف الأمنية المعقدة التي تعيشها الضفة الغربية.

**ثانياً: متغير مكان السكن**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن؟**

للإجابة عن هذا السؤال فقد استخدم اختبار (ANOVA)، والجداول (16، 17، 18) تبين النتائج:

**جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن**

| المجال | مكان السكن | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | مدينة | 189 | 3.81 | 0.73 |
| | قرية | 190 | 3.56 | 0.77 |
| | مخيم | 51 | 3.51 | 0.73 |
| | المجموع | 430 | 3.66 | 0.76 |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | مدينة | 189 | 4.00 | 0.66 |
| | قرية | 190 | 3.82 | 0.69 |
| | مخيم | 51 | 4.09 | 0.62 |
| | المجموع | 430 | 3.93 | 0.68 |
| تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | مدينة | 189 | 3.95 | 0.64 |
| | قرية | 190 | 3.88 | 0.66 |
| | مخيم | 51 | 3.93 | 0.59 |
| | المجموع | 430 | 3.91 | 0.64 |

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (مكان السكن) لمجالات الدراسة الثلاث، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير مكان السكن والموضحة في الجدول (17).

**جدول (17): نتائج اختبار ANOVA لمتغير مكان السكن**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 7.262 | 2 | 3.631 | 6.407 | *0.002 |
| | داخل المجموعات | 241.977 | 427 | 0.567 | | |
| | المجموع | 249.239 | 429 | | | |
| **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 4.652 | 2 | 2.326 | 5.085 | *0.007 |
| | داخل المجموعات | 195.316 | 427 | 0.457 | | |
| | المجموع | 199.967 | 429 | | | |
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | بين المجموعات | 0.442 | 2 | 0.221 | 0.527 | *0.591 |
| | داخل المجموعات | 179.133 | 427 | 0.420 | | |
| | المجموع | 179.576 | 429 | | | |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)ANOVA**

يتبين من الجدول (17) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن في مجالات الدراسة الأول والثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني، تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث كانت مستوى الدلالة أقل من (0.05) في المجالات الثلاث، في المقابل لا يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في المجال الثالث (تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث كانت مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير مكان السكن في مجالات الدراسة الأول والثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني، تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (18) يبين ذلك

**جدول (18): نتائج اختبار (LSD) للفروق في في واقع المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن في مجالات الدراسة الأول والثاني (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني، والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني)**

| المجال | مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | المستوى | قرية | مخيم |
|---|---|---|---|---|
| | | مدينة | *0.24955 | *0.29913 |
| | **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | **المستوى** | **مدينة** | **مخيم** |
| | | **قرية** | *-0.18280 | *-0.27294 |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) LSD**

يتضح من الجدول رقم (18) ما يلي:

وجود فروق في المجال الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني) بين مستوى سكن (مدينة) ومستوى سكن (قرية، ومخيم) ولصالح ومستوى سكن (مدينة).

وجود فروق في المجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) بين مستوى سكن (قرية) ومستويات سكن (مدينة، ومخيم) ولصالح ومستوى سكن (قرية).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ما يلي:

1. معرفة عينة الدراسة بجهاز الأمن الوطني في المدينة أكبر منه في القرية والمخيم.

2. معرفة النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني لسكان القرى أكثر منه في المدينة والمخيم وهذا يعود غلى أن نشاطات الجهاز المجتمعية أعلى منها في القرى.

وكذلك يعزو الباحث تلك النتيجة إلى وجود بعض العقبات التي تواجه حرية عمل قوات الأمن الوطني في بعض المناطق المصنفة B أو C، حيث تعرقل إسرائيل نشاطات الجهاز في تلك المناطق وبالتحديد النشاطات المجتمعية. مما ينعكس بعض الشيء على الصورة النمطية للجهاز في تلك المناطق.

**ثالثاً: متغير الجنس**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير.**

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

**جدول (19): نتائج اختبار (ت) لمتغير الجنس**

| المجال | الجنس | العدد | المتوسط | الانحراف | قيمة (ت) | مستوى الدلالة* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني** | ذكر | 269 | 3.69 | 0.74 | 0.931 | 0.353 |
| | أنثى | 161 | 3.62 | 0.79 | | |
| **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | ذكر | 269 | 3.90 | 0.68 | -1.001 | 0.317 |
| | أنثى | 161 | 3.97 | 0.67 | | |
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | ذكر | 269 | 3.94 | 0.66 | 1.116 | 0.428 |
| | أنثى | 161 | 3.87 | 0.62 | | |

***(دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)**

يتبين من الجدول (19) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α = 0.05) في واقع المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية في مجالات الدراسة الثلاث (مستوى المعرفة بجهاز

الأمن الوطني،والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في المجالات الثلاث وبهذا لا نرفض الفرضية الصفرية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة على وجود نظرة متقاربة بين الذكور والإناث نحو مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني، و النشاطات المجتمعية التي يتبناها هذا الجهاز، و تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك إلى أن المستفيدين من الجنسين يدركون طبيعة المسؤولية المجتمعية التي يقوم بها الجهاز، فلا يخفى عليهم تلك النشاطات وقد لامسوها على أرض الواقع من خلال الاستفادة من المشاريع التي تقوم بها القوات

**رابعاً: متغير المؤهل العلمي**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟**

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول (20، 21، 22) تبين النتائج:

**جدول (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

| المجال | المؤهل العلمي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني** | ثانوية عامة فأقل | 155 | 3.75 | 0.76 |
| | دبلوم | 88 | 3.63 | 0.77 |
| | بكالوريوس | 161 | 3.62 | 0.75 |
| | ماجستير فأعلى | 26 | 3.55 | 0.72 |
| | المجموع | 430 | 3.66 | 0.76 |
| **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | ثانوية عامة فأقل | 155 | 4.11 | 0.62 |
| | دبلوم | 88 | 3.81 | 0.68 |
| | بكالوريوس | 161 | 3.86 | 0.68 |
| | ماجستير فأعلى | 26 | 3.66 | 0.74 |
| | المجموع | 430 | 3.93 | 0.68 |
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | ثانوية عامة فأقل | 155 | 4.05 | 0.60 |
| | دبلوم | 88 | 3.79 | 0.64 |
| | بكالوريوس | 161 | 3.89 | 0.66 |
| | ماجستير فأعلى | 26 | 3.65 | 0.66 |
| | المجموع | 430 | 3.91 | 0.64 |

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (المؤهل العلمي) لمجالات الدراسة الثلاث، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي والموضحة في الجدول (21).

**جدول (21): اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 1.812 | 3 | 0.604 | 1.040 | 0..375 |
| | داخل المجموعات | 247.426 | 426 | 0.581 | | |
| | المجموع | 249.239 | 429 | | | |
| **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 9.109 | 3 | 3.036 | 6.777 | *0.000 |
| | داخل المجموعات | 190.858 | 426 | 0.448 | | |
| | المجموع | 199.967 | 429 | | | |
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | بين المجموعات | 6.215 | 3 | 2.072 | 5.091 | *0.002 |
| | داخل المجموعات | 173.361 | 426 | 0.407 | | |
| | المجموع | 179.576 | 429 | | | |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA**

يتبين من الجدول (21) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α = 0.05) في المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجالات الدراسة الثاني والثالث (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث كانت مستوى الدلالة أقل من (0.05) في هذه المجالات، في المقابل لا يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في المجال الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني) حيث كانت مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير المؤهل العلمي في مجالات الدراسة الثاني والثالث (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (22) يبين ذلك

**جدول (22): نتائج اختبار (LSD) للفروق حسب متغير المؤهل العلمي في مجالات الدراسة الثاني والثالث (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية)**

| المجال | النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | المستوى | دبلوم | بكالوريوس | ماجستير فأعلى |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ثانوية عامة فأقل | 0.30133* | 0.25456* | 0.45064* |
| | تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | المستوى | دبلوم | بكالوريوس | ماجستير فأعلى |
| | | ثانوية عامة فأقل | 0.26196* | 0.15990* | 0.40357* |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05)ANOVA**

يتضح من الجدول رقم (22) ما يلي:

وجود فروق في المجال الثاني (**النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني**) بين مستوى مؤهل (ثانوية عامة فأقل) ومستويات مؤهل (دبلوم، و بكالوريوس، وماجستير) ولصالح ومستوى مؤهل (ثانوية عامة فأقل).

وجود فروق في المجال الثالث (تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) بين مستوى مؤهل (ثانوية عامة فأقل) ومستويات مؤهل (دبلوم، وبكالوريوس، وماجستير) ولصالح ومستوى مؤهل (ثانوية عامة فأقل).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ما يلي:

1. أصحاب المؤهلات المتدنية يرون كبر الخدمات التي يقدمها الجهاز في حين أن البقية يطمحون إلى خدمات أكبر.
2. فئة هذه المؤهلات هم ممن يتلقون خدمات الجهاز بصورة كبيرة وبالتالي ينعكس ذلك على استجاباتهم الكبيرة.

**خامساً: متغير العمر**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير العمر؟**

ومن أجل عن هذا السؤال، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول (23، 24) تبين النتائج:

**جدول (23): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير العمر**

| المجال | العمر | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | 20 عام فأقل | 50 | 3.63 | 0.76 |
| | 21-31 عام | 204 | 3.72 | 0.78 |
| | 32-42 عام | 115 | 3.61 | 0.74 |
| | أكثر من 42 عام | 61 | 3.61 | 0.71 |
| | المجموع | 430 | 3.66 | 0.76 |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | 20 عام فأقل | 50 | 3.82 | 0.64 |
| | 21-31 عام | 204 | 3.94 | 0.64 |
| | 32-42 عام | 115 | 3.88 | 0.76 |
| | أكثر من 42 عام | 61 | 4.08 | 0.66 |
| | المجموع | 430 | 3.93 | 0.68 |
| تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | 20 عام فأقل | 50 | 3.90 | 0.54 |
| | 21-31 عام | 204 | 3.92 | 0.65 |
| | 32-42 عام | 115 | 3.86 | 0.67 |
| | أكثر من 42 عام | 61 | 4.00 | 0.63 |
| | المجموع | 430 | 3.91 | 0.64 |

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (العمر) لمجالات الدراسة الثلاث، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير العمر والموضحة في الجدول (24).

**جدول (24): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير العمر**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 1.293 | 3 | 0.431 | 0.740 | 0.528 |
| | داخل المجموعات | 247.946 | 426 | .5820 | | |
| | المجموع | 249.239 | 429 | | | |
| **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 2.167 | 3 | 0.722 | 1.556 | 0.199 |
| | داخل المجموعات | 197.800 | 426 | 0.464 | | |
| | المجموع | 199.967 | 429 | | | |
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | بين المجموعات | 0.875 | 3 | 0.292 | 0.695 | 0.555 |
| | داخل المجموعات | 178.701 | 426 | 0.419 | | |
| | المجموع | 179.576 | 429 | | | |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA**

يتبين من الجدول (24) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير العمر في مجالات الدراسة الثلاث (**مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني**، و النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث كانت مستوى الدلالة أقل من (0.05) في هذه المجالات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة وجود درجة إدراك بين عينة الدراسة نحو المعرفة بجهاز الأمن الوطني والنشاطات التي يقوم بها والصورة الإيجابية التي يرسمها عن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تتأثر بالفئة العمرية، ويشير ذلك على درجة نضج موجودة لدى عينة الدراسة من المبحوثين نحو هذا الموضوع.

**سادساً: متغير نوع الوظيفة**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير نوع الوظيفة؟**

ومن أجل عن هذا السؤال، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول (25، 26) تبين النتائج:

**جدول (25): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير نوع الوظيفة**

| المجال | نوع الوظيفة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | حكومي | 152 | 3.69 | 0.75 |
| | قطاع خاص | 97 | 3.68 | 0.78 |
| | شبه حكومي | 15 | 3.55 | 1.04 |
| | غير ذلك | 166 | 3.64 | 0.73 |
| | المجموع | 430 | 3.66 | 0.76 |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | حكومي | 152 | 3.86 | 0.71 |
| | قطاع خاص | 97 | 4.03 | 0.71 |
| | شبه حكومي | 15 | 4.077 | 0.88 |
| | غير ذلك | 166 | 3.92 | 0.60 |
| | المجموع | 430 | 3.93 | 0.68 |
| تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | حكومي | 152 | 3.85 | 0.71 |
| | قطاع خاص | 97 | 4.04 | 0.58 |
| | شبه حكومي | 15 | 3.88 | 0.83 |
| | غير ذلك | 166 | 3.90 | 0.58 |
| | المجموع | 430 | 3.91 | 0.64 |

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (نوع الوظيفة) لمجالات الدراسة الثلاث، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير نوع الوظيفة والموضحة في الجدول (26).

**جدول (26): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير نوع الوظيفة**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 0.374 | 3 | 0.125 | 0.213 | 0.887 |
| | داخل المجموعات | 248.865 | 426 | 0.584 | | |
| | المجموع | 249.239 | 429 | | | |
| **النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | بين المجموعات | 2.162 | 3 | 0.721 | 1.552 | 0.200 |
| | داخل المجموعات | 197.805 | 426 | 0.464 | | |
| | المجموع | 199.967 | 429 | | | |
| **تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | بين المجموعات | 2.068 | 3 | 0.689 | 1.655 | 0.176 |
| | داخل المجموعات | 177.508 | 426 | 0.417 | | |
| | المجموع | 179.576 | 429 | | | |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA**

يتبين من الجدول (26) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير نوع الوظيفة في مجالات الدراسة الثلاث **(مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني،** و النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث كانت مستوى الدلالة أقل من (0.05) في هذه المجالات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم وجود تأثير لمتغير نوع الوظيفة على نظرة عينة الدراسة من المبحوثين نحو المعرفة بجهاز الأمن الوطني والنشاطات التي يقوم بها والصورة الإيجابية التي يرسمها عن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تتأثر بنوع وظيفة عينة الدراسة.

**سابعاً: متغير متوسط دخل الأسرة الشهري**

**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة الشهري.**

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول (27، 28، 29) تبين النتائج:

**جدول (27): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير متوسط دخل الأسرة الشهري**

| المجال | دخل الأسرة الشهري | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | 2000 شيكل فأقل | 192 | 3.72 | 0.80 |
| | 2001- 4000 شيكل | 169 | 3.64 | 0.74 |
| | أكثر من 4000 شيقل | 69 | 3.58 | 0.67 |
| | المجموع | 430 | 3.66 | 0.76 |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | 2000 شيكل فأقل | 192 | 4.02 | 0.65 |
| | 2001- 4000 شيكل | 169 | 3.90 | 0.71 |
| | أكثر من 4000 شيكل | 69 | 3.747 | 0.64 |
| | المجموع | 430 | 3.93 | 0.68 |
| تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | 2000 شيكل فأقل | 192 | 3.94 | 0.61 |
| | 2001- 4000 شيكل | 169 | 3.95 | 0.68 |
| | أكثر من 4000 شيكل | 69 | 3.75 | 0.63 |
| | **المجموع** | **430** | **3.91** | **0.64** |

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (دخل الأسرة الشهري) لمجالات الدراسة الثلاث، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير مستوى دخل الأسرة الشهري والموضحة في الجدول (28).

**جدول (28): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير متوسط دخل الأسرة الشهري**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني | بين المجموعات | 1.066 | 2 | 0.533 | 0.917 | 0.401 |
| | داخل المجموعات | 248.173 | 427 | 0.581 | | |
| | المجموع | 249.239 | 429 | | | |
| النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | بين المجموعات | 4.024 | 2 | 2.012 | 4.384 | 0.013* |
| | داخل المجموعات | 195.944 | 427 | 0.459 | | |
| | المجموع | 199.967 | 429 | | | |
| تعزيز الصورة الإيجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية | بين المجموعات | 2.113 | 2 | 1.056 | 2.542 | 0.080 |
| | داخل المجموعات | 177.463 | 427 | 0.416 | | |
| | المجموع | 179.576 | 429 | | | |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ANOVA**

يتبين من الجدول (28) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة الشهري في المجالات الأول والثالث (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث كانت مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في هذه المجالات. في المقابل يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في المجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) حيث بلغت مستوى الدلالة أقل من (0.05).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير دخل الأسرة الشهري في مجالات الدراسة الثـــاني والثالث (والنشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني،وتعزيز الصورة الايجابية عـــن الســـلطة الوطنية الفلسطينية)، فقد تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (29) يبين ذلك

**جدول (29): نتائج اختبار (LSD) للفروق في حسب متغير متوسط الدخل الشهري للأسرة**

| المجال | النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني | المستوى | أكثر من 4000 شيكل |
|---|---|---|---|
| | | 2000 شيكل فأقل | 0.27448* |

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) LSD**

يتضح من الجدول رقم (29) ما يلي:

وجود فروق في المجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) بين مســـتوى دخـــل (2000 شيكل فأقل) ومستوى دخل (أكثر من 4000 شيكل) ولصالح مســـتوى دخـــل (2000 شيكل فأقل).

ويعزو الباحث هذه النتيجة غلى أن متلقي خدمات جهاز الأمن الوطني في العادة هم من ذو الدخل المتدني وبالتالي فإن نظرتهم للنشاطات المجتمعية التي يتبناها أفراد الجهـــاز تكـــون عالية.

### 2.5 النتائج العامة للدراسة

**أولاً:** إن ما قامت به السلطة الفلسطينية على مدار السنوات السابقة ممثله بقوات الأمن الـــوطني في نطاق مسؤوليتها المجتمعية أثّر بشكل إيجابي على نظرة المجتمع تجاه الدور التنموي لقوات الأمن الوطني.

**ثانيـــاً:** قوات الأمن الوطني تبذل قصارى جهدها في استمرار عملية تطوير أدائها علـــى كافـــة المستويات بما يتناسب التطورات والمتغيرات الحاصلة في الأراضي الفلسطينية.

**ثالثاً:** يعتبر أمن وسلامة الأفراد في المجتمع الفلسطيني هي الهم الأول لقوى الأمن الفلسطيني لذلك فإن قوات الأمن الوطني تقوم بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لهذا الأمر من جانب ومن جانب آخر تهيئة الظروف للاستمرار بتطبيق الإستراتيجية الأمنية المعززة لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة (الشاملة) في فلسطين .

**رابعاً:** ينطلق ضباط وإفراد وعناصر جهاز الأمن الوطني في خدمة أبناء شعبهم من منطلقين رئيسيين، الأول يتعلق بالتزام الأفراد باللوائح وأنظمة الجهاز نفسه القائمة على تعزيز مفاهيم الأمن داخل المجتمع، أما المنطلق الثاني ينطلق من أبناء الجهاز أنفسهم ومستوى أدائهم في خدمة أبناء شعبهم سواء بالجانب العملي أو الجانب الفني اللوجستي في أداء هذا العمل .

**خامساً:** تعتبر المسؤولية المجتمعية أحد أهم أولويات أجهزة الأمن الوطني في أغلب دول العالم المتحضر وتضطلع بأدوار ريادية في تقديم الخدمة للمواطنين، وعلى هذا الأساس فإن الأمن الوطني الفلسطيني يُعتبر من احد هذه الأجهزة التي تضطلع بأدوارها في تقديم خدماتها للمجتمع الفلسطيني.

### 3.5 التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرج الباحث بعدة توصيات، منها:

7. تعميق المجتمع المدني بجمعياته ومؤسساته وروابطه بالمؤسسة الأمنية لتوطيد عقد تكاملي من المسؤولية المشتركة اتجاه المجتمع تدفع لتطوير وتنمية سلوك وأدوات الأمن.
8. تكثيف الجهود المبذولة من قبل القوات في المجال المجتمعي لتشمل مناطق نائية وبالتحديد المناطق القروية الصغيرة ومناطقC .
9. ضرورة أن تحذو الأجهزة الأخرى حذو قوات الأمن الوطني بالاهتمام بالجانب الاجتماعي في برامجها وخططها.

10. أشار الباحث من ضمن النتائج إلى دور الأفراد في جانب تقديم الخدمة المجتمعية وحلل هذا الجانب إلى منطلقين ، ولذلك يوصي الباحث أن يتم صقل شخصيات أفراد الأمن الوطني ضمن بوتقة المجتمع الفلسطيني نفسه من خلال الدورات الإرشادية والتوعية التي تعالج جوانب النقص وبنفس الوقت تعزيز الدور الريادي لهؤلاء الأفراد في آلية تقديم خدماتهم لأفراد المجتمع.

11. تعاون قوات الأمن الوطني مع أجهزة الأمن في الدول المتقدمة من أجل استلهام تجاربهم ومحاولة الاستفادة منها في تطبيق ما يصلح منها في المجتمع الفلسطيني، خصوصا في ما يتعلق بآليات تقديم المساعدات أو في حال وجود أزمات وكوارث طبيعية.

12. تعزيز الحضور الجندري في داخل الجهاز من خلال ليس فقط استيعاب الإناث بل من خلال إشراك العنصر النسوي في المسؤولية المجتمعية من جانب، وتعزيز حضور الجهاز لدى النساء الفلسطينيات بشكل عام.

13. ضرورة تعزيز حضور جهاز الأمن الوطني في المجتمع الفلسطيني وهذا التعزيز لا يتم فقط من منطلق المسؤولية الاجتماعية ولكن أيضا من منطلق المفهوم الحضاري للأمن، وأن الإنسان هو محور العملية الأمنية من كافة جوانبها.

14. تعميق الحوار مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بما يساهم في إيجاد آلية مشتركة لتقديم كافة الخدمات للإنسان الفلسطيني بغض النظر عن مكان تواجده.

# قائمة المصادر والمراجع

## المراجع العربية

**القرآن الكريم**


أبو إصبع، صالح، **تحديات الإعلام العربي، دراسات الإعلام، المصداقية، الحدية، والهيمنة الثقافية**، عمان، دار الشروق والتوزيع، 1999.

أحمد، أحمد محمود، **تسويق الخدمات المصرفية، مدخل نظري وتطبيقي**، عمان، دار البركة، 2001.

الإرحيم، سفيان، **مشروع المواصفة القياسية للمسؤولية المجتمعية ISO 26000**، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010.

البشري، محمد الأمين: **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.

جرادات، ناصر، وأبو الحمام، عزام، **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

جعفر، فاطمة عبد الرسول، **الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي**، دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى، جامعة البحرين، البحرين، بدون تاريخ.

جواد، شوقي ناجي، **ادارة الستراتيج**، عمان، دار الحامد، 2000.

الحسن، احسان محمد: **علم الاجتماع العسكري**.ط 1. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية، 1988.

راغب، أحمد، **دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية**، ورقة بحثية مقدّمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعي، 2001.

ربايعه، غازي اسماعيل: **الراي العام والعلاقات العامه**. عمان، دار الشرق، 1962.

سليمان، ميخائيل، **صورة العرب في عقول الأمريكيين**، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1978.

الشقحاء، فهد بن محمد: **الأمن الوطني: تصور شامل**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

صالح، سليمان، **أخلاقيات الإعلام**، مكتبة الفلاح، الكويت، 2005.

**صحيح البخاري**

**صحيح مسلم**

الصيرفي، محمد، **المسؤولية الاجتماعية للادارة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.

العجمي، ظافر محمد: **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

عمران، محمد. **منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل**، 2008

عواد، يوسف ذياب واخرون: **المسؤولية المجتمعيه**. جامعة القدس المفتوحه، 2014.

عواد، يوسف ذياب، **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**، رام الله، جامعة القدس المفتوحة، 2010.

كامل، محمد فاروق عبد الحميد: **المدخل لدراسة العلوم الأمنية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (د.ت).

الكيلاني، ابراهيم وآخرون: **القاموس الأمني**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998.

محمد، محمد جاسم: **الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي: رؤية عربية**، العراق، مركز دراسات الخليج العربي، 1983.

المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، **الادارة-الاصول العلمية والتوجهات المستقبلية**، المنصورة، المكتبة العصرية، 2006.

الموسوي، موسى جواد؛ عبد الرزاق، انتصار إبراهيم؛ الساموك، صفد حسام، **الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، جامعة بغداد، سلسلة مكتب الإعلام والمجتمع، الكتاب الأول، الناشر: جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011م.

نصر، مارلين، **صورة العرب والإسلام في المناهج الدراسية الفرنسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م.

هلال، ناجي محمد، **واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة دراسة اجتماعية**، اصدارات مركز بحوث الشرطة، الشارقة. 2007.

**الرسائل الجامعية**

جبارة، صفاء صنكور، **صورة بريطانيا في الصحافة العراقية 1945- 1958 م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب قسم الإعلام، 2001م، ص 142.

سليمان، بسام أحمد، **دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013.

شيب، فداء محمود مصطفى، **انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013

عودة، ياسر: **المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعه الإسلامية غزة 2014.

قدومي، منال عبد المعطي صالح. **دور المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. 2008.

القرني، حنيف جاري: **الأمن والتنمية: الآثار المتبادلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1989.

المؤمني، عطاف ذياب، **الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

**المجلات والتقارير**

الحربي، عبد الكريم، **الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية، مدى فاعلية المجتمع مع المؤسسات الأمنية للوقاية من الجريمة**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 2004.

رحال، عمر، **المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية**، ورقة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، 2011.

سفر، محمود، **المؤسسات الأمنية والمجتمعية رؤية مستقبلية**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 2004.

سميسم، حميدة مهدي، ***بنية الصورة وسياسة الاتصال (دراسة في اشكالية البنية الاتصالية للاستهلاك والثقافة العربية)***، **المجلة الفصلية العلمية المحكمة**، كلية الاعلام، جامعة بغداد، عدد مزدوج العدد 6-7، حزيران /2009.

الصفتي، نوال عبد العزيز، **صورة العرب في المجلات الأسبوعية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر**، بحث منشور في كتاب الإعلام وصورة العرب والمسلمين، وقائع المؤتمر السنوي الثامن لكلية الإعلام،جامعة القاهرة، الجزء الأول، القاهرة، 2002م.

**قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية** رقم 8 لعام 2005، مادة رقم 7، المنشور في الوقائع العدد 56.

**كتاب الانجاز السنوي**، دائرة التخطيط في الأمن الوطني الفلسطيني، وثائق غير منشورة، 2015.

**كتاب الانجاز السنوي**، دائرة العلاقات العامة والاعلام في الأمن الوطني الفلسطيني، وثائق غير منشورة، 2015.

الكحكي، عزة مصطفى، **دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا في أذهان الشباب الجامعي المصري، الإعلام وصورة العرب والمسلمين**. وقائع المؤتمر السنوي الثامن لكلية الإعلام جامعة القاهرة، الجزء الأول، القاهرة، 2002م.

مخلوف، شادية، **ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني**، ورقة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، 2011.

**المقابلات**

لقاء مع مدير العلاقات العامة والإعلام في الأمن الوطني، 2015/1/1، العدد5، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، التفويض.

مقابلة مع اللواء نضال أبو دخان قائد قوات الأمن الوطني في فلسطين.

**المراجع الالكترونية**

أبو فودة، محمد. الانتماء الوطني.على الرابط التالي:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/05/24/89792.html

اسماعيل، عميرة: دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في تحقيق التنمية ص 80- 83
http://www.arabsi.org/attachments/article/4633/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf

البشر، خالد بن سعود: ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ
http://www.minshawi.com/other/albeshr.htm

تخريج مخيم التعايش المجلس التشريعي الشبابي، قوات الأمن الوطني، 2014/3/23
/http://www.nsf.ps/pnf/ar/1463/img1/art

حسنه، عمر عبيد. التنمية البشرية رؤيا ومضامين
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=1&ChapterId=4&BookId=2098&CatId=201&startno=0

حسين، زكريا: مفهوم الأمن القومي و الاجتماعي. على الرابط التالي:
https://alwatan.wordpress.com/2009/05/10/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-

الرائد، يومية، الأمن مسؤولية الجميع، 2012. على الرابط التالي: 2012/07/24
http://elraaed.com/ara/news/9217-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86...-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9.html

سلطان، عدنان، مفهوم الأمن وتأثيره على العولمة، http://kenanaonline.com/users/DrAdnanSultan/posts/95069

السلم الاهلي والأمن الاجتماعي من منظور الاسلام: http://www.assakina.com/news/news1/16369.html

سليمان، صلاح، المواصفة 26000 ISO المسؤولية المجتمعية. 2009، منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.hrm-group.com/vb/archive/index.php?t-31268.html

غرايبة.، فيصل: تنشئة الأبناء على الشعور بالمسؤولية وتوليها. http://www.alrai.com/article/683322.html

فرحات، يوسف على، جولات في الفكر الاسلامي: 2012 http://palwakf.ps/irshad/ar/index.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjA9j7VpkXdeKu1jfxPKNuunzXkRpKQq7UgJMTDTG

القزويني، محسن باقر: مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه. http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=96

قيادة منطقة جنين وطوباس تختتم مخيم التعايش الخاص بجامعة فلسطين التقنية خضوري، دنيا الوطن، 2015/6/13 http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/06/13/728717.html

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2336

الموقـــــع الالكترونـــــي لقـــــوات الأمـــــن الـــــوطني الفلســـــطيني: 2013/6/30 /http://www.nsf.ps/pnf/ar/52/1

ياسين، مراد، الأمن الوطني ابتدع برنامج " أفقر الفقراء " وساهم في بناء وتشييد وتأثيـث 30 منـــــــــــزلا، الحيـــــــــــاة الجديـــــــــــد، http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=218534&cid=3099

يحياوي، نعيمه؛ عاقله فضيله: التنميـــة المســـتدامة والمســـؤولية الاجتماعيـــه مـــن المنظـــور الاسلامي.على الرابط التالي:www.kantakji.com/media/1593/9001.doc

http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/2012-11-20-11-35-08/186-2012-11-03-08-36-36?start=90

http://www.aman-palestine.org

http://www.arabo.com/links/,221,225,211,216,237,228/,227,228,217,227,199,202/696351.html

http://www.nsf.ps/pnf/ar/76/0/

http://www.pass.ps

http://www.pchrgaza.org/PCHR/a/index_test.html

# الملاحق

# ملحق (1)

## أداة الدراسة بصورتها النهائية

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**جامعة النجاح الوطنية**

**كلية الدراسات العليا**

**برنامج التخطيط والتنمية السياسية**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:**

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:"**المسؤولية المجتمعية التي يتبناها جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وأثرها على الصورة النمطية للسلطة الفلسطينية**" وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من جامعة النجاح الوطنية، لذلك يرجى من حضرتكم الإجابة عن فقرات الاستبانة بأمانه وموضوعية، ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي.

**شاكراً لكم حسن التعاون الباحث**

**بشار ناجح عبد الجواد رواجبة**

**القسم الأول: البيانات الشخصية**

**يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب.**

**1. المحافظة:** .....

**2. مكان السكن:**

( ) مدينة ( ) قرية ( ) مخيم

**3. الجنس:**

( ) ذكر ( ) أنثى

**4. المؤهل العلمي:**

( ) ثانوية عامه فأقل ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير أعلى

**5. العمر:**

( ) 20 عام فأقل ( ) 21-31 سنة ( ) 32-42 سنة

( ) أكثر من 42

**6. نوع الوظيفة:**

( ) حكومي ( ) قطاع خاص ( ) شبه حكومي

( ) غير ذلك.

**7. متوسط دخل الأسرة الشهري:**

( ) ألفان شيقل فأقل ( ) 001- 4000 ( ) أكثر من 4000.

**القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها**

**أرجو قراءة الفقرات التالية، والإجابة عنها بوضع إشارة (X) في المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك.**

| الرقم | الفقرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بدرجة كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جداً |
| | **المجال الأول: مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته** | | | | | |
| .1 | هل انت على علم بمهام جهاز الأمن الوطني. | | | | | |
| .2 | هل سبق وتلقيت خدمات مادية او معنوية من جهاز الأمن الوطني. | | | | | |
| .3 | لديك معرفة وعلم بوجود نظام قانوني وإداري ينظم عمل جهاز الأمن الوطني الفلسطيني. | | | | | |
| .4 | هل سبق وقرأت رؤية ورسالة جهاز الأمن الوطني. | | | | | |
| .5 | اهداف جهاز الأمن الوطني من تنفيذ العمل الاجتماعي واقعية. | | | | | |
| .6 | يساهم جهاز الأمن الوطني في زيادة الوعي الثقافي والسياسي لأفراد المجتمع من خلال مؤتمرات وندوات لتوعية المجتمع. | | | | | |
| .7 | الاحظ ان منتسبي جهاز الأمن الوطني الذي يقدمون الخدمات المجتمعية على قدر المسؤولية. | | | | | |
| .8 | يقوم جهاز الأمن الوطني عبر التنسيق مع المؤسسات التعليمية بتعريف الطلاب بمهامه وواجباته من خلال (معسكرات التعايش). | | | | | |

| الرقم | الفقرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بدرجة كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جداً |
| 9. | يهتم جهاز الأمن الوطني بتوظيف نسبة معينة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الوظائف التي تتناسب وأوضاعهم. | | | | | |
| 10. | يراعي جهاز الأمن الوطني معايير الشفافية في قبول وترشيح الموظفين العاملين في الجهاز. | | | | | |
| | **المجال الثاني:النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني** | | | | | |
| 11. | يساهم جهاز الأمن الوطني في برامج حماية البيئة والتخلص من الملوثات. | | | | | |
| 12. | يحقق جهاز الأمن الوطني تطور كبير في وسائل وأساليب تقديم نشاطاته الأمنية والمجتمعية. | | | | | |
| 13. | يساهم جهاز الأمن الوطني في تقديم الخدمات اثناء حدوث الكوارث الطبيعية (منخفضات جوية، حرائق....) | | | | | |
| 14. | يساعد الأمن الوطني المجتمع المحلي في القطاع الزراعي (استصلاح اراضي، قطف الزيتون، وغرس الاشجار في المناطق المهدد بالمصادرة...) | | | | | |
| 15. | يشارك جهاز الأمن الوطني بالأعمال التطوعية في مجال خدمة المجتمع. | | | | | |
| 16. | يساهم الأمن الوطني في مشاريع تخدم الفقراء واصحاب الدخل المحدود (بناء بيوت، ترميم....) | | | | | |
| 17. | يقدم جهاز الأمن الوطني خدمات وأدوات طبية للمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة. | | | | | |

| الرقم | الفقرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بدرجة كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جداً |
| .18 | يساهم جهاز الأمن الوطني في تقديم خدمات للجمعيات الخيرية. | | | | | |
| .19 | يساعد الأمن الوطني بتوفير دعم مادي ومعنوي لدور رعاية الايتام والمسنين. | | | | | |
| .20 | يساهم الأمن الوطني في برامج رعاية الطفولة. | | | | | |
| .21 | يشارك الأمن الوطني في الفعاليات والمناسبات الوطنية. | | | | | |
| | **المجال الثالث: تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية** | | | | | |
| .22 | دور جهاز الأمن الوطني في الاستقرار الأمني ساهم بتعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .23 | ساهمت النشاطات المجتمعية التي يقوم بها جهاز الأمن الوطني في تعزيز النظرة الايجابية للسلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .24 | يعمل الأمن الوطني من الخروج من الطور التقليدي للعمل الأمني الى المشاركة الأمنية المجتمعية من اجل تعزيز النظرة الايجابية للسلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .25 | يستخدم جهاز الأمن الوطني وسائل الرقابة والمحاسبة مما عزز من ثقة المواطن بالسلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .26 | قيام جهاز الأمن الوطني باحترام حقوق الانسان يساهم بتحسين الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية. | | | | | |

| الرقم | الفقرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بدرجة كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جداً |
| .27 | قيام جهاز الأمن الوطني باحترام الحريات العامة يساهم بتحسين الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .28 | يحرص جهاز الأمن الوطني على تعزيز دور المرأة في المشاركة المجتمعية مما يعزز النظرة الايجابية للسلطة الفلسطينية (النوع الاجتماعي). | | | | | |
| .29 | يستخدم جهاز الأمن الوطني التكنولوجيا المتطورة في انشطتة الأمنية والمجتمعية مما يعزز الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .30 | يهتم الأمن الوطني بدعم التعليم والبحث العلمي مما عزز من تحسين الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية. | | | | | |
| .31 | وعي القيادة في ابتكار اساليب عمل تنسجم مع تحقيق الأمن تساهم في تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية. | | | | | |

# ملحق (2)

## اللجنة العلمية

تعريفها: هي" دائرة من دوائر الأمن الوطني تُعنى بتنظيم وتطـــوير وتقـــديم الأعمـــال والخدمات الفنية والهندسية والإنشائية والصيانة والإشراف على تنفيذ المنشآت والمباني التابعـــة لقوات الأمن الوطني من قبل الطواقم الهندسية والفنية لديها، وتقوم بترميم المبـــاني والمنشـــآت العسكرية وصيانة المعدات وتصنيع الاحتياجات اللازمة في الورش الفنية الخاصة بالقوات".

**مهامها وواجباتها**

بالإضافة إلى المهمات الخاصة بقوات الأمن الوطني فإن هناك مهمات وواجبـــات تـــم ابتكارها في خدمة المجتمع ومن هذه الواجبات:

- تقوم اللجنة العلمية بتحسين ظروف سكن المواطنين المعدومين بترميم بيوتهم.
- من خلال السياسة والمنهج المتبع بتعليمات سيادة قائد القوات لتحسين ظـــروف ومعيشـــة الفئات المهمشة.
- استطلاع أوضاع الأسر والبيوت المعدومة وغير القابلة للحياة الكريمة وتوثيقها بالصـــور وإحصائها بالأعداد في كافة المناطق (في المدينة والريف والمخيمات والتجمعات البدوية).
- عرض تلك الإحصاءات بحالة المواطنين وبيوتهم وظروفهم على أصحاب رؤوس الأموال للتبرع والمساعدة لتلك الفئات.
- تقدم القوات الأيدي العاملة والفنيين والمهنيين من خلال المشاغل والورش فـــي اســـتكمال ومساعدة أصحاب تلك الحالات المحتاجة.
- تقدم تكاليف تقديرية لحجم المواد المطلوبة بأقل الأسعار من السوق وأخرى بنصف القيمـــة وتقوم بتوفيرها لذوي الشأن من الفئات المهشمة في المجتمع.

- تقوم ببناء وتقديم وإضافة جزء من المساكن للأسر الفقيرة.
- تأمين احتياجات الأسر من الأثاث المنزلي والمعدني والخشبي ليتم تجهيزها في مشاغل القوات مثل غرف النوم والأسرة والخزائن وأدوات منزلية وكهربائية من خلال المتبرعين.
- لإسناد هذا البرنامج بتعليمات اللواء تم تأسيس مشاغل متخصصة للألمنيوم والخشب.
- مساعدة بعض الحالات من خلال طواقم فنية متحركة تقوم بأعمال صيانة سريعة مثل تأهيل شبكات الكهربا والماء والصرف الصحي.
- مشروع العربات/ توزع عربة + ميزان ما قيمته 2000 شيكل لمرة واحدة للأسر المحتاجة.
- مشروع دكان / توزيع عدد من الكرفانات على العائلات المستورة لتصبح بقاله يمكن الاستفادة منها.وبناء حظائر من الأغنام والمساعدة بتجهيزها.
- ترميم وتأهيل مساجد، مدارس، مستشفيات، مديريات الوزارات، أندية، جمعيات أهلية، دور رعاية مسنين وأيتام.

**جدول يوضح دور اللجنة العلمية**

| م | انجازات اللجنة العلمية | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أعمال صيانة وترميم بناء المقرات الأمنية في جميع المحافظات | 119 | 57 | 35 | 12 |
| 2 | بناء المنازل وترميم وصيانة المنازل | 57 | 155 | 193 | 149 |
| 3 | بناء وترميم وصيانة دور عبادة (مساجد+ كنائس) | 2 | 4 | 6 | 8 |
| 4 | ترميم وصيانة مدارس حكومية ووكالة غوث | 2 | 5 | 8 | 6 |
| 5 | أعمال حدادة ونجارة (برنامج مساعدات انسانية) | 68 | 187 | 240 | 350 |
| 6 | تفصيل كرفانات ومحارس (برنامج المساعدات للمؤسسات الأمنية والأهلية والمحلية) | 1 | 2 | 6 | 10 |
| 7 | تقديم أثاث منزلي وأجهزة كهربائية وفرشات وحرامات | 5 | 14 | 23 | 37 |
| 8 | كراسي كهربائية لذوي الإحتياجات الخاصة | 1 | 1 | 2 | 8 |
| 9 | بيوت متنقلة للهيئات المحلية والمستشفيات | 0 | 0 | 18 | 21 |
| 10 | التبرع بخيم للتجمعات البدوية | 0 | 0 | 30 | 45 |
| 11 | ترميم وصيانة دور الأيتام والمعاقين والمسنين | 5 | 10 | 14 | 20 |

# ملحق (3)

## العلاقات العامة والإعلام

تعريفها: هي شعبة تعنى بمهمة الاتصال والتواصل مع كافة القطاعات في المؤسسة الأمنية والمجتمع المدني، ومتابعة كافة النشاطات الإعلامية وبناء جسور ثقة بين المجتمع المحلي والأمن الوطني وترويج مبادئ وفلسفة القوات.

**مهامها وواجباتها**

- تقديم تقدير موقف للقائد عن الحالة الإعلامية والمعنوية وصورة القوات والمجتمع.
- تنظيم مكتب الإعلام ومتابعة النشاطات الإعلامية لكافة المناطق والمديريات والشعب الإعلامية.
- متابعة وسائل الإعلام الخارجية وتقديم نشرة إعلامية للقائد.
- استلام وتوزيع الصحف المحلية وترتيب النشاطات الترفيهية لقوات الأمن الوطني.
- بناء علاقات اجتماعية إنسانية مع الحالات الخاصة لمنتسبي الأمن الوطني وتسهيل احتياجاتهم مع المؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة.
- تقديم الدراسات اللازمة لتأسيس المحطة الإذاعية وعمل الأفلام الوثائقية والنشاطات للأمن الوطني.
- إدارة الموقع الالكتروني للأمن الوطني.
- التنسيق مع كافة الأقسام بالقوات حول المؤتمرات والاحتفالات والتوثيق الإعلامي للأعمال المتميزة لمنتسبي القوات.
- التعريف بنشاط الأمن الوطني المجتمعي وتقديم أفضل صورة حول القوات وأدائها.

- توفير قناة اتصال ما بين المجتمع المدنين و الأمن الوطني.
- معرفة الرأي العام وتوجهاته تجاه الأمن الوطني.
- تقديم الخدمات المجتمعية والمشاركات الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- إقامت أيام التعايش والفعاليات ومخيمات الإيواء لشرائح عدة في المجتمع.

**جدول النشاطات التي قامت بإنجازها شعبة العلاقات العامة والإعلام.**

| النشاط | عدد المشاركين 2013 | عدد المشاركين 2014 | عدد المشاركين 2015 |
|---|---|---|---|
| إقامة معسكرات التعايش | 890 مشارك في 12 معسكر تعايش | 1835 مشارك في 22 نشاط ومعسكر تعايش | 2760 مشارك في 31 معسكر تعايش لمدة 3-7 أيام |
| إقامة معسكر التعايش مع الإعلاميين والمهندسين ومؤسسات تربوية | | 70 مهندس و 240 تربوي | 400إعلامي |
| المشاركة في الأعمال التطوعية خاصة موسم الزيتون | 1000 مشارك من قوات الأمن الوطني | 2500 مشارك من قوات الأمن الوطني | 2700 مشارك من قوات الأمن الوطني |
| المشاركة في يوم النظافة الوطني | 0 | 100 مشارك من القوات في كل محافظة | 150 مشارك من القوات في كل محافظة |
| النشاط | عدد المشاركين 2013 | عدد المشاركين 2014 | عدد المشاركين 2015 |
| إقامة معسكرات التعايش | 890 مشارك في 12 معسكر تعايش | 1835 مشارك في 22 نشاط ومعسكر تعايش | 2760 مشارك في 31 معسكر تعايش لمدة 3-7 أيام |
| إقامة معسكر التعايش مع الإعلاميين والمهندسين ومؤسسات تربوية | | 70 مهندس و 240 تربوي | 400إعلامي |
| المشاركة في الأعمال التطوعية خاصة موسم الزيتون | 1000 مشارك من قوات الأمن الوطني | 2500 مشارك من قوات الأمن الوطني | 2700 مشارك من قوات الأمن الوطني |
| المشاركة في يوم النظافة الوطني | 0 | 100 مشارك من القوات في كل محافظة | 150 مشارك من القوات في كل محافظة |

# ملحق (4)

## الفرقة القومية والموسيقات العسكرية

تعريفها: هي وحدة تختص بتطوير وتنظيم الموسيقى العسكرية والفنون الشعبية والوطنية، تُعنى بتغطية كافة المناسبات الرسمية والاحتفالات الوطنية والمراسم واستقبال الوفود العسكرية، بالإضافة لفرقة فنية للعزف والغناء والوطني والتراثي لمشاركة المجتمع المدني في أفراحه وأتراحه.

**مهامها وواجباتها**

- تغطية مراسم جميع أنشطة الأجهزة الأمنية
- المشاركة في استقبال وتوديع الشخصيات الهامة
- المشاركة في الاحتفالات الشعبية والوطنية واحتفالات الدول المختلفة الصديقة والشقيقة في أعيادهم ومناسباتهم
- المشاركة في برامج تدريب العسكري.
- المشاركة في جميع الجنائز العسكرية.
- المشاركة في إحياء المناسبات المختلفة عبر التواصل مع المجتمع المدني في المدارس والجامعات والمؤسسات الأهلية المختلفة وذوي الاحتياجات الخاصة ورياض الأطفال وفي الأعراس الجماعية.
- إقامة الأعراس للأسرى المحررين.
- تدريب المواهب الشبابية الأهلية الفنية في مختلف المجالات عبر تنظيم دورات تخصصية في كافة المواضيع ذات العلاقة.

**جدول النشاطات التي قامت بإنجازها الفرقة القومية**

| الإنجازات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| استقبال الوفود الرسمية | 3 | 6 | 4 | 4 |
| إحياء المناسبات الوطنية | 15 | 20 | 23 | 15 |
| المشاركات المجتمعية في الجامعات والمدارس ودور رعاية الأطفال | 40 | 50 | 89 | 115 |
| استقبال الأسرى المحررين | 2 | 5 | 3 | 3 |
| المشاركة في الجنائز العسكرية | 2 | 1 | 2 | 40 |

# ملحق (5)

## الدائرة الطبية

تعريفها: هي دائرة من دوائر قوات الأمن الوطني وظيفتها الأساسية تقديم المساعدة الطبية من خلال التنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة في تقديم الرعاية الطبية لمنتسبي القوات وعائلاتهم، وتقديم يد العون والمساعدة للفئات الأقل حظا في المجمع المدني.

**مهامها وواجباتها**

- إنجاز التحويلات الطبية إلى المشافي والمراكز الطبية المتخصصة.
- تقديم الأدوية غير المتوافرة في وزارة الصحة أو الخدمات الطبية العسكرية للمرضى وخاصة أدوية السرطان والأمراض المزمنة.
- توفير الأدوات الطبية المساعدة لمحتاجيها، ومخاطبة المشافي لتسريع إجراء العمليات الجراحية التي حددت لها مواعيد بعيدة.
- المساهمة في توفير تكاليف زراعة أطفال الأنابيب بناء على تعليمات سيادة اللواء نضال أبو دخان.
- الإسهام في إيصال مساعدات الدائرة المالية في الأمن الوطني إلى مستحقيها من الحالات الاجتماعية عبر قيام الدائرة الطبية بإجراءات التقصي والبحث الخاصة بهذه الحالات للتأكد من استحقاقها للمساعدة.
- الإشراف على حملات التبرع بالدم بين صفوف منتسبي قوات الأمن الوطني في مختلف محافظات الوطن. كما قامت الدائرة بمساعدة الحالات الإنسانية الخاصة في كافة مناطق المحافظات الشمالية بالمساعدة في عمل التحويلات الطبية المعقدة مثل: زراعة الكبد والكلى، حالات التوحد، وحالات السرطان؛ من خلال التنسيق مع وزارة الصحة ودائرة التحويلات في العلاج في الخارج.

**توزيع الأدوية**

قدمت الدائرة خلال الأعوام الأربعة الماضية ما يقارب 1800 مساعدة متعلقة بوصـــفة دوائية غير متوافرة في وزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية للعديد من المرضى حـــاملي التأمين العسكرية ومن الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تتابعها قيادة القوات.

**جدول التحويلات الطبية للمجتمع المدني**

| العام | عدد الوصفات |
|---|---|
| **2012** | **700** |
| **2013** | **630** |
| **2104** | **350** |
| **2015** | **260** |

حيث وفرت الدائرة الطبية 300 جهازاً طبياً مساعداً و2500 سماعة طبية لمحتاجيها من حاملي التأمين العسكري والمدنيين الفقراء. ومن بين الأجهزة التي قدمتها الدائرة:

- مضخات أنسولين- منظمات للتنفس- كراسي متحركة.
- كراسي كهربائية- كراسي مساندة- أسرة طبية- كراسي حمام.
- فرشات طبية.
- أجهزة مساعدة للأطفال المعاقين.
- سماعات طبية.
- أحذية طبية.
- نظارات طبية.
- أطراف صناعية.

**التبرع بالدم**

قامت الدائرة الطبية وبالتنسيق مع مديرية الخدمات الطبية العسكرية ووزارة الصحة وجمعية الهلال الأحمر بتنظيم حملات تبرع بالدم من منتسبي قوات الأمن الوطني والإشراف عليها ضمن رؤيا الأمن الوطني تجاه أبناء الوطن عامة.

وقد لاقت هذه الحملات التي نفذها منتسبوا قوات الأمن والوطني إشادة واسعة من المؤسسات الشريكة والشرائح المجتمعية كافة وفي المقدم منها المرضى المستفيدون من وحدات الدم، الذين نوهوا بأن هذه الحملات تدل على وحدة أبناء الوطن وحرص قيادة القوات على حياة المواطنين وأمنهم.

**أيام طبية مجانية**

شاركت الدائرة الطبية بالتعاون مع مديرية الخدمات الطبية العسكرية ومؤسسات طبية أخرى في أيام طبية مجانية في كافة المحافظات وعدد من القرى والبلدات النائية مثل قرى قضاء محافظات طوباس والخليل. واشتملت هذه الأيام على إجراء فحوص طبية في تخصصات مختلفة وتوزيع الأدوية على المرضى مجاناً وتحويل الحالات التي تستدعي متابعة العلاج إلى المشافي والمراكز المختصة

# ملحق (6)

## برنامج التواصل المجتمعي "2012"

يأتي هذا البرنامج من ضمن المهام الغير تقليدية التي تركز عليها قوات الأمن الـــوطني في خدمة المجتمع وهو برنامج يقوم على تقريب المسافة بين رجل الأمن والمـــواطن وتســـخير إمكانيات القوات المادية والبشرية لخدمة المواطنين، وتعزيز صمودهم ومن أنوع الخدمات التي تقدمها ضمن هذا البرنامج:

**خدمات الإعمار والبناء**

يعتبر إيجاد مسكن للعائلات الفلسطينية المتضررة من سياسات الاحتلال ركيزة أساسية في برنامج التواصل المجتمعي، وأولى الأولويات لقوات الأمن الوطني في تعزيز صمود الناس على أرضهم، ولم تقتصر هذه الخدمة على المنازل بل امتدت إلى العديد من التداخلات الأخرى.

مثل: بناء منزل كامل وترميم المساكن للعائلات المستورة وبناء و ترميم دور العبادة من مساجد وكنائس وبناء وترميم المدارس، ومؤسسات التعليم وبالإضافة لخدمات البناء والإعمـــار فإن اللجنة العلمية في القوات تقدم عدد من الخدمات للمجتمع أهمها:

تسخير المركبات والمعدات الثقيلة خصوصاً في فصل الشتاء والتبرع بأعمال الحدادة و النجارة لأي عائلة محتاجة أو مؤسسة تقدم خدمات للمواطنين، وتفصيل كرفانـــات ومحـــارس للمؤسسات الوطنية وتقديم الأثاث الخشبي والمعدني والأغطية للأسر المحتاجة.

**•المناطق المستفيدة من هذا البرنامج**

تشمل كافة المحافظات الشمالية في الوطن بلا استثناء مع التركيز على المنـــاطق التـــي تعاني من التهميش بسبب ممارسات الاحتلال، وهي في معظمها في قرى نائية في مناطق جنين و طوباس و نابلس و سلفيت وطولكرم مروراً برام الله و أريحا، وحتى بيت لحم و الخليل بدون استثناء لأي منطقة جغرافية.

**آليات العمل**

يتم أرشفة جميع الطلبات وتصنيفها حسب الأولوية والحاجة بعد تلقى الطلبات سواء بشكل مباشر من المواطنين أو من خلال فروعنا في المناطق، كما ويتم التواصل مع المتبرعين و الشركاء في البرنامج لتوفير المواد الخام المطلوبة يتم المباشرة بالعمل والبناء من خلال توظيف العنصر البشري للقوات، و ورشات النجارة والحدادة التي تم إنشاؤها في إطار برنامج الاكتفاء الذاتي في القوات.

**مساعدة المزارعين و موسم الزيتون**

تنقسم الخدمات المقدمة إلى المزارعين الفلسطينيين إلى قسمين رئيسين:

1. المساعدة في توفير الأشتال و المشاركة في زراعتها
2. المساعدة في موسم قطاف الزيتون حيث ينطلق ما يقارب 2500 جندي من قواتنا لمساعدة الأهالي في قطاف الزيتون بشكل سنوي في جميع المحافظات باستثناء محافظة أريحا لعدم وجود أشجار الزيتون فيها. لهذه الخدمة أهمية بالغة من ناحية:

* التوفير على كاهل المزارع من العنصر البشري

* نقل المحصول بسيارات القوات من الحقول وإلى المعصرة ثم إلى السوق.

**التبرع بالدم**

تنظم القوات بالتعاون مع بنك الدم الوطني حملات تبرع دورية للتبرع بالدم في كافة معسكراتنا في جميع المدن حيث تبدي القوات استعدادها الكامل لتلبية أي طلب طارئ من أي مواطن من خلال استقبال الطلب من خلال مكاتب العلاقات العامة والإعلام في جميع المناطق و إرسال متبرعين من جنودنا في خلال دقائق لتوفير الدم للمواطنين وذلك بشكل مجاني تماماً. كما تحرص القوات على إبقاء مخزون محدد من وحدات الدم الجاهزة للصرف في بنك الدم الوطني تحسباً لأي طارئ.

**رعاية الأيتام وكفالتهم**

تقوم القوات برعاية فئة الأطفال الأيتام من خلال برامج محددة و واضحة ليصبحوا أفراداً منتجين في مجتمعهم و للحفاظ على نسيج صحي و متماسك للمجتمع الفلسطيني الذي يواجه تحديات عظيمة، و يركز البرنامج على تقديم الخدمات و الدعم للأيتام من خلال:

1. الكفالات المباشرة (حوالي 67حالة خلال السنوات الثلاث الماضية)
2. تقديم المساعدات الغذائية والعينية لدور رعاية الأيتام في الوطن.
3. تبني بعض الحالات الخاصة في برامج الدراسة و التحصيل العلمي.

**رعاية المسنين والمعاقين**

يقوم البرنامج على تنفيذ زيارات ميدانية لدور الرعاية الخاصة بهم وتقديم الهدايا و المساعدات وإقامة أيام ترفيهية لهم سواء في أماكن تواجدهم، أو في معسكراتنا يتخللها تقديم الوجبات الساخنة وعمل استعراض عسكري بسيط بالإضافة لفقرات غنائية و ترفيهية تنفذها فرقة الموسيقات العسكرية.

**تفقد أسر الأسرى و الشهداء**

تقوم القوات بتنفيذ زيارات دورية لأسر الأسرى والشهداء و تفقد أحوالهم و تقديم الطرود الغذائية للأسر المحتاجة منهم و حتى الأسر الغير المحتاجة فإنها على تواصل دائم معهم لمواساتهم و شد أزرهم دوماً.

**الحملات التطوعية**

تأكيد على رسالة الشراكة الكاملة بين المواطن والجندي الفلسطيني، وبالتعاون مع فئات الطلاب والعمال تقوم القوات بتنفيذ حملات عمل تطوعي في الميدان في عدة نواحي أهمها:

1. تنظيف وصيانة الشوارع ومراكز المدن.

2. تنظيف و صيانة المقابر والحدائق.

**الأنشطة الدينية**

تقوم القوات بتنفيذ العديد من الأنشطة و البرامج ذات الطابع الـديني خصوصـاً فـي المناسبات الدينية و تتضمن.

1. توزيع المصاحف ووجبات السحور للمعتكفين في المساجد في شهر رمضان و كذلك إقامـة موائد الرحمن والافطارات الجماعية و كذلك توزيع وجبات الإفطار للمسافرين على الطرق.

2. مراسم وداع حجاج بيت الله الحرام بشكل سنوي

3. مساعدة الحجيج في نقل متاعهم في المعابر الفلسطينية

4. تقديم المياه الباردة للحجيج أثناء انتظار إجراءات العبور

5. تهنئة الطوائف المسيحية في الوطن بأعياد الميلاد المجيدة ورأس السـنة الميلاديـة وعيـد الفصح كذلك، في تأكيد على طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يعتبر رمز للتـآخي الإسـلامي المسيحي.

**فرقة الموسيقات العسكرية**

تقوم قواتنا ومن خلال فرقة الموسـيقات العسـكرية بمشـاركة المـواطنين أفـراحهم وخصوصاً الأسرى المحررين. حيث تقوم الفرقة بإحياء الأفراح و المناسبات الوطنيـة وتقـديم فقرات غنائية ودبكة من التراث الفلسطيني الأصيل.

**الجنازات العسكرية**

تقوم فرقة المراسم العسكرية في القوات بتشييع شهداء الوطن ضمن مراسـم عسـكرية رسمية احتراماً منا لهؤلاء الشهداء الذين قدموا أنفسهم رخيصة في سبيل الوطن.

يرى الباحث بأن المسؤولية المجتمعية التي تتبنها قوات الأمن الوطني تؤسس لشـــراكة استراتيجية بينها وبين المواطن في جلب الأمن للمجتمع الفلسطيني من خلال تعزيز الاعتقاد في نفس هذا المواطن أن هذه القوات قد وجدت لهدفٍ واحدٍ فقط ألا وهو خدمة المواطن والمجتمـــع بشكل عام، مما سينعكس في خلق بيئة صديقة للقوات تساهم بشكل فعال في بث روح المسؤولية وخلق إيمان راسخ داخل كل فرد من أفراد المجتمع الفلسطيني بأنه الشريك الأول مع القوات في إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن والأمان في الوطن.

# ملحق (7)

## برنامج دورات التعايش مع القوات

منذ أواسط العام 2012 و تماشياً مع برنامج التواصل المجتمعي و رؤية القيادة في قوات الأمن الوطني فقد تم استحداث برنامج في غاية الأهمية و التميز يهدف لتقريب المسافات بين المواطن المدني و رجل الأمن من خلال استضافة المدنيين في معسكراتها ومقراتها التدريبية لبضعة أيام وقد أطلق على هذا البرنامج اسم – دورات التعايش مع القوات–، وجاءت التسمية «التعايش» لتصف الحالة بدقة، ففي البرنامج يتعايش المواطن المدني مع بعض مشاق الحياة العسكرية بشكل مبسط و سلس يسمح له بالتعرف على جوانب هذه الحياة بدون تعريضه لجهد بدني أكبر من المستطاع، أو تعريضه لأي أخطار حقيقية. إن برنامج دورات التعايش مع أبناء شعبنا يندرج تحت فرع البرامج الأمنية الرائدة.

**أهداف البرنامج**

1. السماح لفئات المجتمع الفلسطيني بالوصول إلى داخل مقرات و معسكرات القوات التدريبية للتعرف على القوات عن كثب و طبيعة مهامها و عقيدة منتسبيها.

2. تعتبر سلاحاً فعالاً في محاربة الإشاعة و الحرب النفسية والإعلامية التي تشنها أطراف عدة و التي تهدف إلى بث الفتنة بين النظام السياسي بكافة اذرعه والحاضنة الشعبية وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهذا المواطن بالإطلاع على الحقيقة بدون أي رتوش إضافية.

3. خلق علاقة وطيدة بين المتدربين و بين منتسبي القوات مما يؤدي إلى تأثير إيجابي في الرأي العام يحقق أفضلية للقوات على الأرض أثناء أداء مهماتها.

4. خلق مجموعة من متماسكة من الشباب الذين شاركوا في دورات التعايش تكون مساندة للقوات أثناء أداء مهماتها من ناحية التأثير في البيئة المحيطة

في المحصلة فإن هذه الأهداف تؤدي إلى تحقيق أفضلية إستراتيجية على الأرض للقوات العاملة ضمن المهمات الأمنية بحيث تقلل من الاحتكاك السلبي مع المواطنين و تجعلهم أكثر تفهماً لعمل القوات و مهماتها وأهدافها.

**الجمهور المستهدف**

1. طلاب المدارس وطلاب الجامعات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال ذوي الأمراض المزمنة والجمعيات والمؤسسات الأهلية، والنوادي الرياضية والمجموعات الكشفية.

2. إعلاميين ومحامين ومهندسين ومصرفيين والعديد من الفئات المهنية الأخرى

**البرنامج التدريبي**

يركز البرنامج على أهداف أدائية أهمها:

1. تعزيز القيمة المعنوية للزي العسكري من خلال المحاضرات والتمرينات التي تشرح مدى المسؤوليات الملقاة على كاهل من يلبسه و ما يجب أن يتحلى به من حس المسؤولية و الاعتزاز بالنفس، والاستعداد لبذل الغالي والنفيس في سبيل الحفاظ على هيبة وقدسية هذا الزي.

2. تعزيز الانضباطية والنظام عند المشاركين، وتعزيز الروح المعنوية ورفعها عند المشاركين.

3. تعريفهم على أساسيات التدريب العسكري من خلال تدريبات المشاة العسكرية.

4. تعريفهم على نمط الحياة العسكرية من خلال تنفيذ فرضية مشاة عسكرية ليلية لمسافة 5 كيلومتر.

5. تعريفهم على التقاليد العسكرية من خلال طابور الأركان و تحية العلم.

6. تعريفهم على المسؤولية المجتمعية للقوات من خلال زيارة مشتركة لبيت الأيتـــام أو بيـــت الأجداد خلال المعسكر.

**مؤشرات الأداء**

1. يتم التواصل مع منتسبي دورات التعايش من خلال تنظيم إحداث دورية ليشاركوا بها مثـــل الإفطارات الرمضانية والاحتفالات الوطنية وذلك لتعزيز العلاقة معهم وضمان استمرارية الاتصال معهم.

2. يتم التواصل معهم من خلال إشراكهم في مجموعة خاصة على الفيسبوك.

3. يتم رصد التغير في وجهات النظر والآراء حول القوات من سلبي إلى إيجابي و من إيجابي إلى أكثر إيجابية على ثلاث مراحل:

    1. خلال الدورة و ما يدور من نقاشات يشرف عليها طواقم مدربة من الضباط الذكور و الإناث

    2. بعد الدورة مباشرة و ما يتم رصده من آراء و تعليقات سواء الفضاء الالكترونـــي أو على الأرض

    3. خلال الأحداث و المهرجانات التي نقوم بتنظيمها و ما يتخللها من حضور كثيف مـــن منتسبي دورات التعايش.

يتبن من خلال تلك الدورات والبرامج التي تقوم بها قوات الأمن الوطني أن القوات اليوم تسخر كافة إمكانياتها لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني، وأن الاستثمار في العلاقة مع المواطن هي استثمار في المستقبل و يحقق لهذه القوات أفضلية تكتيكية واستراتيجية على الأرض و في كـــل الظروف.

## ملحق (8)

### أسماء المحكمين

1. الدكتور يوسف ذياب عواد – جامعة القدس المفتوحة
2. الدكتور حسن أيوب – جامعة النجاح الوطنية
3. الدكتور عثمان عثمان – جامعة النجاح الوطنية
4. الدكتور نظام صلاحات – جامعة الاستقلال
5. الدكتور سهيل صالحة – جامعة النجاح الوطنية

## ملحق (9)

## المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة المجال الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

| رقم الفقرات | رقمها في الاستبانة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 8 | يقوم جهاز الأمن الوطني عبر التنسيق مع المؤسسات التعليمية بتعريف الطلاب بمهامه وواجباته من خلال معسكرات التعايش | 4.03 | 1.04 | 80.6 | كبيرة |
| 2 | 7 | أرى أن منتسبي الأمن الوطني على قدر المسؤولية في المجتمع | 3.98 | 0.93 | 79.8 | كبيرة |
| 3 | 5 | تعد أهداف الأمن الوطني من حيث العمل الاجتماعي واقعية | 3.87 | 0.93 | 77.4 | كبيرة |
| | 1 | أنا على علم بمهام جهاز الأمن الوطني | 3.74 | 1.15 | 74.8 | كبيرة |
| 4 | 6 | يساهم جهاز الأمن الوطني في زيادة الوعي الثقافي والسياسي لأفراد المجتمع من خلال مؤتمرات وندوات لتوعية المجتمع | 3.74 | 1.09 | 74.8 | كبيرة |
| 5 | 3 | لدي معرفة بوجود نظام قانوني وإداري ينظم عمل جهاز الأمن الوطني الفلسطيني | 3.61 | 1.14 | 72.2 | كبيرة |

| رقم الفقرات | رقمها في الاستبانة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | 9 | يهتم جهاز الأمن الوطني بذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسة ودمجهم مع العاملين في وظائف إدارية | 3.55 | 1.14 | 71.0 | كبيرة |
| 8 | 4 | أنا على إطلاع على رؤية جهاز الأمن الوطني ورسالته | 3.47 | 1.19 | 69.4 | كبيرة |
| 9 | 10 | يراعي جهاز الأمن الوطني معايير الشفافية في قبول الموظفين العاملين في الجهاز وترشيحهم. | 3.46 | 1.12 | 69.2 | كبيرة |
| 10 | 2 | سبق لي أن تلقيت خدمات من جهاز الأمن الوطني | 3.19 | 1.38 | 63.8 | متوسطة |
| الدرجة الكلية **للمجال الأول (مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني)** | | | 3.66 | 0.76 | 73.2 | كبيرة |

**أقصى درجة للفقرة (5) درجات**

## ملحق (10)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة مستوى المعرفة بجهاز الأمن الوطني وواجباته للمجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي**

| رقم الفقرات | رقمها في الاستبانة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .11 | 21 | يشارك جهاز الأمن الوطني في الفعاليات والمناسبات الوطنية | 4.39 | 0.85 | 87.8 | كبيرة جداً |
| .12 | 13 | يساهم جهاز الأمن الوطني في تقديم الخدمات أثناء حدوث الكوارث الطبيعية (منخفضات جوي، حرائق،.....) | 4.35 | 0.89 | 87.0 | كبيرة جداً |
| .13 | 15 | يشارك جهاز الأمن الوطني بالأعمال التطوعية في مجال خدمة المجتمع | 4.11 | 0.91 | 82.2 | كبيرة |
| .14 | 16 | يساهم الأمن الوطني في مشاريع تخدم الفقراء وأصحاب الدخل المحدود (بناء بيوت، وعمليات ترميم،.....) | 4.02 | 1.02 | 80.4 | كبيرة |
| .15 | 14 | يساعد جهاز الأمن الوطني المجتمع المحلي في القطاع الزراعي (استصلاح الأراضي، وقطف الزيتون، وغرس الأشجار في المناطق المهددة بالمصادرة) | 4.01 | 0.98 | 80.2 | كبيرة |

| رقم الفقرات | رقمها في الاستبانة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .16 | 12 | يحقق جهاز الأمن الوطني تطوراً كبيراً في وسائل وأساليب تقديم نشاطاته الأمنية والمجتمعية | 3.86 | 0.96 | 77.2 | كبيرة |
| .17 | 18 | يساهم جهاز المن الوطني في تقديم خدمات للجمعيات الخيرية | 3.81 | 1.06 | 76.2 | كبيرة |
| .18 | 17 | يقدم جهاز الأمن الوطني خدمات وأدوات طبية للمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة. | 3.81 | 1.05 | 76.2 | كبيرة |
| .19 | 19 | يساعد جهاز الأمن الوطني بتوفير دعم مادي ومعنوي لدور رعاية الأيتام والمسنين. | 3.70 | 1.09 | 74.0 | كبيرة |
| .20 | 20 | يساهم الأمن الوطني في برامج رعاية الطفولة | 3.60 | 1.09 | 72.0 | كبيرة |
| .21 | 11 | يساهم جهاز الأمن الوطني في برامج حماية البيئة والتخلص من الملوثات | 3.58 | 1.10 | 71.6 | كبيرة |
| الدرجة الكلية **للمجال الثاني (النشاطات المجتمعية لجهاز الأمن الوطني)** | | | 3.93 | 0.68 | 78.6 | كبيرة |

**أقصى درجة للفقرة (5) درجات**

## ملحق (11)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة المستوى لدرجة المجال الثالث (تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي**

| رقم الفقرات | رقمها في الاستبانة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 22 | 22 | يساهم دور جهاز الأمن الوطني في الاستقرار الأمني في تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية | 4.17 | 0.87 | 83.4 | كبيرة |
| 23 | 23 | تساهم النشاطات المجتمعية التي يقوم بها جهاز الأمن الوطني في تعزيز النظرة الايجابية للسلطة الفلسطينية | 4.05 | 0.85 | 81.0 | كبيرة |
| 24 | 27 | يساهم احترام جهاز الأمن الوطني الحريات العامة في تحسين الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية | 3.98 | 0.89 | 79.6 | كبيرة |
| 25 | 26 | يساهم احترام جهاز الأمن الوطني حقوق الإنسان في تحسين الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية | 3.97 | 0.88 | 75.4 | كبيرة |
| 26 | 24 | يعمل الأمن الوطني على الخروج من الدور التقليدي للعمل الأمني إلى المشاركة الأمنية المجتمعية من أجل تعزيز النظرة الايجابية للسلطة الفلسطينية | 3.96 | 0.94 | 79.2 | كبيرة |

| رقم الفقرات | رقمها في الاستبانة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 27 | 28 | يعزز جهاز الأمن الوطني دور المرأة في المشاركة المجتمعية مما يعزز النظرة الإيجابية للسلطة الفلسطينية | 3.91 | 0.93 | 78.2 | كبيرة |
| 28 | 25 | يستخدم جهاز الأمن الوطني وسائل الرقابة والمحاسبة مما يعزز من ثقة المواطن بالسلطة الفلسطينية | 3.91 | 0.93 | 78.2 | كبيرة |
| 29 | 31 | يساهم ابتكار القيادة لأساليب عمل تنسجم مع تحقيق الأمن الشامل في تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية | 3.87 | 0.99 | 77.4 | كبيرة |
| 30 | 29 | يستخدم جهاز الأمن الوطني التكنولوجيا المتطورة في أنشطته الأمنية والمجتمعية مما يعزز الصورة الايجابية للسلطة الفلسطينية | 3.67 | 0.97 | 73.4 | كبيرة |
| 31 | 30 | يدعم جهاز الأمن الوطني التعليم والبحث العلمي مما يعزز من تحسين الصورة الايجابية عن السلطة الفلسطينية | 3.65 | 0.96 | 73.0 | كبيرة |
| الدرجة الكلية **للمجال الثالث (تعزيز الصورة الايجابية عن السلطة الوطنية الفلسطينية)** | | | 3.91 | 0.64 | 78.2 | كبيرة |

**أقصى درجة للفقرة (5) درجات**

**An- Najah National University**
**Faculty of Graduates Studies**

# The Social Responsibility of the Palestinian National Security Agency and its Impact on the traditional Stereotyping of the Palestinian Authority

**By**
**Bashar Najeh Ayed Abdel Jawad**

**Supervised by**
**Dr.Raid Neirat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**
**2017**

**The Social Responsibility of the Palestinian National Security Agency and its Impact on the traditional Stereotyping of the Palestinian Authority**

**By**
**Bashar Najeh Ayed Abdel Jawad**
**Supervised by**
**Dr.Raid Neirat**

Abstract

The study aimed at identifying the application of social responsibility by the Palestinian National Security Forces and the effects on the Palestinian Authority image within the Palestinian society. The main question of the study is "what effect does the social responsibility represented by the Palestinian security forces' activities leave on the image of the Palestinian Authority within the society? Meanwhile, the researcher assumed that the National Security Forces' social activities and events have contributed in enhancing the image of the Palestinian Authority in the eyes of the Palestinian citizen.

The study population consisted of all the citizens that have received materialistic and moral support from the National Security Forces between the years of 2012 and 2015, of which 28,000 people are from multiple northern governorates. The researcher had chosen a random sample of 430 beneficiaries of the National Security Forces' social programs in the northern governorates of the West Bank, using questionnaires as a tool to conduct the study as well as following a descriptive approach.

The study was divided into five chapters. Chapter one discussed the research problem, assumptions, its importance, it goals and previous

studies. Chapter two the literature review, explored the main concepts related to the study such as “social responsibility and its concept, its conditions and elements” and “the concept of leaving an image behind”. In chapter three the researcher dealt with the social responsibility from the comprehensive and national security’s perspective and the most highlighted social activities the Palestinian National Security Forces implements. Meanwhile, in chapter four the researcher examined the methodology, the population and the sample of the study, testing the validity of the tool and its stability, in addition to showcasing the leading statistical packages used in the study. In the last chapter, the researcher set out to presenting the results and the recommendations based on the conducted study.

The following are the results of the study:

- The Palestinian Authority social responsibility activities implemented by the National Security Forces through the past years has positively impacted the public perception of the developmental role the National Security Forces play.

- The safety and the wellbeing of the Palestinian society is considered the main concern of the Palestinian security forces. Therefore the National Security Forces provide all what is necessary to achieve it, all while providing the circumstances to continue implementing the security strategy that supports the concept of the ‘Comprehensive’ Sustainable Humanitarian Development in Palestine.

- The officers and the members of the Palestinian National Security Forces serve their country out of two factors: the first one is the commitment of the members' in following the guidelines and the bylaws of the force that is based on emphasizing the security concepts within the society. The second stems from within each member of the force and their level of performance serving their country, practically, technically and logistically.

- Social responsibility is considered one of the most important priorities for the national security forces in most countries of the civilized world and is playing leading roles in serving the people. Based on this, the Palestinian National Security Force is considered one of the leading forces in serving the Palestinian community.

The researcher discussed the aforementioned results and based on that made a number of recommendations:

1- Deepening the relation between the security forces and the civil society including its associations, organizations and connections to form an integrative social contract of joint responsibility towards the society in developing the attitude and the tools of security.

2- Increasing the efforts made by the forces in the social field to include remote communities, specifically the small rural areas and area "C".

3- The importance of encouraging the other forces to follow the steps of the National Security in including the social aspect in their plans and programs.

4- Establishing cooperation between the Palestinian National Security Force and the security forces of advanced countries to learn from their best practices and adapt to the Palestinian society, especially when it comes to distributing aids or in the case of natural catastrophes and crises.

5- Emphasizing the necessity of enforcing the representation of the National Security Force within the Palestinian society, not only in matters of social responsibility but also out of a civilized concept of security and the human being is the core of the security process.

6- Strengthening the dialogue with all civil society organizations, non-governmental and grassroots organizations to find a joint mechanism of offering all sorts of services to the Palestinian citizen regardless of the citizen's place of residence.